

لطائف التنبهات على بعض ما في صحيح البخاري ومسلم من الروايات

التوطئة

(الميزان في بيان عقيدة أهل الإيمان)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وشرف وكرم على سيدنا محمد، الحبيب المحبوب، العظيم الجاه، العلي القدير طه الأمين، وإمام المرسلين وقائد الغر المحجلين، وعلى ذريته وأهل بيته الميامين المكرمين، وعلى زوجاته أمهات المؤمنين البارزات التقيات النقيات الطاهرات الصفيات، وصحابته الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد، فهذه عقيدة كل الأمة الإسلامية، وهي المرجع الذي تعرض عليه الأخبار والروايات، وميزان الحق الذي يكشف زيف الباطل وزيفه، فبها يتبين سليم الروايات من سقيمها، وجليلها من عليلها، فكان لا بُدَّ من هذا البيان المهم لخصوص الغرض وعموم النفع؛ وعليه:

نقول معتقدين صادقين مخلصين جازمين، بأننا نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، الأول القديم الذي لا يُشبه مخلوقه، لا شبيه ولا نظير له، ولا وزير ولا مُشير له، ولا مُعين ولا أمر له، ولا ضد ولا مُغالب ولا مُكره له، ولا ند ولا مثل له، ولا زوجة ولا والد ولا والد ولا صورة ولا أعضاء ولا جوارح ولا أدوات ولا أركان له، ولا كيفية ولا كمية صغيرة ولا كبيرة له فلا حجم له، ولا مقدار ولا مقياس ولا مساحة ولا مسافة له، ولا امتداد ولا اتساع له، ولا جهة ولا حيز له، ولا أين ولا مكان له، كان الله ولا مكان وهو الآن على ما عليه كان بلا مكان.

تنزهه ربي عن الجلوس والقعود والاستقرار والمحاذة، الرحمن على العرش استوى استواء منزها عن التحول والانتقال والمماسسة والقرب المسافي، خلق العرش إظهاراً لقدرته ولم يتخذ مكاناً لذاته، ومن اعتقد أن الله جالس على العرش فهو كافر، الرحمن على العرش استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر، فهو قاهر للعرش مُتصرف فيه كيف يشاء، تنزهه وتقدس ربي عن الحركة والسكون، وعن الاتصال والانفصال والقرب والبعد بالحس والمسافة، وعن التحوّل والزوال والانتقال، جلّ ربي لا تُحيط به الأوهام ولا الظنون ولا الأفهام، لا فكرة في الربّ، لا إله إلا هو، تقدّس عن كلّ صفات المخلوقين وسمات المحدثين، لا يمس ولا يمس ولا يمس ولا يُمس، لا يُعرف بالحواس ولا يُقاس بالناس، نُوحده ولا نُبعضه، ليس جسمًا ولا يتّصف بصفات الأجسام، فالجسم كافر وإن صام وصلى صورة، فالله ليس شبحًا وليس شخصًا، وليس جوهراً وليس عَرَضًا، لا تحلّ فيه الأعراض، ليس مؤلّفًا ولا مُركّبًا، ليس بذي أبعاض ولا أجزاء، ليس ضوءًا وليس ظلامًا، ليس ماءً

وليس غَيْمًا وليس هواءً وليس نارًا، وليس روحًا ولا له روحٌ، لا اجتماع له ولا افتراق، لا تجري عليه الآفات ولا تأخذه السننات، منزّه عن الطُول والعَرْضِ والعُمقِ والسَّمكِ والتركيبِ والتأليفِ والألوانِ، لا يَحُلُّ فيه شيء، ولا يَنْحَلُّ منه شيء، ولا يَحُلُّ هو في شيء، لأنه ليس كمثلته شيء، فمن زعم أن الله في شيء أو من شيء أو على شيء فقد أشرك، إذ لو كان في شيء لكان محصورًا، ولو كان من شيء لكان مُحدِّثًا أي مخلوقًا، ولو كان على شيء لكان محمولًا، وهو معكم بعلمه أينما كنتم لا تخفى عليه خافية، وهو أعلم بكم منكم، وليس كالهواء مخالطًا لكم.

وكَلَّمَ اللهُ موسى تكليمًا، وكلامه كلامٌ واحدٌ ليس حرفًا ولا صوتًا ولا لغةً، ليس مُبتدأً ولا مُختتمًا، أزليٌّ أبديٌّ ليس ككلام المخلوقين، هو صفةٌ من صفاته، وصفاته أزليةٌ أبديةٌ كذاته، وصفاته لا تتغير لأنَّ التغييرَ أكبرُ علاماتِ الحدوثِ، وحدوثُ الصفةِ يستلزمُ حدوثَ الذاتِ، والله منزّهٌ عن كل ذلك، مهما تصورت ببالك فالله لا يشبه ذلك، فصونوا عقائدكم من التَّمسُّكِ بظاهرٍ ما تشابه من الكتابِ والسنةِ فإنَّ ذلك من أصولِ الكفر، {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} ، {...وَاللَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى} ، {...هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} ، {وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى} * ، ومن زعم أن إلهنا محدودٌ فقد جهل الخالقَ المعبودَ، ولا تصحُّ العبادة إلا بعد معرفة المعبود، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد خرج من الإسلام وكفر. {...هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} ، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} * ، قل الله خالق كل شيء، وخلق كل شيء فقدّره تقديرًا، ومن كذّب بالقدر فقد كفر.

ونشهد أن سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا وَعَظِيمَنَا وَقَائِدَنَا وَقُرَّةَ أَعْيُنِنَا وَغَوْثَنَا وَوَسِيلَتَنَا وَمَعْلَمَنَا وَهَادِيَنَا وَمُرْشِدَنَا وَشَفِيعَنَا مُحَمَّدًا، عبده ورسوله، وصفتهُ وحببتهُ وخليتهُ، مَنْ أَرْسَلَهُ اللهُ رَحْمَةًً لِلْعَالَمِينَ، جاءنا بدين الإسلام ككُلِّ الأنبياء والمرسلين، هاديًا ومُبَشِّرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه قمرًا وهَجًا وسراجًا مُنيرًا، فبَلَّغَ الرِّسَالَةَ وَأَدَّى الْأَمَانَةَ وَنَصَحَ الْأُمَّةَ وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، فَعَلَّمَ وَأَرْشَدَ وَنَصَحَ وَهَدَى إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ وَالْجَنَّةِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى كُلِّ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ.

ولله الفضل والمِنَّةُ أن هدانا لهذا الحق الذي عليه الأشاعرة والماتريدية وكل الأمة الإسلامية، والحمد لله رب العالمين.

مقدمة الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث محمدًا آيةً الجمال، وأستغفره تعالى على التقصير المتوال، وأعوذ بالله من شرور النفس وسيئ الأعمال، من يهده الله فلا مضل له بحال، ومن يُضلل فلا هادي له من الضلال، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ربُّ مُتَعَالٍ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم كُلَّمَا حَنَّ غُصْنٌ مِنَ الشَّوْقِ وَمَالٌ، الذي أرسله ربُّه بالهدى ودين الحق الطاهر الصافي كالزُّلال، ليظهره على الدين كله، ولو كره الكافرون وَقَلَاةُ كُلِّ قَالٍ.

أما بعد، فاعلم أرشدني الله وإياك أن أقوال النبي وأفعاله صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار أتباعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين، أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهُوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم [(1)] خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرءان العظيم، وثانيهما: سعة حفظهم وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخواص ومنكرى الأقدار، فأول من جمع ذلك الرِّبِّيعُ ابن صَيْحٍ [(2)] وسعيد بن أبي عروبة [(3)] وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدوّنوا الأحكام؛ فصنف الإمام مالك الموطأ، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم، وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بمكة، وأبو عمرو عبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي بالشام، وأبو عبد الله سفيان ابن سعيد الثوري بالكوفة، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، وذلك على رأس المائتين، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندًا، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندًا، وصنف أسد بن موسى الأموي مسندًا، وصنف نعيم بن حماد الخزازي نزيل مصر مسندًا، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقلَّ إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وعثمان ابن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معًا كأبي بكر بن أبي شيبة.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه «معرفة أنواع علوم الحديث» [(4)]: أول من صنف في الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. وأما ما روينا عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: ما أعلم في الأرض كتابا في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ يعني بلفظ «أصح من الموطأ» فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم، ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد اهـ.

ولكن هذه الكتب الحديثية مع جلاله قدر مؤلفيها، لا يخلو بعضها من نقد الحفاظ الجهابذة. فقد قال الحافظ أبو عمرو بن الصَّلاح في مبحث الصحيح، في الفائدة السابعة [(5)]: «... القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم

مندرج في قبيل ما يُقَطَّعُ بصحته، لتلقّي الأمة كل واحدٍ من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها بعضُ أهلِ النقدِ من الحُقَّاطِ كالدارقُطني وغيره، وهي معروفةٌ عند أهل هذا الشأن».

فهذا الإمام ابن الصلاح يذكر أن هناك بعض الأحاديث في الصحيحين لم تسلم من انتقاد بعض الحفاظ لها، وإن كان أكثر ما فيهما صحيحًا.

فالقول الصحيح الذي عليه الحفاظ وأهل النقد أن كتاب البخاري أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وفرق بين قولنا (أصح) وبين قول: إن كل ما فيه صحيح. وإليك مثال ذلك: قال البخاري في كتاب الأذان - باب مُكثِ الإمام في مُصَلَاةٍ بعد السلام: ويُذكر عن أبي هريرة ورفعته: لا يَتَطَوَّعُ الإمام في مكانه، ولم يصح [(6)].

قال الحافظ ابن حجر: قوله (ولم يصح) هو كلام البخاري وذلك لضعف إسناده واضطرابه تفرّد به ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، واختلف عليه فيه، وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال: «لم يثبت هذا الحديث»، وفي الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعًا أيضًا بلفظ «لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحوّل» رواه أبو داود، وإسناده منقطع [(7)].

فقد يأتي البخاري بنصوص ويبين ضَعْفَهَا بصيغة التمريض كما في قوله هنا (ويذكر)، فعلمناونا شرحوا كتاب البخاري وعلقوا عليه، ومنهم من انتقد بعض المواضع في صحيح البخاري، وعَقَّبَ الحافظ ابن حجر على هذه الانتقادات فقال: «وقد حرَّرتُها وحقَّقْتُها وقسَّمتُها وفصَّلْتُها، لا يظهرُ منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر» [(8)].

ومع هذا فجميع علمائنا حتى الذين انتقدوا بعض ما جاء في البخاري أجمعوا على أن البخاري أجاد في تصنيف هذا الكتاب حتى أصبح (أصح) كتب الحديث.

فممن انتقد بعض تلك الأحاديث: أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين وأبو داود السجستاني والبخاري نفسه (ضعف حديثًا عند مسلم) وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وأبو عيسى الترمذي والعقيلي والنسائي وأبو علي النيسابوري وأبو بكر الإسماعيلي وأبو نعيم الأصبهاني وأبو الحسن الدارقطني وابن مندة والبيهقي والطار والفساني الجباني وأبو الفضل الهروي بن عمار الشهيد وابن الجوزي وابن عبد البر وابن السبكي والسيوطي وأحمد الغماري وعبد الله الغماري والزاهد الكوثري وغيرهم [(9)].

وألفت بعض الكتب في هذا ككتاب «الإلزامات والتبع» للحافظ الدارقطني، وكتاب «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم» لأبي الفضل بن عمار الشهيد، وكتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» لأبي علي الحسين بن

محمد الغساني الجباني، وكتاب «غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة» لرشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطار، وغيرهم.

وليس المقصود من ذكرنا لهذا كله، أن كل ما انتقدوهما فيه هو ضعيف وفي محله، وإنما لبيان أن فيهما ما ينتقد، وهذا ما سنبينه في رسالتنا هذه بعون الله تعالى.

هذا وقد ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه على البخاري، في سياق الأحاديث التي انتقدها الحافظ أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد: وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة أحاديث منها ما وافقه مسلم على تحريجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً ومنها ما انفرد بتحريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً اهـ.

ثم تولى الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح الإجابة عن هذه الانتقادات، ثم قال: هذا جميع ما تعقبه الحافظ النقاد العارفون بعلم الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أفراد البخاري بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه واضحاً ومرفوماً عليه رقم مسلم وهو صورة م وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً، فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط وليست كلها قاذحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف اهـ.

أما الأحاديث التي انفرد بها مسلم فقد أجاب عنها النووي في شرحه لصحيح مسلم في مواضعها، وما لا جواب عنه منها قليل في جنب بقية الأحاديث الصحيحة التي اشتمل عليها صحيحه.

وهذه الانتقادات القليلة التي توصل إليها جهابذة النقاد، تدل على عظم شأن هذين الكتابين وأهمهما في أعلى درجات الصحيح، وتدلل على جلاله قدر الإمامين البخاري ومسلم وشدة احتياطهما وتحريهما. وهذا يوضح لنا أيضاً السرّ في إقبال العلماء عليهما وتلقيهم لهما بالقبول.

أقول: وهذا يدل أيضاً على أن العصمة الكاملة من الخطأ في الدين للأنبياء عليهم السلام، وأن غيرهم يؤخذ منهم ويترك؛ قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع غير النبي صلى الله عليه وسلم اهـ. قال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون اهـ. ونقل الحافظ الزبيدي عن الحافظ العراقي تحسینه اهـ. وقال الإمام مالك [10] رضي الله عنه «كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر صلى الله عليه وسلم» وكان عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الصديق أبو بكر رضي الله عنه أفضل البشر بعد الأنبياء، لما عبر الرؤيا أمام النبي صلى الله عليه وسلم، قال له النبي صلى الله عليه وسلم: أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً اهـ. رواه البخاري [11] ومسلم [12] وغيرهما.

وأخرج عبد الرزاق [(13)] من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال: «قال عمر: لا تغالوا في مهور النساء، فقالت امرأة ليس ذلك لك يا عمر، إن الله يقول: {...وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا} ، فقال عمر: امرأة خاصمت عمر فخصمته» اهـ. وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع بلفظ «فقال عمر: امرأة أصابت ورجل أخطأ» وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلاً مطولاً، وأصل قول عمر «لا تغالوا في صدقات النساء» عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم، لكن ليس فيه قصة المرأة.

وروى الإمام أحمد في مسنده [(14)] أن رجلاً من الأنصار كان بالشام يكنى أبا محمد أخبره أن الوتر واجب فذكر المخدجي أنه راح إلى عبادة بن الصامت فذكر له أن أبا محمد يقول: الوتر واجب فقال عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد [أي أخطأ] سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد من جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة اهـ. وأخرجه مالك [(15)] وأصحاب السنن والحاكم في المستدرک وصححه ابن حبان وابن السكن والسيوطي وغيرهم.

وروى البخاري [(16)] ومسلم [(17)] وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما أنهما قالوا: إن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، فقال الخصم الآخر، وهو أقره منه: نعم، فاقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قل». قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزني بامرأته، وإني أخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله، الوليدة والغنم رد، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغدا يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها». قال: فغدا عليها فاعترفت، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت اهـ.

فهذا الرجل مع كونه من الصحابة سأل أناساً من الصحابة فأخطأوا الصواب ثم سأل علماء منهم، ثم أفتاه الرسول بما يوافق ما قاله أولئك العلماء.

وفي معناه ما رواه أبو داود وغيره عن جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجرٌ فشجّه في رأسه ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصةً في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصةً وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات. فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم أُخبر بذلك فقال: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، وإنما شفاء العيِّ السُّؤْلُ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقةً، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده». .

وروى البخاري [(18)] ومسلم [(19)] وغيرهما عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر» .

قال النووي في شرح صحيح مسلم، كتاب الأفضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ: قال العلماء: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم، (فَإِنْ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ) أجر باجتهاده، وأجر بإصابته، وإن أخطأ فله أجر باجتهاده قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحلُّ له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحقَّ أم لا، لأنَّ إصابته اتِّفاقية ليست صادرة عن أصل شرعيٍّ، فهو عاص في جميع أحكامه، سواء وافق الصَّواب أم لا، وهي مردودة كُلُّها، ولا يعذر في شيء من ذلك اهـ.

وهذا كله يدل على أنه يجوز على أفراد البشر غير الأنبياء الخطأ في الدين، وأن العصمة ليست للفرد منهم وإنما للأنبياء عليهم السلام، وأن وقوع الخطأ من هؤلاء الأكابر لا ينافي مقامهم ووفرة علمهم، ثم هذا ما هم عليه وما يعلمونه. وما أحسن قول الإمام أحمد الرفاعي رضي الله عنه: «سَلِّمْ لِقَوْمِ أَحْوَالِهِمْ مَا لَمْ يَخَالِفُوا الشَّرْعَ فَإِذَا خَالَفُوا الشَّرْعَ فَكُنْ مَعَ الشَّرْعِ» اهـ. وقول الإمام عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه في كتابه «آداب المريِد»: «إِذَا رَأَى الْمُرِيدَ مِنْ شَيْخِهِ خَطَأً فَلْيَنْبِهِ فَإِنَّ قَبْلَ ذَلِكَ الْأَمْرَ وَإِلَّا فَلْيَتْرَكْهُ وَلْيَتَّبِعِ الشَّرْعَ» اهـ.

لذا أحببت عملاً بذلك كله، أن أبيِّن لطلبة العلم الشرعي خصوصاً، بعض الملاحظات والتنبيهات على بعض الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ومسلم، مع جلاله قدرهما عندي، مقتدياً بالحفاظ الأعلام، ناهلاً من علومهم، راجياً ثواب الله تعالى، متيقناً أن نسبة الخطأ في الدين للبخاري أو لمسلم أو لرواتهما، وإن كان من غير تعمد منهما، أهون بكثير من نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم .

وعلى كل حال فهذا أوان الشروع في هذه الرسالة التي أسميتها: «لطائف التنبيهات على بعض ما في صحيح البخاري ومسلم من الروايات» ، سائلاً الله تعالى أن يجعل فيها النفع العميم، ءامين.

[1]. وذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه» الحديث رواه

مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري. كتاب الزهد والرقائق: باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.

[2]. هو الربيع صبيح أبو جعفر البصري. حدث عن الحسن وابن سيرين وثابت البناني. وحدث عنه وكيع

وابن مهدي وغيرهما. وثقه ابن معين. توفي سنة 160هـ.

[3]. هو سعيد بن أبي عروبة أبو النضر البصري. روى عن الحسن وابن سيرين وقاتدة وروى عنه الأعمش

وسفيان الثوري. توفي سنة 156هـ.

- [4]. معرفة أنواع علم الحديث (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م. ص/84 - 85).
- [5]. علوم الحديث (ص/29)، دار الفكر - سوريا، طبعة 1406هـ.
- [6]. صحيح البخاري (1/290).
- [7]. فتح الباري شرح صحيح البخاري (2/339)، وانظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري (9/436).
- [8]. فتح الباري شرح صحيح البخاري (1/348).
- [9]. حتى ابن تيمية وابن القيم انتقدا، وكذلك مدعي علم الحديث زورا المتمحدث ناصر الألباني، وإن كان في كثير من الأحيان بلا حق، وإنما على حسب هوى الوهابية، وما يوافق بدعتهم.
- [10]. كتاب الموطأ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، الطبعة الأولى 1425هـ - 2004م. باب وجوب الأخذ بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (1/251).
- [11]. صحيح البخاري، طبعة دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م. ص 1279. كتاب التعبير، باب من لم يَرِ الرؤيا الأول عابر إذا لم يصب. حديث رقم (7046).
- [12]. صحيح مسلم، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1421هـ - 2001م. كتاب الرؤيا، باب في تأويل الرؤيا ص 894 - 895. رقم الحديث (2269).
- [13]. المصنف للحافظ عبد الرزاق الصنعاني، دار الكتب العلمية الطبعة الثانية 2010م. المجلد السادس ص 145 كتاب النكاح، باب غلاء الصداق، رقم الحديث 10461.
- [14]. مسند الإمام أحمد دار المنهاج الطبعة الأولى 1432هـ - 2011م. الجزء العاشر، رقم الحديث (23144).
- [15]. موطأ مالك، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية 1410هـ - 1990م. الجزء الأول ص 95، رقم الحديث (119).
- [16]. صحيح البخاري (دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - 1421هـ - 2001م. ص 498، كتاب الشروط باب الشروط التي لا تحل في الحدود. رقم الحديث 2724 - 2725).

[17] صحيح مسلم (المصدر السابق) ص 673 كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا. رقم الحديث (1697 - 1698).

[18] صحيح البخاري (المصدر السابق) ص 1329 كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ. رقم الحديث (7352).

[19] صحيح مسلم (المصدر السابق) ص 681 كتاب الأفضية باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ. رقم الحديث (1716).

قاعدتان نافعتان جدًّا

وهي قواعد تتعلق بكيفية تعامل أهل العلم مع الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنهم لا يتلقونه لمجرد نسبته إليه بالتسليم لناقله، وإنما يحرصون على الكشف عن الشاذ والمنكر وغير ذلك صيانة للدين والعلم والأمة مما يظهر لهم بقواعد قعدوها لهذا، ومن ذلك:

القاعدة الأولى: الحديث إذا خالف صريح العقل أو النص القرآني أو الحديث المتواتر ولم يقبل تأويلًا فهو باطل، ذكر ذلك الفقهاء والأصوليون في كتب أصول الفقه كتاج الدين السبكي في جمع الجوامع وغيره. فقد ذكر الحافظ الفقيه البغدادي في كتابه «الفقيه والمتفقه» ما نصه [(20)]: «وإذا روى الثقة المأمون خبرًا متّصل الإسناد رُدَّ بأمر: أحدها: أن يُخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه لأن الشرع إنما يردُّ بمجوزات العقول وأما بخلاف العقول فلا، والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ، والثالث: أن يخالف الإجماع فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون صحيحًا غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه». انتهى.

القاعدة الثانية: أنه ليس كل حديث اتصل سنده بالعدول يحكم له بالصحة لاحتمال أن يشتمل على علة قاذحة أو شذوذ في سند أو متن. ومن المعروف عند المشتغلين بعلم الحديث أن الحديث الصحيح هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة. ومعرفة الشذوذ والعلل وتمييزها لا يكون إلا لمن تبحَّر في علم الحديث. ومع هذا فقد يخفى على حافظٍ قاذحٍ يفطن له حافظٌ آخر. وهذا مما يعرفه المطلعون على علوم الحديث.

قال الزركشي في كتابه «تشنيف المسامع» ممزوجًا بالمتن ما نصه [(21)]: خير الواحد العدل المتجرد من القرائن لا يفيد العلم عند الجمهور، وقيل يفيد مطلقًا، ونقله الباجي عن أحمد وابن حُوَيْرٍ منداد، وحمله بعض المحققين على الخبر

المشهور وهو الذي صحت له أسانيد متعددة سالمة عن الضعف والتعليل فإنه يفيد العلم النظري، لكن ليس لكل أحد بل بالنسبة إلى الحافظ المتبحر، قال: لعل هذا هو مراد أحمد، ويجب العمل بخبر الواحد العدل في الفتوى والشهادة إجماعاً وكذا سائر الأمور الدينية» اهـ.

وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458هـ) في كتابه «معرفة السنن والآثار» [(22)]: وقد يزل الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركبا على إسناد صحيح، وقد يزل القلم ويخطئ السمع، ويخون الحفظ، فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرفه أهل الصنعة الذين قيضهم الله لحفظ سنن رسوله صلى الله عليه وسلم على عباده، وهو كما قال يحيى بن معين: لولا الجهابذة لكثرت السُّوِّقة والزيف في رواية الشريعة، فمتى أحببت فهل تم حتى أعزل لك منه نقد بيت المال، أما تحفظ قول شريح: إن للأثر جهابذة كجهابذة الورق - أي الفضة - . أخبرنا بذلك أبو عبد الله الحافظ قال: حدثنا يحيى بن منصور القاضي قال: حدثنا محمد بن عمر ابن العلاء الجرجاني قال: حدثنا يحيى بن معين، فذكره في حكاية ذكرها. وقد روينا عن الأوزاعي أنه قال: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا تركنا» وقال [(23)]: «ومنها: ما قد اختلفوا في ثبوته فمنهم من يضعفه بجرح ظهر له من بعض رواته خفي ذلك على غيره، أو لم يقف من حاله على ما يوجب قبول خبره، وقد وقف عليه غيره، أو المعنى الذي يجرحه به لا يراه غيره جرحاً، أو وقف على انقطاعه أو انقطاع بعض ألفاظه، أو إدراج بعض رواته قول رواته في متنه، أو دخول إسناد حديث في حديث خفي ذلك على غيره. فهذا الذي يجب على أهل العلم بالحديث بعدهم أن ينظروا في اختلافهم ويجهدوا في معرفة معانيهم في القبول والرد، ثم يختاروا من أقاويلهم أصحها. وبالله التوفيق» اهـ.

وفي كتاب «الأسماء والصفات» [(24)] للبيهقي نقلاً عن أبي سليمان الخطابي في سياق كلامه على ما ورد من الأصابع لله قال: «لا تثبت لله صفة إلا بالكتاب أو خبر مقطوع له بصحته يستند إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع على صحتها، وما بخلاف ذلك فالواجب التوقف عن إطلاق ذلك، ويتأول على ما يليق بمعاني الأصول المتفق عليها من أقوال أهل العلم من نفي التشبيه».

ثم قال: «وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السنة التي شرطها في الثبوت ما وصفناه، وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجراحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع بل هو توقيف شرعي أطلقنا الاسم فيه على ما جاء به الكتاب من غير تكيف ولا تشبيه» اهـ.

وهذه القواعد هي ما مشينا على هداها في أثناء تعرضنا لما أردنا التنبيه عليه مما في صحيح البخاري ومسلم، معتمدين على كلام الحفاظ الذين توافرت فيهم آلات المعرفة التي تخولهم انتقاد كلام غيرهم من الحفاظ كالبخاري ومسلم، فلم نسلك بحمد الله طريقة التحكم والهوى بلا دليل أو حجة.

[20] الفقيه والمتفقه (دار الكتب العلمية الطبعة الثانية 1400هـ، المجلد الأول الجزء الرابع ص132 - 133).

[21] تشنيف المسامع (ص/164).

[22] معرفة السنن والآثار (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1412هـ، المجلد الأول ص82).

[23] معرفة السنن والآثار (ص/106).

[24] الأسماء والصفات (ص/335 - 336).

ذكر بعض العلماء والحفاظ ممن ضعّفوا بعض ما في البخاري ومسلم

أردنا قبل الشروع في بيان تأويل بعض الأحاديث في الصحيحين وذكر كلام أهل الشأن فيها أن نقدم لذلك بنقول مفيدة من كتب أهل الحديث نمشي على نورها بإذن الله.

قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن صلاح الشهرزوري (643هـ) في كتابه «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسَّقَط» [(25)]: قال: وسمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار إليّ أن له علة تركته»، وقال [(26)]: «على خلاف كتاب البخاري فإنه أودع تراجم أبواب كتابه كثيرا من موقوفات الصحابة ومقطوعات التابعين وغير ذلك مما ليس من جنس الصحيح» وقال [(27)]: «قرأت بخط الحاكم أبي عبد الله الحافظ في كتابه المدخل إلى معرفة المستدرک أن عدد من أخرجهم البخاري في الجامع الصحيح ولم يخرجهم مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخاً، وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري في الجامع الصحيح ستمائة وخمسة وعشرون شيخاً، وقد روينا عن مسلم في باب صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من صحيحه أنه قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا يعني في كتابه الصحيح، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه. وهذا مشكل جداً؛ فإنه قد وضع فيه أحاديث قد اختلفوا في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه ولم يجمعوا عليه» ثم قال: «ومع هذا قد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسناده أو متنه عن هذا الشرط لصحتها عنده وفي ذلك ذهول منه رحمة الله وإياه عن هذا الشرط أو سبب آخر، وقد استدرکت عليه وعُلِّت، والله أعلم» وقال [(28)]: «وقد سبق عن مكّي بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال: سمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته،

وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة فهو الذي أخرجه. هذا مقام وعر وقد مهدته بواضح من القول لم تره مجتمعا في مؤلف سبق والله الحمد، وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه وعلى أي وجه روى عنه على ما بيناه من انقسام ذلك، والله سبحانه أعلم» اهـ. وقال أيضا في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث» [(29)]: «وَرُوِيَ عَن مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا - يَعْنِي فِي كِتَابِهِ الصَّحِيح - إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ). قُلْتُ: أَرَادَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَمْ يَضَعْ فِي كِتَابِهِ إِلَّا الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَجَدَ عِنْدَهُ فِيهَا شَرَايِطَ الصَّحِيحِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ اجْتِمَاعُهَا فِي بَعْضِهَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ» وفي الحاشية [(30)]:

قال الزركشي [(31)] في نكته: قال النووي: باتفاق العلماء، فإن قيل: قد روى مسلم في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين أهل الطبقة الثانية الذين ليسوا من شيوخ الصحيح..» وفي الحاشية [(32)]: إذ قال القرطبي في مفهمه [(33)]: مراده إجماع من لقيه من أهل النقل والعلم بالحديث.

وقال الميانشي [(34)] يعني - إجماع - أئمة الحديث كمالك والثوري وشعبة وأحمد بن حنبل وابن مهدي وغيرهم.

وقال البلقيني في محاسنه 91: وقيل: أراد مسلم بقوله: (ما أجمعوا عليه) أربعة: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعثمان ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني» اهـ.

وقال الحافظ النووي الشافعي في كتابه «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» [(35)]: وذكر الشيخ تقي الدين أن ما رواه - أي البخاري ومسلم - أو أحدهما فهو مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل فيه، وخالفه المحققون والأكثر، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر» اهـ.

وقال الكمال بن الهمام الحنفي (681هـ) في كتابه «شرح فتح القدير» [(36)]: وقول من قال أصح الأحاديث ما في الصحيحين ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرها ثم ما اشتمل على شرط أحدهما تحكُّم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصححية ليس إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها؛ فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصححية ما في الكتابين عين التحكم ثم حكمهما أو أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه.

وقد أخرج مسلم عن كثير في كتابه ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تُكَلِّمُ فيهم، فدار الأمر في الرواية على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى إن من اعتبر شرطا وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئا لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط، وكذا فيمن ضعف راويا ووثقه الآخر» اهـ.

وقال تاج الدين السبكي (771هـ) ابن الحافظ تقي الدين السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» [(37)]: وفي كتاب إمام الشرق والغرب أوهام آخر تركت ذكرها اختصارا وكنت عزمت على جمعها في كتاب، فإن يسر الله فعلت وأما إمام الدنيا أبو عبد الله البخاري ففي جامعه الصحيح أوهام» اهـ.

وقال محمد بن يوسف الكرماني (786هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري» [(38)]: «وقد يخرج البخاري أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة وأبو داود عن مشاهير الرابعة وذلك لأسباب اقتضته، وقال ابن طاهر: شرط البخاري ومسلم أن يخرج الحديث المجمع على ثقة رجاله إلى الصحابي المشهور، قال العراقي وليس ما قاله بجيد لأن النسائي ضعف رجالا أخرج لهم الشيخان أو أحدهما وأجيب: بأنهما أخرجوا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما، ولا يقدح في ذلك تضعيف النسائي بعد وجود الكتابين.

قال الحافظ ابن حجر: تضعيف النسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك، وإن نقله عن متقدم فلا، قال: ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بنى عليه أمرهما، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه» وقال [(39)]: «وقد تعرض الحافظ السيوطي في التوشيح لبيان شروط البخاري وموضوع كتابه فأحبت إيراده بتمامه لما فيه من الفوائد المهمة، قال في أوله: «فصل في بيان شروط البخاري وموضوعه: اعلم أن البخاري لم يوجد عنده تصريح بشرط معين وإنما أخذ ذلك من تسمية الكتاب والاستقراء من تصرفه.

أما أولا فإنه سماه الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

فعلم من قوله الجامع أنه لم يخصه بصنف دون صنف ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية وغير ذلك من الآداب والرقائق.

ومن قوله الصحيح أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره فقد أجيب عنها، وقد صح عنه أنه قال: ما أدخلت في الجامع إلا ما صح.

ومن قوله المسند أن مقصوده الأصلي الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، سواء كانت من قوله أم فعله أم تقريره، وأما ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع عرضا وتبعًا لا أصلاً مقصودا» اهـ.

وقال بدر الدين الزركشي (794هـ) في كتابه «النكت على مقدمة ابن الصلاح» [(40)]: «وقال بعض المتأخرين: قد تكلم جماعة من الحفاظ على بعض أحاديثهما فأين التلقي بالقبول؟! وفيهما المتعارض، والقطعي لا تعارض فيه» وقال [(41)]: «وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج حديث محمد بن بشار بن دار وأكثر من الاحتجاج به،

وتكلم فيه غير واحد من الحفاظ وغير ذلك من رجالهما الذين تكلم فيهم، فتلك الأحاديث عند هؤلاء لا يتلقونها بالقبول» اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (795هـ) ضمن مؤلفاته [(42)]: «أفراد الصحيح جزء، وغرائب تسعة أجزاء».

وفي «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها» [(43)]: «لقد تكلم بعض الأئمة في جملة من الأحاديث في صحيح البخاري ووصفوها بالغرابة أو الانفراد، على أن وجود الغرائب والأفراد في الصحيحين هو أمر نادر، لذا كانت الأحاديث المستغربة أو المستنكرة من قبل الأئمة قليلة بالنسبة إلى الأحاديث الصحيحة المشهورة» اهـ.

وقال الحافظ زين الدين العراقي (806هـ) في كتابه «التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح» [(44)]: وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم» وفي بعض حواشي [(45)]: «وفيه أمران أحدهما: أن ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه إليه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف، فقالوا: إنه مقطوع به، وقد عاب الشيخ عز الدين بن عبد السلام على ابن الصلاح هذا، وذكر أن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب رديء».

وقال الحافظ النووي في شرح مسلم نحو ذلك بزيادة قال: ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قال: وقد اشتهد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ، وبالغ في تغليظه.

الأمر الثاني: إن ما استثناه من المواضع اليسيرة قد أجاب العلماء عنها بأجوبة، ومع ذلك فليست بيسيرة بل هي مواضع كثيرة، وقد جمعناها في تصنيف مع الجواب عنها، وقد ادعى ابن حزم في أحاديث من الصحيحين أنها موضوعة، ورد عليه ذلك كما بينته في التصنيف المذكور والله أعلم» ويقول [(46)]: «ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ والله أعلم» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) في كتابه «هدى الساري مقدمة فتح الباري» [(47)]: وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن

المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث» ويقول [(48)]: «وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالاً وأشد اتصالاً، وبيان ذلك من أوجه أحدها: أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمئة وبضعة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة رجل، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً، ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن من تكلم فيه، وإن لم يكن ذلك الكلام قادحاً» ويقول [(49)]: «وأما ما يتعلق بعدم العلة وهو الوجه السادس فإن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث كما سيأتي ذكر ذلك مفصلاً في فصل مفرد، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وباقي ذلك يختص بمسلم، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر، والله أعلم» اهـ.

وقال العسقلاني أيضاً في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» [(50)]: «وأما قوله - يعني الحاكم النيسابوري -: «إن الغرائب الأفراد ليس في الصحيحين منها شيء»، فليس كذلك بل فيهما قدر مائتي حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسي في جزء مفرد» اهـ.

وقال بدر الدين العيني الحنفي (855هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» [(51)]: واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم. واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحاً وأكثرهما فوائد، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله: صحيح مسلم أصح» اهـ.

وقال الحافظ السخاوي (902هـ) في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» [(52)]: قيل في الصحيح لكل من البخاري ومسلم بعض شيء، وهو يزيد على مائتي حديث قد روى حال كونه مضعفاً بالنسبة لبعض من تأخر عنهما، وفات بذلك فيه تلقي كل الأئمة المشار إليه من ثم استثناء ابن الصلاح من المقطع بقوله سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن» اهـ. وقال الحافظ السيوطي (911هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» [(53)]: فصل في شرط مسلم ومصطلحه في كتابه: قال ابن الصلاح: شرط مسلم في صحيحه أن يخرج الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة. والمراد: الثقة عنده، وإن كان غير ثقة عند غيره، ولهذا أخرج لستمائة وخمسة وعشرين شيخاً لم يحتج بهم البخاري، كما أخرج البخاري لأربعمئة وأربعة وثلاثين شيخاً لم يحتج بهم مسلم. قال: وأما قول مسلم في اصطلاحه من صحيحه: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، وإنما وضعت ما أجمعوا عليه، مع أن فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه، فالجواب: أن مراده ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم. أو ما لم يختلف فيه الثقات في نفس الحديث متناً وإسناداً، أو إن كان فيه

أحاديث قد اختلفوا في إسناده أو متنها خرَّجها لصحة إسناده عنده، وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط، أو لسبب آخر، وقد استدركت وعللت» اهـ.

وقال أيضًا في كتابه «التوشيح شرح الجامع الصحيح» [(54)]: «ومن قوله - أي البخاري - (الصحيح): أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره، فقد أجيب عنها، وقد صح عنه أنه قال: ما أدخلت في (الجامع) إلا ما صح» اهـ.

وقال شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (923هـ) في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» [(55)]: الفصل الرابع: فيما يتعلق بالبخاري في صحيحه من تقرير شرطه وتحريره وضبطه وترجيحه على غيره كصحيح مسلم ومن سار كسيره والجواب عما انتقده عليه النقاد من الأحاديث ورجال الإسناد وبيان موضوعه، وتفرد به مجموعته، وترجمه البديعة المثال، المنبئة المنال وسبب تقطيعه للحديث واختصاره وإعادة له في الأبواب وتكراره، وعدة أحاديثه الأصول والمكررة حسبما ضبطه الحافظ ابن حجر وحرره» ثم قال [(56)]: «الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددًا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكتر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم وميز جيدها من موهومها، بخلاف مسلم، فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدّم عصره من التابعين ومن بعدهم، ولا ريب أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدّم عنهم. وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددًا مما انتقد على مسلم» وقال [(57)]: «وقد علم أن الإجماع واقع على تلقي كتابيهما بالقبول والتسليم، إلا ما انتقد عليهما فيه» ثم قال: «وقال مكّي بن عبدان: كان مسلم يقول عرضت كتابي على أبي زرعة، فكل ما أشار إليّ أن له علة تركته» ثم قال: «وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم إلى ستة أقسام» وقال [(58)]: «وقد وقع في بعض نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فاستشكله بعضهم، لكن أزال الإشكال الحافظ أبو ذر الهروي بما رواه عن الحافظ أبي إسحق المستملي، مما ذكره أبو الوليد الباجي - بالموحدة والجيم - في كتابه أسماء رجال البخاري، قال: استنسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند الفريزي، فرأيت أشياء لم تتم وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا وأحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض» اهـ.

وقال علي بن سلطان محمد الهروي القاري (1014هـ) في كتابه «شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر» [(59)]: عند شرح قول الحافظ ابن حجر «إلا أن هذا يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين» وفي الحواشي: «قال النووي: ما ذكره ابن الصلاح خلاف ما قاله المحققون والأكثر، فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما يفيد الظن على ما تقرر. ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك، وتلقي الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما. فلا يعمل به حتى ينظر

ويوجد فيه شرط الصحيح. ولا يلزم من إجماع العلماء على العمل بما فيها إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي عليه الصلاة والسلام»، ثم قال: «والمعنى: لم يعترض عليه أحد من الحفاظ كالدَّارِقُطْنِيِّ وغيره. (مما في الكتابين) لفقد الإجماع على التلقي. قال تلميذه: وفيه إشارة إلى أن العلماء لم يتلقوا كل ما في الكتابين بالقبول. انتهى. وهذا كما استثناه ابن الصلاح حيث قال: سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها الحفاظ وهي معروفة. قال السخاوي: وتزيد على مئتي حديث. قال النووي: إنه أجاب عنها آخرون. قال السخاوي: يعني كما أفرده العراقي في تأليف عدمت مُسَوِّدُتُهُ قبل أن يبيضاها...» وتكفل شيخنا في مقدمة شرح البخاري بما فيه من ذلك. والمولى العراقي بما في مسلم. وقال البقاعي: في (النكت الوفية): قال شيخنا الدارقطني: ضَعَّفَ من أحاديثهما مئتان وعشرة، يختص البخاري بثمانين، واشتركا في ثلاثين، وانفرد مسلم بمائة. قال: وقد ضعف غيره أيضاً غير هذه الأحاديث. وقال النووي في خطبة (شرح صحيح مسلم): إنَّ ما ضَعَّفَ من أحاديثهما مبني على علل ليست بقادحة. قال: فكأنه مال إلى أنه ليس فيهما ضعيف. وكلامه في خطبة (شرح مسلم) يقتضي تقرير قول من ضعف. قال شيخنا: وأظن هذا بالنسبة إلى مقام الرجلين، وأن الشيخ يرفع عن البخاري، ويقرر على مسلم انتهى. وبالجملة هذا مستثنى من التلقي لاختلاف العلماء فيه. ويفيد أنه لا بد من النظر للمجتهد في رجالهما حتى يظهر المعلول من غيره. وهذا يُعَكِّرُ على ما قال النووي عن الأكثرين: إن تلقي الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيهما بخلاف غيرهما، فلا يُعْمَلُ به حتى ينظر، ويوجد فيه شرط الصحيح انتهى» اهـ.

وقال العجلوني (1162هـ) في «كشف الخفاء ومزيل الألباس» [(60)]: هذا والحكم على الحديث بالوضع أو الصحة أو غيرهما إنما هو بحسب الظاهر للمحدثين باعتبار الإسناد أو غيره، لا باعتبار نفس الأمر والقطع لجواز أن يكون الصحيح مثلاً - باعتبار نظر المحدث - موضوعاً أو ضعيفاً في نفس الأمر، وبالعكس ولو لما في الصحيحين على الصحيح» اهـ.

وقال محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (1304هـ) في كتابه «ظفر الأمان» [(61)]: واعلم أنه إذا قال أهل الحديث: هذا حديثٌ صحيحٌ، فمرادهم ما ظَهَرَ لنا بظاهر الإسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة. هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم، خلافاً لمن قال: إنَّ خَبَرَ الواحد يُوجب العِلْمَ، كحُسنِ الكرابيسي وغيره، وحكاه ابنُ الصباغ في (العُدَّة) عن قوم من أصحاب الحديث. قال القاضي أبو بكر الباقلاني: هو قولٌ من لا يُحَصِّلُ عِلْمَ هذا الباب». وقال [(62)]: وقال أبو جعفر محمد بن عمرو العُقَيْلي: لما أَلَّفَ البخاري (كتاب الصحيح)، عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المدني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، والقول فيها قولُ البخاري، وهي صحيحة. انتهى كلامُ الحفاظ ابن حجر». وقال [(63)]: ولم يتعرَّضْ لذكر التفاوت بينهما - بين صحيحَي البخاري ومسلم -، فالذي عليه الجمهورُ وصوِّبه

النووي وغيره هو أنّ صحيح البخاري أصحُّ من صحيح مسلم. ورؤي عن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي صاحب (المجتبى) أنه قال: ما في هذه الكتب كلّها أجودُ من كتاب محمد بن إسماعيل. والنسائي لا يعني بالجوادة إلا جودة الإسناد. قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري: مثلُ هذا من مثلِ النسائي غايةً في الوصف، مع شدة تحريه وتوقيه وتثبيته في نقد الرجال، وتقدّمه في ذلك على أهل عصره، حتى قدّمه قوم من الحُدّاق في معرفة ذلك على مسلم» ثم قال: «ورؤي عن الحافظ أبي علي النيسابوري تلميذ النسائي وأستاذ الحاكم أنه قال: ما تحت أديم السماء كتابٌ أصحُّ من كتاب مسلم. قال ابن الصلاح في كتابه في علوم الحديث: هذا وقولُ بعض المغاربة من الذين فضّلوا كتابَ مسلم على كتاب البخاري». وقال [(64)]: منها: أن الذين انفرد بهم البخاري بالإخراج دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلاً. والمتكلمُ فيه بالضعف منهم: ثمانون رجلاً فحسب. والذين انفرد بهم مسلم من دون البخاري: ستمائة وعشرون رجلاً، والمتكلمُ فيه بالضعف منهم: مائة وستون رجلاً. ولا شكّ في أن التخريج عن من لم يُتكلم فيه أصلاً أولى من التخريج عن من تُكلم فيه وإن لم يكن ذلك الكلام قاصداً». وقال [(65)]: ومنها أنه قد انتقد بعضُ الحفاظ كالدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، لاختلافها عن شروطهما، ونزولها عن درجة ما التزامه. وقد أُجيب عن كلِّ ذلك أو أكثره. وجملةُ المنتقادات تبُلغ مائتي حديثٍ وعشرة أحاديث، كما ذكرها الحافظ ابن حجر، كل ذلك مفصلاً في فصلٍ مفردٍ من مقدمة شرح الصحيح. واختصَّ البخاري منها بأقلَّ من ثمانين، وباقي ذلك يختصُّ بمسلم. وظاهرٌ أنّ ما قلَّ الانتقاد فيه أرجحُ مما كثر فيه. فهذه الوجوه وغيرها كلّها تدلُّ على أرجحية صحيح البخاري على صحيح مسلم بدرجات. ومن ثمَّ قيل: لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء. قال ابن حجر: وأما قولُ أبي علي النيسابوري، فلم نقف قطُّ على تصريحه بأن كتاب مسلم أصحُّ من كتاب البخاري، بخلاف ما يقتضيه إطلاقُ الشيخ محي الدين النووي في مختصره في علوم الحديث وفي مقدمة شرح صحيح البخاري حيث يقول: اتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحُّهما صحيحاً وأكثرهما فوائد، وقال أبو علي النيسابوري، وبعضُ علماء المغرب: صحيح مسلم أصحُّ». وقال [(66)]: وتلقّي الأمة إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرها، فلا يُعملُ به حتى يُنظر ويوجد فيه شرطُ الصحيح. ولا يلزم من إجماع العلماء على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلامُ النبي صلى الله عليه وسلم» وقال [(67)]: إلا أنّ هذا يختصُّ بما لم يُنتقد - أي لم يُزيّفه أحدٌ من الحفاظ - مما في الكتابين، وبما لم يقع التجاذبُ بين مدلوليه، مما وقع فيهما حيث لا ترجيح، لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلمَ بصدقهما. وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم ذلك» ثم قال: «وردّه الحافظ العراقي حيث قال في شرح ألفيته: ليس ما قاله بجيد، لأن النسائي ضَعَف جماعةً أخرج لهم الشيخان أو أحدهما». وقال [(68)]: وكذلك روي عن مسلم: ليس كلُّ صحيح وضعته - ههنا -، إنما وضعت - ههنا - ما أجمعوا عليه. يُريدُ به ما وُجدَ عنده فيها شرائطُ الصحيح الجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم».

وقال [(69)]: ومنه ما هو ضعيفٌ لا جابرٌ له أصلاً، وهو في صحيح البخاري قليلٌ جداً، وحيث يقع ذلك يتعمَّقه بالتضعيف، بخلاف ما قبله».

وقال المحدث أحمد بن محمد بن محمد بن الصديق الغماري (1380هـ) في كتابه «الجواب المفيد للسائل المستفيد» [(70)]: وليس كل الكتب مشتملة على الصحيح إلا كتاب الله تعالى وحده. وهذا صحيح البخاري ومسلم فيه الكثير من الغلط، والباطل المحقق!! فعليك بقبول الحق والصواب ورد ما هو باطل بحسب ميزان العلم والعقل، ونحن إذا مدحنا كتاباً فليس معنى ذلك أنه مبرراً من جميع العيوب، حتى كأنه قرآن يُتلى، لا لا، بل معنى ذلك ما في الكتاب من الفوائد المتعلقة بموضوعه التي توجد مجموعة أو مرتبة في غيره، أو بتوسع، ونحو ذلك فقط. اهـ.

وقال في كتابه «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» [(71)]: فكم حديث صححه الحفاظ وهو باطل بالنظر إلى معناه ومعارضته للقرآن أو السنة الصحيحة أو مخالفة الواقع والتاريخ، وذلك لدخول الوهم والغلط فيه على المعروف بالعدالة، بل قد يتعمد الكذب، فإن الشهرة بالعدالة لا تفيد القطع في الواقع، ومنها أحاديث الصحيحين فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه، فلا تغتر بذلك، ولا تتهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيهما، فإنها دعوى فارغة لا تثبت عند البحث والتمحيص؛ فإن الإجماع على صحة جميع أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع. ولتقرير ذلك موضع آخر، وليس معنى هذا أن أحاديثهما ضعيفة أو باطلة، أو يوجد فيها ذلك بكثرة كغيرهما» اهـ. وقال في كتابه «فتح الملك العلي» [(72)]: وصحح البخاري لأسيد بن زيد الجمال، قال ابن معين: كذاب أتته ببغداد فسمعتة يحدث بأحاديث كذب. وقال النسائي: متروك. وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث. وقال ابن عدي: يتبين على روايته الضعف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال أبو حاتم: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث. وقال ابن ماكولا: ضعفه. وقال الخطيب: كان غير مرضي في الرواية. وقال البزار: حدث لأحاديث لم يتابع عليها، وقد احتمل حديثه مع شيعة شديدة فيه. وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير.

وصحح البخاري للحسن بن مدرك السدوسي. قال فيه أبو داود: كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقبها على يحيى بن حماد.

وصحح البخاري ومسلم لأحمد بن عيسى بن حسان المصري، قال أبو داود: كان ابن معين يخلف أنه كذاب. وقال أبو حاتم: تكلم الناس فيه. وقال سعيد بن عمرو البردعي: أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عنه في الصحيح، وقال: ما رأيت أهل مصر يشكون في أنه - وأشار إلى لسانه - يعني كأنه يكذب.

وصح البخاري للحسن بن ذكوان، قال ابن معين: صاحب الأوابد، منكر الحديث. وقال أحمد بن حنبل: أحاديثه أباويل. وضعفه أبو حاتم والنسائي وابن المديني والساجي وآخرون.

وصح أيضاً لنعيم بن حماد، قال الدولابي: كان يضع الحديث. وقال الأزدي: قالوا كان يضع الحديث في تقوية السنة. وحكم ابن الجوزي بوضع أحاديث كثيرة أعلها بنعيم، ويكاد يجزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير. وقد قال الحافظ السيوطي في (ذيل الموضوعات): أتعبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتي بهذه الطامات.

وصح أيضاً لعكرمة مولى ابن عباس، وقد كذبه جماعة من الأئمة وبينوا أدلة ذلك، بل نقلوا عنه الاعتراف بالكذب في مسألة أو مسألتين، هذا مع البدعة الشديدة التي كانت فيه.

وصح مسلم لأفلق بن سعيد، الذي اتهمه ابن حبان بالوضع، بل بوضع الحديث الذي أخرجه مسلم عنه. وصح أيضاً لقطن بن نسير، قال ابن عدي: يسرق الأحاديث واتهمه أبو زرعة والقواريري وابن عدي بوضع حديث.

وصح البخاري لحرير بن عثمان، وقد وصل في البدعة إلى حد مفسق بالإجماع، أو مكفر على رأي البعض. وكذلك صح البخاري لعمران بن حطان، وهو مثله.

وصح مالك ومسلم لعبد الكريم بن أبي المخارق، وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن عبد البر وغيره، وصح الإمام الشافعي لإبراهيم بن أبي يحيى، قال فيه مالك: لم يكن بثقة في دينه ولا في حديثه. وقال يحيى بن معين: سمعت القطان يقول: إنه كذاب، وقال أحمد: تركوا حديثه، قدرى معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل، وقال البخاري: تركه ابن المبارك والناس». ثم قال الغماري [(73)]: «كما نقل ابن الجوزي عن بعضهم أنه قال: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع. فإذا وجدوا الحديث كذلك حكموا بوضعه ولو كان رجاله ثقات أو مخرجاً في الصحيح» اهـ.

وقال في كتابه «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة» والمقصود أن العمل بالحديث الصحيح السالم من العلة واجب، ولكن يظن كثير من أهل العلم أن الحديث إذا صح وجب العمل به مطلقاً، وهذا غير صحيح، بل يشترط وجوب العمل به ألا يكون شاذاً، وألا يكون له معارض، ونعني بالشذوذ: مخالفة الحديث لما تواتر، أو للقواعد المقررة» اهـ.

وبعد هذه النقول والنصوص الواضحات الصريحة من حفاظ الأمة وعلمائها لتضعيف بعض ما في البخاري ومسلم - كما أسلفنا - لا يقدر في علو قدرهما ولا عظيم فضلهما وشأنهما رضي الله عنهما؛ فمن الثابت عند أهل

السنة والجماعة - نصرهم الله وأيدهم - أن العصمة الكاملة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأما العلماء والأولياء فمهما علا قدرهم وعظم شأنهم واتسع علمهم وفهمهم فإنهم ليسوا في مرتبة الأنبياء، لذلك يجوز عليهم الخطأ، ومرادنا من هذه الرسالة المختصرة تبيان الحق؛ فالحق أحق أن يتبع.

على أننا سنقتصر إن شاء الله في أثناء تعرضنا لهذه الأحاديث على كلام أهل الشأن من أهل الحفظ والنقد المعتبرين، كما ستره إن شاء الله في محله؛ لأن الأصل فيما نحن فيه اعتماد كلام أمثالهم، حتى لا تصير أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ألعوبة بيد من لا باع له، بل ولا ناقة له ولا جمل كالألباني مدعي الحديث والحويبي المعروف بأبي إسحاق، أجارنا الله من الدعوى بلا دليل.

وهذا أو أن بيان بعض هذه الأحاديث المتكلم فيها، ونبدأ بصحيح البخاري أولاً، والله من وراء القصد وعليه سبحانه التوكل والاعتماد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

[25]. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسَّقَط (دار الكتب العلمية، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، الطبعة الأولى 1424 هـ ص 11).

[26]. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسَّقَط (ص/12).

[27]. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسَّقَط (ص/14 - 15).

[28]. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسَّقَط (ص/30 - 31).

[29]. معرفة أنواع علم الحديث (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423 هـ، بتعليق عبد اللطيف المهيم وماهر ياسين الفحل، ص 85 - 86).

[30]. الحاشية (ص/84).

[31]. الحاشية (1/163).

[32]. الحاشية (ص/86).

[33]. انظر «البحر» (الذي زخر 2/570).

[34]. انظر «ما لا يسع المحدث جهله» (27).

[35]. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير (دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1407 هـ، ص 18).

[36]. شرح فتح القدير (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415 هـ، الجزء الأول ص 462).

- [37]. طبقات الشافعية الكبرى (دار المعرفة، الطبعة الثانية الجزء السادس ص138).
- [38]. شرح الكرمانى على صحيح البخارى (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1431هـ - الجزء الأول ص108).
- [39]. (ص/109-110).
- [40]. النُّكْت على مقدمة ابن الصلاح (دار الكتب العلمية، ص89).
- [41]. (ص/90).
- [42]. ذيل طبقات الحنابلة (2/239).
- [43]. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها (ص/229 - 230).
- [44]. التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح (دار الكتب العلمية، وضع حواشيه محمد عبد الله شاهين، الطبعة الأولى 1417هـ ص37).
- [45]. حواشي (ص/38).
- [46]. التقريب والتيسير (ص/102).
- [47]. هَدْيُ السَّارِي مقدمة فتح الباري (دار الريان للتراث - القاهرة، الطبعة الأولى 1407هـ ص9).
- [48]. هَدْيُ السَّارِي مقدمة فتح الباري (ص/13).
- [49]. هَدْيُ السَّارِي مقدمة فتح الباري (ص/14).
- [50]. النكت على كتاب ابن الصلاح (ج1/ص368).
- [51]. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، الجزء الأول ص4).
- [52]. فتح المغيـث شرح ألفية الحديث (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ، الجزء الأول ص65 - 66).
- [53]. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (دار الأرقام بن أبي الأرقام، المجلد الأول ص20 - 21).

- [54]. التوشيح شرح الجامع الصحيح (مكتبة الرشد - الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1419هـ، الجزء الأول ص43).
- [55]. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ، الجزء الأول ص29).
- [56]. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ص/30).
- [57]. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ص/31).
- [58]. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (ص/34).
- [59]. شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص220 - 221 - 222).
- [60]. كشف الخفاء ومزيل الألباس (مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة 1416هـ، الجزء الأول ص8).
- [61]. ظفر الأماني (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418هـ ص66).
- [62]. ظفر الأماني (ص/71 - 72).
- [63]. ظفر الأماني (ص/73).
- [64]. ظفر الأماني (ص/74).
- [65]. ظفر الأماني (ص/75).
- [66]. ظفر الأماني (ص/77).
- [67]. ظفر الأماني (ص/78).
- [68]. ظفر الأماني (ص/80).
- [69]. ظفر الأماني (ص/85).
- [70]. الجواب المفيد للسائل المستفيد (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ، ص83).
- [71]. المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير (شركة دار المشاريع، الطبعة الأولى 1429هـ ص300).

[72] فتح الملك العلي (الطبعة الثانية 1428هـ، ص/31 - 32 - 33 - 34).

[73] فتح الملك العلي (ص/129).

ترجمة موجزة للإمام البخاري رضي الله عنه

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري بن بردزبه الجُعْفِيّ ولأب. وبَرْدَزْبَه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة وسكون الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة بعدها هاء.

ولد في يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر شوال سنة أربع وتسعين ومائة؛ بخرتَنك، قرية قرب بُخارى، وبخارى من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام، وتوفي فيها سنة ست وخمسين ومائتين للهجرة.

والبخاري حافظ الإسلام، وإمام الأئمة الأعلام، جبل الحفظ وإمام الدنيا ثقة الحديث، إمام المسلمين وقُدوة الموحدين وشيخ المؤمنين والمعول عليه في أحاديث سيد المرسلين، وكان رحمه الله في غاية الحياء والشجاعة والسخاء والورع والزهد في الدنيا دار الفناء والرغبة في الآخرة دار البقاء.

توفي والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، وأقبل على طلب العلم منذ نعومة أظفاره، وبدت عليه علامات الذكاء والبراعة منذ حداثة، فقد حفظ القرآن وهو صبي ثم استوفى حفظ حديث شيوخه البخاريين، ونظر في الرأي وقرأ كتب ابن المبارك حين استكمل ست عشرة سنة، ورحل في طلب الحديث إلى جميع محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والعراق والحجاز والشام ومصر وغيرها، وسمع من العلماء والمحدثين، وأكب عليه الناس وتزاحموا عليه.

وقد تحدث عن نفسه فيما ذكره الفِرَيرِي عن محمد بن أبي حاتم وراق البخاري قال: سمعت البخاري يقول: «أهملت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب»، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟، قال: «عشر سنين أو أقل»، إلى أن قال: «فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء، يعني أصحاب الرأي»، قال: «ثم خرجت مع أمي وأخي إلى الحج، فلما طعنت في ثمان عشرة سنة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين، ثم صنفت التاريخ بالمدينة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم وكنت أكتبه في الليالي المقمرة»، قال: «وقل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب».

اشتغل وهو صغير في طلب العلم وسماع الحديث، فسمع من أهل بلده مثل محمد بن سلام ومحمد بن يوسف البيكنديين، وعبد الله بن محمد المسندي وابن الأشعث وغيرهم، ثم حج هو وأمّه وأخوه أحمد وهو أسن منه سنة عشر

ومائتين، فرجع أخوه بأمه وبقي في طلب العلم فسمع بمكة من الحميدي وغيره، وبالمدينة من عبد العزيز الأوسي ومطرف بن عبد الله وغيرهم، ثم رحل إلى أكثر محدثي الأمصار في خراسان والشام ومصر ومدن العراق، وقدم بغداد مرارا واجتمع إليه أهلها واعترفوا بفضله وشهدوا بتفردته في علمي الرواية والدراية، وسمع ببلخ من مكّي بن إبراهيم وغيره، وبمرو من علي بن الحسن وعبد الله بن عثمان وغيرهما، وبنيسابور من يحيى بن يحيى وغيره، وبالري من إبراهيم بن موسى وغيره، وببغداد من شريح بن النعمان وأحمد بن حنبل وغيرهما، وبالْبصرة من أبي عاصم النبيل ومحمد بن عبد الله الأنصاري وغيرهما، وبالكوفة من طلق بن غنام وخلاد بن يحيى وغيرهما، وبمصر من سعيد بن كثير بن عفير وغيره، وسمع من أناس كثيرين غير هؤلاء، ونقل عنه أنه قال: «كُتبت عن ألف وثمانين نفسا ليس فيهم إلا صاحب حديث»، وقال أيضا: «لم أكتب إلا عمّن قال: الإيمان قول وعمل».

وكان رحمه الله قوي الذاكرة سريع الحفظ، ذكر عنه المطلعون على حاله ما يتعجب منه الأذكياء ذوو الحفظ والإتقان فضلا عمّن سواهم؛ فقد قال أبو بكر الكلذواني: «ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الحديث من مرة واحدة».

وقال محمد بن أبي حاتم وراق البخاري: قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: تحفظ جميع ما أدخلته في المصنف، قال: «لا يخفى علي جميع ما فيه».

وقال محمد بن حمدويه: سمعت البخاري يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح».

وقال محمد بن الأزهر السجستاني: كنت في مجلس سليمان ابن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب فقيل لبعضهم: ما له لا يكتب فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه، ولعل من أعجب ما نقل عنه في ذلك ما قاله الحافظ أبو أحمد بن عدي كما في تاريخ بغداد ووفيات الأعيان وغيرهما سمعت عدة مشائخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث فقبلوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفَعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: «لا أعرفه»، فسأله عن آخر فقال: «لا أعرفه»، فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: «لا أعرفه»، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: «الرجل فهم»، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر من العشرة وسأله كما سأله الأول والبخاري رحمه الله يجيب بما أجاب به الأول، ثم الثالث

والرابع حتى فرغ العشرة مما هياؤه من الأحاديث. فلما علم البخاري أنهم فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: «أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا، وحديثك الثاني قلت كذا وصوابه كذا» والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فردّ كل متن إلى إسناده وكل إسناده إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل، وعند ذكر هذه القصة يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «هنا يخضع للبخاري فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة».

وقد كان غزير العلم واسع الاطلاع، خرج جامعه الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث كان يحفظها، ولشدة تحريه لم يكن يضع فيه حديثاً إلا بعد أن يصلي ركعتين ويستخير الله، وقد قصد فيه إلى جمع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحاح المستفيضة المتصلة دون الأحاديث الضعيفة، ولم يقتصر في جمعه على موضوعات معينة، بل جمع الأحاديث في جميع الأبواب، واستنبط منها الفقه والسيرة، وقد نال من الشهرة والقبول درجة لا يرام فوقها.

قال شيخه محمد بن بشار الحافظ: «حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة البري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى»، وقال أيضاً: «ما قدم علينا مثل البخاري»، وقال الإمام الترمذي: «لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل».

سبب تأليف صحيح البخاري:

قال البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم . قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

وهذا يدل على همة هذا الإمام حيث أخذت هذه الكلمة منه مأخذها، وبعثته للعمل على تأليف كتابه، وسماه كما ذكر ابن الصلاح والنووي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه».

ولما أخرج له للناس وأخذ يحدث به، طار في الآفاق أمره، فهرع إليه الناس من كل فج يتلقونه عنه حتى بلغ من أخذه نحو من مائة ألف، وانتشرت نسخه في الأمصار، وعكف الناس عليه حفظاً ودراسة وشرحاً وتلخيصاً، وكان فرح أهل العلم به عظيماً.

من فقه البخاري في صحيحه:

قصد البخاري في صحيحه إلى إبراز فقه الحديث الصحيح واستنباط الفوائد منه، وجعل الفوائد المستنبطة تراجم للكتاب - أي عناوين له - ولذلك فإنه يذكر متن الحديث بغير إسناد، وقد يحذف من أول الإسناد واحدًا فأكثر، وهذان النوعان يعرفان بالتعليق، وقد يكرر الحديث في مواضع كثيرة من كتابه يشير في كل منها إلى فائدة تستنبط من الحديث، والسبب في ذلك أن الحديث الواحد قد يكون فيه من العلم والفقه ما يوجب وضعه في أكثر من باب، ولكنه غالبًا ما يذكر في كل باب الحديث بإسناد غير إسناده في الأبواب السابقة أو اللاحقة، وقد يختلف سياق الحديث من رواية لأخرى، وذكر في تراجم الأبواب علمًا كثيرًا من الآيات والأحاديث وفتاوى الصحابة والتابعين، ليبين بما فقه الباب والاستدلال له، حتى اشتهر بين العلماء أن فقه البخاري في تراجمه.

عدد أحاديث صحيح البخاري:

وقد بلغت أحاديث البخاري بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (7593) حديثًا حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لأحاديث البخاري، ويرى الحافظ ابن حجر العسقلاني أن عدد أحاديث البخاري (7397) حديثًا. وفي البخاري أحاديث معلقة وجملتها (1341)، وعدد أحاديث البخاري المتصلة من غير المكررات قرابة أربعة آلاف.

ومن مؤلفاته: الأدب المفرد، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام، وبر الوالدين، والتاريخ الكبير، والأوسط، والصغير، وخلق أفعال العباد، والضعفاء، والجامع الكبير، والمسند الكبير، والتفسير الكبير، وكتاب الأشربة، وكتاب الهبة، وأسامي الصحابة إلى غير ذلك من مؤلفاته الكثيرة التي أورد كثيرًا منها الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة فتح الباري.

من شروح صحيح البخاري:

لم يحظ كتاب بعد كتاب الله بعناية العلماء مثل ما حظي كتاب صحيح البخاري، فقد اعتنى العلماء والمؤلفون به: شرحًا له واستنباطًا للأحكام منه وتكلمًا على رجاله وتعاليقه وشرحًا لغريبه وبيانًا لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك، وقد تكاثرت شروحه حتى بلغ عدد شروحه والتعليقات عليه أكثر من مائة وثلاثين شرحًا، وأشهر هذه الشروح:

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري:

وهو للحافظ العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (852 هـ)، وشرحه من أعظم شروح البخاري، بل هو أمير تلك الشروح كلها فلا يدانيه شرح، وقد استغرق تأليفه خمسًا وعشرين سنةً إذ بدأ فيه سنة (817 هـ) وأكمله سنة (842 هـ) قبل وفاته بعشر سنين، وأولم وليمة كبرى لما أكمله أنفق فيها خمسمائة دينار، ولم يتخلف عنها من وجهاء المسلمين إلا اليسير، وقد لقي هذا الشرح ما يستحق من الشهرة والقبول

حتى إنه كان يشتري بنحو ثلاثمائة دينار، وانتشر في الآفاق حتى غطت شهرته سائر الشروح، وهو يقع في ثلاثة عشر مجلدًا ومقدمة في مجلد ضخيم مسماة بهدي الساري لمقدمة فتح الباري.

وقد جاء هذا الشرح مكملًا لأصله، جمع مؤلفه فيه أقوال أكثر من سبقه ممن تعرض لمسائل من العلم ذات صلة بصحيح البخاري، وناقشها مناقشة العالم الحاذق الفذ، فبين رسوخ قدمه في العلم، واطلاعًا واسعًا منه على كتب من سبقه، حتى ليظن الناظر في كتابه أنه نشر فيه كتبهم وأقوالهم، فناقش وقارن ورجح ما صح عنده، كما امتاز هذا الشرح بجمع طرق الحديث التي تبين لها ترجيح أحد الاحتمالات شرحًا وإعرابًا.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح [74]: وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة اهـ.

(2) عمدة القاري في شرح البخاري :

وهو للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة (855هـ)، وهو شرح كبير بسط الكلام فيه على الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان واستنباط الفوائد من الحديث والأجوبة والأسئلة.

(3) إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري :

وهو شرح شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني القاهري الشافعي المتوفى سنة (923هـ) وهو في الحقيقة تلخيص لشرحي ابن حجر والعيني، وهو متداول مشهور.

(4) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري :

وهو شرح شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى المتوفى سنة (786هـ) وهو شرح مفيد جامع قد أكثر النقل عنه الحافظان ابن حجر والعيني.

قال الحافظ ابن حجر: هو شرح مفيد، على أوهاج فيه في النقل لأنه لم يأخذه إلا من الصحف.

(5) شرح الإمام ناصر الدين على بن محمد بن المنير الإسكندراني:

وهو شرح كبير في نحو عشر مجلدات، وقد أكثر النقل عنه ابن حجر في الفتح.

(6) شرح صحيح البخاري :

لأبي الحسن على بن خلف بن عبد الملك المشهور بابن بطلال القرطبي المالكي المتوفى سنة (449هـ)، إلا أن غالبه في فقه الإمام مالك.

(7) التوشيح شرح الجامع الصحيح:

وهو شرح للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (911هـ) وكان من المكثرين في التأليف، وقد عني عناية كبيرة بعلم الحديث دراية ورواية في مختلف مجالاته. وشرحه هذا بمثابة تعليق لطيف على صحيح البخاري ضبط فيه ألفاظ الحديث، وفسر الغريب، وبين اختلاف الروايات التي وردت فيه، مع تسمية المبهم، وإعراب المشكل إلى غير ذلك، وقال عنه: إنه لم يفته من الشرح إلا الاستنباط.

(8) التلويح في شرح الجامع الصحيح:

وهو شرح الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج التركي المصري الحنفي المتوفى سنة (762هـ). وهناك شروح كثيرة لصحيح البخاري غير هذه الشروح، منها شروح لم تتم كشرح ابن رجب الحنبلي، والنووي وغيرهما.

وقد لازم الإمام مسلم شيخه البخاري لما قدم البخاري نيسابور، وكان مسلم - رحمه الله - يقف طريق البخاري وينظر في علمه ويجذو حذوه، حتى قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء.

وقال أحمد بن حمدون القصار: رأيت مسلم بن الحجاج جاء إلى البخاري فقبل بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، ويا سيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، ثم سأله عن حديث كفارة المجلس فذكر له علته فلما فرغ قال مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

وكان مسلم - رحمه الله - ينافح ويناضل عن شيخه البخاري - رحمه الله - وكان يقدمه على جميع شيوخه.

وفاة الإمام البخاري سنة 256هـ:

وفي مقدمة كتاب الجامع الصحيح [(75)]: توفي الإمام البخاري ليلة السبت عند صلاة العشاء، ليلة الفطر، ودُفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت مستهل شوال من شهور سنة ست وخمسين ومائتين، وعمره اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، ولم يُعقب ذكراً، ودُفن بجرّنتك قرية على فرسخين من سمرقند.
فائدة:

في سير أعلام النبلاء للدّهبي، المجلد الثاني عشر، الطبقة الرابعة عشرة عند ذكر وفاة أبي عبد الله البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم:

«وقال أبو عليّ الغسانيّ: أخبرنا أبو الفتح نصر بن الحسن السّكّتيّ السّمرقنديّ، قدم علينا بلنسية عام أربعة وستين وأربع مائة، قال: قحط المطر عندنا بسمرقند في بعض الأعوام، فاستسقى النّاس مرارا، فلم يسقوا، فأتى رجل صالح معروف بالصّلاح إلى قاضي سمرقند فقال له: إنّي رأيت رأيا أعرضه عليك.

قال: وما هو؟ قال: أرى أن تخرج ويخرج النّاس معك إلى قبر الإمام محمّد بن إسماعيل البخاريّ، وقبره بخرتنك، ونستسقي عنده، فعسى الله أن يسقينا. قال: فقال القاضي: نعم ما رأيت.

فخرج القاضي والنّاس معه، واستسقى القاضي بالنّاس، وبكى النّاس عند القبر، وتشقّعوا بصاحبه، فأرسل الله - تعالى - السّماء بماء عظيم غزير أقام النّاس من أجله بخرتنك سبعة أيّام أو نحوها، لا يستطيع أحد الوصول إلى سمرقند من كثرة المطر وغزارته، وبين خرتنك وسمرقند نحو ثلاثة أميال» اهـ.

[74] فتح الباري (دار الريان للتراث، الطبعة الأولى 1407هـ - 1986م. ص9).

[75] الجامع الصحيح (دار المنهاج - دار طوق النجاة، الطبعة الثانية 1429هـ. ص14).

ترجمة موجزة للإمام مسلم رحمه الله

اسمه ونسبه:

هو الإمام الكبير الحافظ الحجة الثقة أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد كوشاذ، القشيري النسب، النيسابوري الدار.

والقشيري نسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة من هوازن من العدنانية كما قال القلقشندي. ونيسابور مدينة من خراسان.

مولده:

ولد الإمام مسلم في نيسابور سنة 206هـ، وقيل غير ذلك.

شيوخه:

رحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق في طلب الحديث، وكان أحد أئمة الحديث وحفاظه، اعترف له علماء عصره ومن بعدهم بالتقدم والإتقان في هذا العلم.

من شيوخه الكبار إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور وغيرهم، وقد سرد الإمام المزي أسماء شيوخه في «تهذيب الكمال»، ولكن أبرز شيوخ الإمام مسلم هو الإمام البخاري رحمه الله.

تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام مسلم - رحمه الله - عدد كبير من العلماء والأئمة والحفاظ، ومن أبرز تلاميذه: الإمام الترمذي صاحب السنن، وقد روى عن مسلم حديثًا واحدًا في سننه. وأبو حاتم الرازي وابن خزيمة.

مكانته وثناء العلماء عليه:

أجمع العلماء على جلالته وإمامته وثقته وعلو مرتبته وحذقه في الصناعة الحديثية.

قال أبو قريش الحافظ: سمعت محمد بن بشار يقول: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

وقال أحمد بن مسلمة: رأيت أبا زرعة، وأبا حاتم يقدمان مسلمًا في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

مصنفاته:

وقد صنّف الإمام مسلم كتبًا كثيرة وأشهرها صحيحه الذي صنّفه في خمس عشرة سنة، وقد تأسى في تدوينه بالبخاري رحمه الله فلم يضع فيه إلا ما صح عنده، وقد جمع في صحيحه روايات الحديث الواحد في مكان واحد لإبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، ولذلك فإنه يروي الحديث في أنسب المواضع به ويجمع طرقه وأسانيده في ذلك الموضع، بخلاف البخاري فإنه فرق الروايات في مواضع مختلفة. وعدد أحاديثه بالمكرر نحو 12000 حديثًا، وقد شرح هذا الكتاب شرحًا كثيرة.

وللإمام مسلم - رحمه الله - مصنفات أخرى عديدة، غير «الجامع الصحيح» وهي:

الكنى والأسماء، والمنفردات والوحدان، والطبقات، ورجال عروة بن الزبير، والتميم، والمسند الكبير على الرجال، الجامع على الأبواب، والأسامي والكنى، والعلل، والأقران، وسؤالاته أحمد بن حنبل، وعمرو بن شعيب، والانتفاع بأهـب السباع، ومشايخ مالك، ومشايخ الثوري، ومشايخ شعبة، ومن ليس له إلا راوٍ واحد، وأولاد الصحابة، والمخضرمين، وأفراد الشاميين.

شرح صحيح مسلم:

من أشهر الكتب المؤلّفة في شرح صحيح مسلم:

- 1- المعلم في شرح صحيح مسلم، للمازري المتوفى سنة (536هـ).
- 2- إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض المتوفى سنة (544هـ)، ومعه تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم للشيخ موفق الدين أحمد بن إبراهيم بن محمد المعروف بسبط ابن العجمي.
- 3- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي المتوفى سنة (656هـ).
- 4- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي المتوفى سنة (676هـ).
- 5- إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، للأبي المتوفى سنة (827هـ).
- 6- مكمل إكمال الإكمال للسنوسي المتوفى سنة (895هـ).

وفاته:

توفي - رحمه الله - عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور.

الحديث الأول

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثًا)

روى البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: {...وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} [(76)]: «حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ تَلَيْدٍ الرُّعَيْنِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ إِلَّا ثَلَاثًا».

ورواه أيضًا في كتاب النكاح [(77)]، ورواه مسلم في صحيحه [(78)] في كتاب الفضائل.

قال الحافظ ابن الجوزي: [(79)] «وفي الحديث الثامن والأربعين بعد المائتين: «لم يكذب إبراهيم قط إلا ثلاث كذبات قوله إني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا وقوله عن سارة أختي»، اعلم أن الكذب لا يجوز على الأنبياء بحال، فهذا أصل ينبغي أن يعتقد ولا يناقض بأخبار الآحاد، فإنه ثابت بدليل أقوى منها، وإنما المعنى أن إبراهيم قال قولاً يشبه الكذب، قال أبو بكر ابن الأباري: «كلام إبراهيم كان صدقاً عند البحث، وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قولاً يشبه الكذب في الظاهر وليس بكذب»، قال ابن عقيل: دلالة العقل تصرف ظاهر هذا اللفظ، وذلك أن العقل

قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثوقا به ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما استعير ذكر الكذب لأنه بصورة الكذب، فسماه كذبا مجازا، ولا يجوز سوى هذا. قلت: واعلم أن تلك الكلمات إنما كانت من إبراهيم على جهة المعارض غير أن الأنبياء يحذرون من كلمة تشبه الكذب».

وقال القاضي عياض: [(80)] «وإنما سمي هذه كذبات لكونها في الظاهر على خلاف مخرها، وإبراهيم صلى الله عليه وسلم إنما عرض بها عن صدق، فقال: أنت أختي، يريد في الإسلام، و {فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ} على طريق التبييت بدليل قوله: {إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ} ، و {إِنِّي سَقِيمٌ} أي سأسقم، ومن عاش يسقم، ولا بد يهرم ويموت».

وقال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: [(81)] «فورد عليه إشكال من نسبة الكذب إلى نبي، ودفع الإشكال: أن تسمية هذا الكلام كذبا منظور فيه إلى ما يفهمه أو يعطيه ظاهر الكلام، وما هو بالكذب الصراح، بل هو من المعارض، أي أي مثل السقيم في التخلف عن الخروج، أو في التألم من كفرهم، وأن قوله: «هي أختي» أراد أخوة الإيمان، وأنه أراد التهكم في قوله: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا} [سورة الأنبياء] لظهور قرينة أن مراده التغليب» اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير: [(82)] «ليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي يذم فاعله حاشا وكلا ولما، وإنما أطلق الكذب على هذا تجوزا، وإنما هو من المعارض في الكلام لمقصد شرعي ديني كما جاء في الحديث: «إن في المعارض مندوحة عن الكذب».

وقال البيضاوي: [(83)] «وما روي إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كذب ثلاث كذبات، فالمراد التعريض، ولكن لما شابه الكذب في صورته سمي به».

قال أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار [(84)] «والتعريض حقيقة، وهو لفظ مستعمل في معناه مع التلويح بغيره» أي بغير ذلك المعنى المستعمل فيه، مأخوذ من العرض - بالضم -، وهو الجانب. فكأن اللفظ واقع في جانب عن المعنى الذي لَوْح به.

ومن ذلك قول سيدنا إبراهيم صلى الله عليه وسلم وعلى سيدنا محمد: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا} أي غضب أن عبدت هذه الأصنام معه فكسرها، وإنما قصده التلويح أن الله سبحانه وتعالى يغضب أن يعبد غيره ممن ليس بإله من طريق الأولى.

وبذلك يعلم أن اللفظ - وإن لم يطابق معناه الحقيقي في الخارج - لا يكون كذبا إذا كان المراد به التوصل إلى غيره بكناية كما سبق، وتعريض كما هنا، وإن سمي كذبا فمجاز باعتبار الصورة، كما جاء في الحديث الشريف «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات». المراد: صورة ذلك، وهو في نفسه حق وصدق» اهـ.

فنرى أن كثيراً من أهل العلم تأولوا هذا الحديث، وحملوه على ما يوافق الأصول الثابتة من عصمة الأنبياء عن الكذب والمنفريات. هذا وثم قسم منهم ردوا هذا الحديث معتمد ابن علي أنه خبر واحد عارض الدليل القاطع ومنهم الفخر الرازي.

قال المفسر فخر الدين الرازي (606هـ) في كتابه «عصمة الأنبياء» في سياق كلامه على هذا الحديث [(85)]: «قلْتُ: هذا من أخبار الآحاد فلا يعارض الدليل القطعي الذي ذكرناه، ثم إن صح حُمل على ما يكون ظاهره الكذب» اهـ.

وقال في «التفسير الكبير» [(86)]: «واعلم أن بعض الحشوية روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ما كذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات)، فقلت: الأولى أن لا نقبل مثل هذه الأخبار، فقال على طريق الاستنكار: فإن لم نقبله لزمنا تكذيب الرواة، فقلت له: يا مسكين إن قبلناه لزمنا الحكم بتكذيب إبراهيم عليه السلام، وإن رددناه لزمنا الحكم بتكذيب الرواة، ولا شك أن صون إبراهيم عليه السلام عن الكذب أولى من صون طائفة من المجاهيل عن الكذب».

تنبيه: لكن إن كان هذا الحديث في البخاري فهذا الكلام يحتاج إلى تعليق.

وقال أيضاً في «التفسير الكبير» [(87)]: «فلأن يضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام» ثم قال: «وإذا أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير نسبة الكذب إلى الأنبياء عليهم السلام فحينئذ لا يحكم بنسبة الكذب إليهم إلا زنديق» اهـ.

وقال أيضاً في «التفسير الكبير» [(88)]: «الوجه السابع: قال بعضهم ذلك القول عن إبراهيم عليه السلام كذبة، ورووا فيه حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات) قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز، فقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدول؟ فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي وبين نسبه إلى الخليل عليه السلام كان من المعلوم بالضرورة أن نسبه إلى الراوي أولى» اهـ.

وربما ساعد على هذا ما قاله شارح البخاري بدر الدين العيني (855هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» [(89)]: «لم يكذب إبراهيم»: «وأخرجه من طريقين» ثم قال: «والثاني عن محمد بن محبوب أبي عبد الله البصري إلى آخره، وهذا الطريق غير مرفوع والحديث في الأصل مرفوع كما في رواية جرير بن حازم، وكذا عند النسائي والبخاري وابن حبان مرفوع من حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين، وابن سيرين كان غالباً لا يصرح برفع كثير من حديثه» ثم قال: «وأخرج البخاري هذا الحديث أيضاً في كتاب البيوع في باب شراء المملوك من الحرابي عن أبي اليمان

عن شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة إلى آخره. وليس فيه قضية الكذب، وباقي القضية فيه على اختلاف في المتن بزيادة ونقصان» اهـ.

فهذا الحديث إن صح معناه ما صورته صورة كذب، ولكنه من حيث الباطن والحقيقة صدق، وهو قول كافة المحققين من علماء أهل السنة كما قال الرازي في تفسيره.

[76] (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ ص614 رقم الحديث 3357).

[77] كتاب النكاح: باب اتخاذ السراري ومن أعتق جاريته ثم تزوجها (ص958 رقم الحديث 5084).

[78] كتاب الفضائل: باب من فضائل إبراهيم الخليل ص925 رقم الحديث 2371. (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ).

[79] كشف المشكل من حديث الصحيحين (1/981 - 982) أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، (دار الوطن - الرياض - 1418هـ - 1997م، تحقيق: علي حسين البواب).

[80] مشارق الأنوار على صحاح الآثار لقاضي عياض المالكي (1/338).

[81] التحرير والتنوير الطبعة التونسية (23/143)، الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - 1997م.

[82] تفسير ابن كثير (4/18)، تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر - بيروت - 1401هـ.

[83] تفسير البيضاوي (1/168) تأليف: البيضاوي، دار النشر: دار الفكر - بيروت.

[84] شرح الكوكب المنير (1/202 - 203) تقي الدين أبو البقاء محمد ابن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار (المتوفى: 972هـ) المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: = مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية 1418هـ - 1997م.

[85] عصمة الأنبياء (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1401هـ ص60).

[86] التفسير الكبير (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411هـ المجلد التاسع، الجزء 18 ص96).

[87] التفسير الكبير (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411هـ المجلد الحادي عشر، الجزء 22

ص161).

[88] التفسير الكبير (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411هـ — المجلد الثالث عشر، الجزء 26 ص129).

[89] عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، الجزء الخامس عشر ص342).

الحديث الثاني

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه)

روى البخاري في صحيحه في كتاب المناقب [(90)]: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي نَمْرٍ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُنَا عَنْ لَيْلَةَ أُسْرِيَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ جَاءَهُ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ».

ورواه أيضًا في كتاب التوحيد [(91)]، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان [(92)]، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السموات وفرض الصلوات.

فالمذكور في هذه الرواية أن الإسراء كان قبل أن يوحى للنبي صلى الله عليه وسلم، وأما غيرها من الروايات فليس فيها ذلك.

قال القاضي عياض اليحصبي المالكي (544هـ) في كتابه «الشفاء» [(93)] بعد أن ذكر رواية مسلم للحديث من طريق ثابت البناني عن أنس رضي الله عنهما: جَوَّدَ ثابت رحمه الله هذا الحديث عن أنس ما شاء ولم يأت أحد عنه بأصوب من هذا وقد خَلَطَ فيه غيره عن أنس تخليطاً كثيراً لا سيما من رواية شريك بن أبي نمرٍ ثم قال: وقد قال شريك في حديثه (وذلك قبل أن يوحى إليه) وذكر قصة الإسراء ولا خلاف أنها كانت بعد الوحي» وقال [(94)]: «والإسراء بإجماع كان بعد المبعث» اهـ.

وقال في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في شرحه على صحيح مسلم [(95)]: «وقد جاء في مسلم من رواية شريك في هذا الحديث اضطراب وأوهام، وأنكرها عليه العلماء، وقد نبه مسلم على ذلك بقوله (فقدّم وأخر وزاد

ونقص منها). قوله (وذلك قبل أن يوحى إليه) وهو غلط لم يوافق عليه، فإن الإسراء أقل ما قيل فيه: إنه كان بعد البعثة بخمسة عشر شهرًا» ثم قال [(96)]: «وقال ابن إسحاق: أسري به وقد فشى الإسلام بمكة والقبائل» ثم قال: «كما أن العلماء مجمعون أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون هذا كله قبل أن يوحى إليه؟» اهـ.

فلا تأويل بعد الإجماع، إذ لا يُقبل التأويل بقولهم (قبل أن يوحى إليه في شأن الإسراء أو الصلاة). ومثله قال الحافظ النووي الشافعي (676هـ) في شرحه على صحيح مسلم [(97)]، وقال أيضًا [(98)]: «قال الحافظ عبد الحق رحمه الله في كتابه الجمع بين الصحيحين بعد ذكر هذه الرواية: هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس، وقد زاد فيه زيادة مجهولة وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين كابن شهاب وثابت البناني وقتادة يعني عن أنس فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث» اهـ.

ونقل محمد بن يوسف الكرماني (786هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري» قول القاضي عياض وقال [(99)]: «وشريك ليس بالحافظ وهو منفرد به عن أنس، وسائر الحفاظ لم يرووا عنه كذلك» [(100)] اهـ.

وفي كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري» ومعه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (794هـ) يقول الحافظ ابن الجوزي [(101)]: «- قولهم- (جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه) قد أنكرت هذه الزيادة وقيل ليست بمحفوظة» وقال [(102)]: «أو أن يكون في الحديث تخليط من الرواة، وقد انزعج لهذا الحديث أبو سليمان الخطابي وقال: هذا الحديث منام [(103)]، ثم هو حكاية يحكيها أنس ويخبر بها من تلقاء نفسه، لم يعزها إلى رسول الله ولم يروها عنه، وما ذكر فيه من التديلي [(104)] إما رأي أنس، وإما من شريك بن عبد الله ابن أبي نمر، فإنه كثير التفرد بمناكير الألفاظ، قال [(105)]: وقد روي هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الألفاظ الشنيعة، فكان ذلك مما يقوي الظن أنها صادرة من شريك، قال: وفي هذا الحديث لفظة أخرى تفرد بها شريك ولم يذكرها غيره وهي قوله (فقال وهو مكانه) [(106)]، والمكان لا يضاف إلى الله تعالى، وإنما هو مكان النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك قال القاضي أبو يعلى في (المعتمد): إن الله لا يوصف بالمكان. وقد قال أبو محمد بن حزم الأندلسي: في هذا الحديث ألفاظ مقحمة [(107)]، والآفة فيها من شريك. منها: قوله (قبل أن يوحى إليه) فإن المعراج كان بعد الوحي بنحو اثنتي عشرة سنة».

وقال بدر الدين الزركشي [(108)]: (فيه حديث شريك) عن أنس وقد خلط فيه شريك بأشياء، وذكر ألفاظًا منكورة، وقدّم وأحّر، ووضع الأنبياء في غير مواضعهم في السموات [(109)]، وقد خالفه الثقات الحفاظ عن أنس، وقد رواه قتادة عن أنس وأتى به ملخصًا مرتبًا على ما تقدم من حديث المعراج، وكذلك رواه مسلم من حديث ثابت عن

أنس على نحو رواية قتادة فليستمسك برواية هذين الإمامين عن أنس، ولا يعوّل على رواية شريك، قاله أبو العباس القرطبي. وقال ابن حزم: في هذا الحديث ألفاظ معجزة فمنها قوله: قبل أن يوحى إليه وهو باطل ولا خلاف أن الإسراء كان بعد النبوة بمدة» اهـ.

وقال أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقّن (804هـ) في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» [(110)]: وقوله في حديث أنس: (جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه) ليس في أكثر الروايات هذه اللفظة، وإن تكن محفوظة فلم يأت في عقب تلك الليلة، بل بعدها بسنين، لأنه إنما أسري به قبل الهجرة بثلاث سنين، وقيل لستين، وقيل لسنة، ذكره كله ابن التين» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» [(111)]: وقوله (وقبل) (قبل أن يوحى إليه) أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي، وعبارة النووي وقع في رواية شريك - يعني هذه - أوهام أنكرها العلماء، أحدها قوله (قبل أن يوحى إليه) وهو غلط لم يوافق عليه، وأجمع العلماء أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل الوحي»، وقال [(112)]: «وقد سبق إلى التنبيه على ما في رواية شريك من المخالفة مسلم في صحيحه؛ فإنه قال بعد أن ساق سنده وبعض المتن: فقدم وأخر وزاد ونقص. وسبق ابن حزم أيضًا إلى الكلام في شريك أبو سليمان الخطابي كما قدمته، وقال فيه النسائي وأبو محمد ابن الجارود: «ليس بالقوي»، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه. نعم، قال محمد بن سعد وأبو داود: «ثقة»، فهو مختلف فيه فإذا تفرّد عدّد ما ينفرد به شاذًا، وكذا منكرًا على رأي من يقول: المنكر والشاذ شيء واحد. والأولى التزام ورود المواضع التي خالف فيها غيره، والجواب عنها إما بدفع تفرّده وإما بتأويله على وفاق الجماعة، ومجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك» اهـ.

وكذا قال التّأودي (1209هـ) في «حاشية التّأودي ابن سودة على صحيح البخاري» [(113)].

وقال بدر الدين العيني الحنفي (855هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» [(114)]: قوله: (قبل أن يوحى إليه)، قيل: ليس في أكثر الروايات هذه اللفظة، وأن تلك محفوظة فلم يأت عقيب تلك الليلة، بل بعدها بسنتين، لأنه إنما أسري به قبل الهجرة بثلاثة سنين، وقيل بسنتين» وقال [(115)]: وقال النووي جاء في رواية شريك أوهام أنكرها العلماء، من جملتها أنه قال ذلك (قبل أن يوحى إليه) وهو غلط لم يوافق عليه، وأيضًا العلماء أجمعوا على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبل الوحي. قوله (ابن مالك) هو أنس بن مالك، كذا وقع في كثير من النسخ وصرح في بعضها أنس بن مالك رضي الله عنه.

ثم إن البخاري أورد حديث الإسراء من رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر في أوائل كتاب الصلاة، وأورده من رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في بدء الخلق وفي أوائل البعثة قبيل الهجرة، وفي صفة النبي عن إسماعيل بن أبي أويس، وأخرجه مسلم في الإيمان عن هارون بن سعيد الأيلي» ثم قال: «قوله (قبل أن يوحى إليه) أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي، وقد مضى الآن ما قاله النووي، وقد صرح هؤلاء المذكورون بأن شريكا تفرد بذلك» اهـ.

وقال الحافظ السيوطي (911هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» [(116)]: (قبل أن يوحى إليه) هذا مما أنكر على شريك في هذا الحديث، فإن المعروف أن الإسراء بعد البعثة، وتلك الليلة فرضت الصلاة، حتى تجاسر ابن حزم وادعى أن هذا الحديث موضوع، وانتقد على الشيخين حيث أخرجاه» ثم نقل قول ابن طاهر: «وأكثر ما يقال إن شريكاً وهم في هذه اللفظة ولا يُردُّ جميع الحديث بوجه في لفظة منه، ولعله أراد أن يقول (بعد أن يوحى إليه) فجرى على لسانه (قبل) غلطاً» اهـ.

وقال أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (926هـ) في كتابه «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري» [(117)]: «إذ الإسراء كان بعده - أي بعد نزول الوحي - بلا ريب» اهـ.

وقال المحدث أحمد بن محمد بن محمد بن الصديق الغماري (1380هـ) في كتابه «فتح الملك العلي» [(118)]: «كحديث الإسراء الذي رواه البخاري ومسلم من رواية شريك فإن فيه زيادات باطلة مخالفة لما رواه الجمهور، وهم فيها شريك، إلا أن مسلماً ساق إسناده ولم يسق لفظه» اهـ.

فتبين بما ذكرنا من النقول أن الرواية التي فيه قبل أن يوحى إليه هي مما تفرد به شريك عن أنس وخالفه فيها غيره من الرواة. فإما التأويل وإما أن يحكم بوجه شريك فيها.

[90] صحيح البخاري كتاب المناقب: باب كان النبي صلى الله عليه وسلم تنام عينه ولا ينام قلبه، (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ ص 652 رقم الحديث 3570).

[91] صحيح مسلم كتاب التوحيد: باب قوله تعالى: {...وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} ، (ص 1358 رقم الحديث 7517).

[92] كتاب الإيمان: باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات وفرض الصلوات، ص 80 رقم الحديث 262 (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ).

[93] كتاب الشفا (دار الكتب العلمية، الجزء الأول ص 179 - 180).

[94] الشفا (ص/193).

[95] إكمال المعلم بفوائد مسلم، في شرحه على صحيح مسلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1427هـ، المجلد الأول ص362).

[96] إكمال المعلم بفوائد مسلم، في شرحه على صحيح مسلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1427هـ، المجلد الأول ص362).

[97] دار الكتاب العربي طبعة 1407هـ، (2/ص209 - 210).

[98] دار الكتاب العربي طبعة 1407هـ، (ص/210).

[99] شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1431هـ).

[100] ونقل الكرماني أيضًا قول النووي (ص/382).

[101] كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ الجزء الخامس ص30).

[102] كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري (الجزء الثامن ص400).

[103] لأنه في أول الرواية أن أنسا قال: جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام إلخ.

[104] أي في رواية أنس التي فيها: ودنا للجبار رب العزة فتدلى حتى كان منذ تاب قوسين أو أدنى.

[105] أي أبو سليمان الخطابي.

[106] أي في قوله: فعلا به (أي علا جبريل بالنبي) فقال وهو مكانه يا رب خفف عنا.

[107] أي مزيدة وليست منه.

[108] (الجزء الثامن ص399 - 400).

[109] الذي في رواية شريك أنه رأى ءادم في الأولى وهو صحيح وأما غيره فلا لأنه جعل إدريس في

الثانية والذي في الصحيح أنه في الرابعة، وجعل هارون في الرابعة والذي في الصحيح أنه كان في الخامسة، وجعل إبراهيم في السادسة وموسى في السابعة والذي في الصحيح أن إبراهيم كان في السابعة وموسى في السادسة.

- [110]. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (دار الفلاح، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ، المجلد العشرون ص149).
- [111]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى 1407هـ، الجزء الثالث عشر ص488).
- [112]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري (493/13 - 494).
- [113]. حاشية الثاؤدي ابن سودة على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1428هـ، الجزء السادس ص563 - 564).
- [114]. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، الجزء السادس عشر ص162).
- [115]. عمدة القاري، كتاب التوحيد (ج25/ص256).
- [116]. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، دار الأرقم، (المجلد الأول ص302).
- [117]. تحفة الباري بشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1425هـ، الجزء الرابع ص159).
- [118]. فتح الملك العلي (الطبعة الثانية 1428هـ، ص130 - 131).

الحديث الثالث

تضعيف الحفاظ والعلماء

لمرسل الزهري في حديث فترة الوحي

روى البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها قالت: «أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح. ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة» [119] فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق، وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ. قال:

فأخذني فغطني [(120)] حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة، ثم أرسلني فقال: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ *} [(121)]، فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد رضی الله عنها فقال: زملوني زملوني فزملوه [(122)] حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسي. فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل [(123)] وتكسب المعدوم [(124)] وتقري الضيف، وتعين على نوائب [(125)] الحق، فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى - ابن عم خديجة - وكان امرأً تنصر في الجاهلية، فيكتب بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي [(126)]، فقالت له خديجة: يا ابن عم اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: يا ابن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ما رأى. فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعاً [(127)]، ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مخرجي هم؟ قال نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك، أنصرك نصراً مؤزراً. ثم لم ينشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي» [(128)].

فهذه رواية البخاري لحديث بدء الوحي التي ذكرها في أول كتابه وهي خالية من الإشكال. ولكنه ذكر في كتاب التعبير رواية أخرى للحديث زاد فيها زيادة لا تصح كما سيظهر للقارئ بإذن الله. وننبه الأخ القارئ قبل الشروع في إيراد الرواية الثانية أن الله حفظ أنبياءه وعصمهم من الكفر والكبائر وصغائر الخسة. فلا يُقدم نبي من أنبياء الله على اقتراف كبيرة ولا الهَمَّ بها لأنهم معصومون من ذلك، فلا يقدم النبي عليه الصلاة والسلام على الانتحار ولا يهيم به. وما خالف هذا الأصل القاطع إما أن يقبل التأويل فيؤول وإما أن لا يقبله فيرد لا سيما إذا كان في إسناده كلام كما هو حال الرواية الأخرى لهذا الحديث.

والرواية الثانية التي في كتاب التعبير عن عروة عن عائشة وردت فيها زيادة رواها معمر أو الزهري بلاغاً وهي قوله: «وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بَلَّغْنَا حزنًا غداً منه مرارًا، كى يتردى من رؤوس شواهد الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل، لكى يلقي منه نفسه، تبدى له جبريل فقال: يا محمد، إنك رسول الله حقًا، فيسكن لذلك جأشه، وتقر نفسه فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غداً لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له: مثل ذلك» [(129)]. وفي هذه الرواية أمور لا بد من التنبيه إليها.

أولاً: أن الرواية الأولى في البخاري وهي التي في باب بدء الوحي تنتهي عند قوله وفتر الوحي كما هو ظاهر لمن اطلع على الرواية الأولى.

ثانيًا: أن هذه الزيادة ليست من كلام عائشة ولا عروة وإنما هي من كلام معمر أو من كلام الزهري وليس أي منهما صحابيا.

ثالثًا: أن هذه الرواية تشتمل على نصين مختلفين أولهما كلام عائشة الذي نحكي به حال النبي عليه الصلاة والسلام، وثانيهما هذا الكلام الزائد، فلا يتوهم أن هذا من كلام عائشة.

رابعًا: أن هذا الكلام مرسل، أرسله الزهري أو معمر. والمرسل من أقسام الحديث الضعيف وعليه فلا تكون هذه الزيادة على شرط البخاري، لأن من شرط البخاري اتصال السند وهذه الزيادة فيها انقطاع ظاهر كما نبينه فيما يأتي إن شاء الله.

خامسًا: أن هذه الرواية لا سند لها، وهذا أيضًا خروج عن شرط البخاري، الذي هو ثبوت عدالة الرواة وضبطهم، وهذا لا يتم مع الجهل بأعيان هؤلاء الرواة.

سادسًا: أن هذه الزيادة تشتمل على نسبة ما يستحيل نسبته إلى نبي من أنبياء الله وهو الهم بالانتحار والتردد في النبوة، وهذا معارض لما ثبت بالدليل القاطع من عصمة النبي عليه الصلاة والسلام.

هذا كلام مجمل، لا بد من ملاحظته والوقوف عنده. ونقول في زيادة تفصيل ذلك.

قال العيني: «إن هذا من بلاغات معمر، ولم يسنده، ولا ذكر راويه، ولا أنه قاله، ولا يعرف هذا من النبي» [(130)].

وقد استدل بهذه الرواية وزيادتها، بعض أعداء السنة والسيرة العطرة قديمًا وحديثًا ليطعنوا بالنبي عليه الصلاة والسلام وبنبوته وعصمته حيث قالوا: «كيف يجوز للنبي أن يرتاب في نبوته حتى يوفي بذروة جبل ليلقي منها نفسه على ما جاء في رواية معمر؟» [(131)].

وسنعمد في كلامنا على هذا الخبر طريقتين:

الأولى: بيان أن هذا الحديث ضعيف لا يصح لا عن ابن عباس ولا عن عائشة، وأن بلاغ الزهري هذا ليس على شرط البخاري، كي لا يغتر أحد من القراء بصحته لمجرد أنه في الصحيح، على أن الرسول صلى الله عليه وسلم أرفع قدرًا، وأجل مكانة، وأكثر ثباتًا من أن يقدم على الانتحار بسبب فترة الوحي وانقطاعه عنه.

الثانية: بيان معارضة المتن لأصل من أصول الإسلام، كما سنبينه في محله إن شاء الله.

فأما الأولى: بيان أن هذا الحديث ضعيف، فإنه يرد على هذا اللفظ الوارد سؤالان:

السؤال الأول: أين سند هذا النص، ونحن نعلم أن البخاري يذكر الأسانيد قبل الروايات.

السؤال الثاني: هل هذا نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والجواب: أن البخاري ذكر رواية بالسند إلى عائشة رضي الله عنها، وبعد نهاية الرواية نقل نصًا للزهري، وبذلك

يكون البخاري قد نقل نصين مختلفين:

الأول: حديث صحيح متصل السند عن عائشة.

الثاني: نص ضعيف، وهو الزهري، فإنك إذا رجعت لصحيح البخاري تجد أن الإمام البخاري قد أورد نص حديث عائشة في عدة مواضع، ثم أورد نص بلاغ الزهري تابعًا لإحدى الروايات فقال: «وَفَتَرَ الْوَحْيَ فَتْرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا بَلَّغْنَا حُزْنًا عَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَتَى يَتَرَدَّى مِنْ رُؤُوسِ شَوَاهِقِ الْجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِي مِنْهُ نَفْسَهُ، تَبَدَّى لَهُ جِرْبِيلُ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا. فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأَشُهُ وَتَقَرُّ نَفْسُهُ فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَأَلَتْ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الْوَحْيِ عَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جِرْبِيلُ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ»، فيتبين للقارئ العارف أنهما نصان مختلفان بدليل قوله هنا: «فيما بلغنا»، فليس هذا من كلام عائشة، وهذا يدل على أنهما نصان. وإخراج البخاري لهذه الزيادة لا يلزم منه أنه يحكم بصحتها؛ لأنه إذا أخرج الحديث، وأظهر علته (كما حصل هنا)، فإنه يكون قد أبرز ما يدل على عدم صحته، كما تبّه على ذلك أهل العلم، في مواطن متعددة من صحيح البخاري، وبذلك يزول الإشكال بأن القصة لا تصح أصلاً.

فالبخاري نفسه كرر رواية عائشة في أكثر من موضع من كتابه ولم يورد معها نص الزهري، وهو ما يدل على أنها

ليست من رواية عائشة [(132)].

الثالث: ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذا الكلام من كلام الزهري، يرويه مرسلًا، وهذا هو الذي رجحه الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري [(133)]، وعليه فهذا الخبر مرسل، والمرسل من أقسام الضعيف، لا سيما مرسل الزهري؛ لكونه من صغار التابعين [(134)]، ولغير ذلك، قال الحافظ ابن حجر ما نصه: «ثم إن القائل (فيما بلغنا) هو الزهري، ومعنى الكلام: أن في جملة ما وَصَلَ إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة، وهو من بلاغات الزهري وليس موصولاً» [(135)] اهـ. وعنه حكى البخاري هذا البلاغ، وليس هذا البلاغ موصولاً برسول الله، وقال الكرمانى «وهذا هو الظاهر» [(136)].

نعم الزهري من الحفاظ المشهورين، لكن لا يقبل ما رواه من غير سند! فواضح من قوله في أول هذا الخبر:

«حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا...»، ومن قوله: «فيما بلغنا» خاصة أنه خبر ممن لم يسمع النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه خبر بلغ هذا الذي قال هذه العبارة دون سماع أو مشاهدة، ومثل هذه العبارة لا يقوؤها غالبًا إلا رجل من التابعين أو من جاء بعدهم، ولا يقوؤها الصحابة - رضي الله عنهم - غالبًا.

فهذا البلاغ ورد مطلقاً غير موصول، ولم يصرح به بالتلقي عن عروة عن صحابي كما في أول سند هذا الحديث. ومعلوم عند أهل الحديث أن مرسل الزهري ضعيف، قال الحافظ يحيى القطان [(137)]: «مرسل الزهري شر من مرسل غيره؛ لأنه حافظ، وكلما يقدر أن يسمي سمي؛ وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه!». ذلك أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيراً، يكون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون: عن رجل. وهذا معنى قول القطان: «لو كان فيه إسناد لصاح به». يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه. قال يحيى بن معين: «مراسيل الزهري ليست بشيء». وقال الشافعي: «إرسال الزهري عندنا ليس بشيء»، وذلك أنا نجده يروي عن سليمان ابن أرقم [(138)].

وهذه الزيادة من هذه القبيل، حيث إنهما منقطعة قد رواها الزهري بلاغاً، وهو من صغار التابعين، وجل روايته عن كبار التابعين، وأقلها عن صغار الصحابة [(139)]، فكيف بالكبار منهم، لا سيما من شهدوا بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [(140)].

فهذه الزيادة لا تصح من جهة السند، فإن القائل: (فيما بلغنا) إنما هو الزهري كما هو ظاهر من السياق، وبذلك جزم الحافظ ابن حجر وقال: «وهو من بلاغات الزهري وليس موصولاً» [(141)].

قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: «كان وكيع يقول في الحديث: «يعني كذا وكذا» وربما حذف يعني وذكر التفسير في الحديث، وكذا كان الزهري يفسر الأحاديث كثيراً وربما أسقط أداة التفسير فكان بعض أقرانه ربما يقول له: افضل كلامك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم» [(142)].

وهذا مما يغفل عنه أو يجمله بعض من يقرأ في البخاري بلا تأهل لذلك، فيظن أن كل حرف في (صحيح البخاري) هو على شرطه في الصحة! ولعله لا يفرق بين الحديث المسند فيه والمعلق! كما لا يفرق بين الحديث الموصول فيه والحديث المرسل الذي جاء فيه عرضاً كحديث عائشة هذا الذي جاءت في آخره هذه الزيادة المرسلة.

وعلى ذلك فلا سند لهذا القدر المقطوع يعتمد عليه، ولعل الإمام البخاري وغيره ممن أخرج هذه الزيادة أرادوا بذلك التنبيه إلى مخالفتها لما صح من حديث بدء الوحي الذي لم تذكر فيه هذه الزيادة، وخصوصاً أن البخاري لم يذكر هذه الزيادة في باب بدء الوحي، ولا التفسير، وإنما ذكرها في التعبير على ما سبق في التخريج.

ويؤيد ما سبق، أن الأئمة الحفاظ يذكرون عقب حديث عائشة حديث جابر الصحيح في فترة الوحي عن الزهري بنفس السند الذي يروونه عنه في حديث عائشة الأول، ويفهم من صنيعهم ذلك أن الزهري نفسه كان يحدث بحديث جابر عقب حديث عائشة.

ففى مصنف الإمام عبد الرزاق بعد فراغه من حديث عائشة: قال معمر، قال الزهري، فأخبرني - حرف الفاء هذا يفيد العطف على رواية سابقة، والتعقيب بأخرى لاحقة، وذلك فى مجلس واحد - أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يحدث عن فترة الوحي، فقال فى حديثه: «بينما أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء، فرفعت رأسي، فإذا الذى جاءنى بجاء جالساً على كرسي بين السماء والأرض، فحُثْتُ» [(143)] منه ربّياً، ثم رجعت، فقلت: زملوني، زملوني، وذرّوني، فأنزل الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * إِيَّاكَ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ * } [(144)].

وكذلك الإمام البخارى ذكر حديث عائشة المتقدم فى بدء الوحي عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة رضى الله عنها إلى قولها: ثم لم ينشب ورقة أن تُؤي، وفترة الوحي، ثم قال عقبه: «قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «فذكر الحديث بنحو رواية عبد الرزاق، غير أنه زاد فى آخره: «فحمي الوحي وتتابع» [(145)].

قال الحافظ ابن حجر: قوله: (قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة) إنما أتى بحرف العطف، ليعلم أنه معطوف على ما سبق، كأنه قال: أخبرني عروة بكذا، وأخبرني أبو سلمة بكذا، وأخطأ من زعم أن هذا معلق، وإن كانت صورته صورة التعليق، ولو لم يكن فى ذلك إلا ثبوت الواو العاطفة، فإنها دالة على تقديم شىء عطفته - وهو حديث عائشة المتقدم - ثم قال ابن شهاب - أي بالسند المذكور - وأخبرني أبو سلمة بآخر، وهو حديث جابر عن فترة الوحي) [(146)].

وكذلك فعل الإمام أحمد فى مسنده، مع أنه قد جمع فى مسنده مرويات كل صحابي على حدة، دون الالتزام بالوحدة الموضوعية للأحاديث، لكنه لما روى حديث عائشة المتقدم عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، قال: فذكر حديثاً [(147)] لعله يشير إلى حديث جابر الذى أخرجه قبل ذلك فى المسند [(148)].

كذلك صنع مسلم وابن حبان فى صحيحيهما عقب إخراجهما لحديث عائشة رضى الله عنها [(149)] فدل هذا كله، على أن ابن شهاب الزهري كان يحدث بالحديثين معاً، كما روى عنه غير واحد مما سبق بيانه، وأن الصواب فى رواية حديث عائشة بدون تلك الزيادة، كما أخرجه مسلم، والبخاري فى بعض مواضعه، وغيرهما.

الثانية: بيان معارضة المتن لأصل من أصول الإسلام، فإن هذه الزيادة تشتمل على ما يخالف ما ثبت بالدليل القاطع وبيان ذلك من وجوه:

أولاً: معارضتها لأصل من أصول الإسلام، وهو عصمة الأنبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام بمعنى: أن الله حفظ ظواهرهم وبواطنهم، وتفكيرهم وخواتمهم، وسائر أعمالهم، حفظاً كاملاً، فلا يقع منهم قط ما يشكك فى نبوتهم

ورسالاتهم، وهذا البلاغ المعمرى أو الزهري، لم يبق لعصمة النبي صلى الله عليه وسلم مكاناً في مدة الحزن اليائس التي تقول أقصوصة هذا البلاغ إنه صلى الله عليه وسلم مكثها وهو يغدو مراراً كي يتردى من شواهد الجبال، ولا سيما على مذهب من يرى أن مدة فترة الوحي - وهى مدة الحزن اليائس - قد طالت إلى ثلاث سنوات، أو سنتين ونصف سنة، أو ستة أشهر، وفي هذا البلاغ الضعيف تصريح بأن صاحبه يذهب مذهب من يرى طول مدة فترة الوحي [(150)] لأن ما ذكر فيه من الغدو مراراً لكى يلقى بنفسه من ذرا الشواهد يقتضى طول المدة، ولا سيما مع تمثل جبريل له وقوله: «أنا جبريل، وأنت رسول الله حقاً»، أكثر من مرة.

ثانياً: يتعارض هذا البلاغ مع ما يجب أن يكون عليه النبي صلى الله عليه وسلم من رسوخ الإيمان بنبوته، وكمال اليقين برسالته، ولا شك أن ما جاء في هذا البلاغ، من تبدي جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم كلما أوفى بذرورة جبل لكى يلقى منها نفسه على زعمهم، وقوله له: يا محمد، أنت رسول الله حقاً، فإذا طالت عليه فترة الوحي غداً مثل ذلك، فإذا أوفى بذرورة جبل تبدي له جبريل عليه السلام، فقال مثل ذلك - يصور مدى ما بلغه ذلك الحزن اليائس - في زعم قائله - من نفس النبي صلى الله عليه وسلم حتى جعله يتشكك في تبدي جبريل له، وفي إخباره أنه رسول الله حقاً، فالنبي صلى الله عليه وسلم - كما تصرح به عبارة هذا البلاغ - لم يكد يسكن جأشه لتبدي جبريل له وإخباره أنه رسول الله حقاً حتى يعود إلى عزيمته في إلقاء نفسه من ذرا شواهد الجبال، فيتبدي له جبريل مرة أخرى، ويقول له: يا محمد، أنت رسول الله حقاً.

فأين سكون جأشه الذى أحدثه في نفسه تبدي جبريل له، وإخباره أنه رسول الله حقاً؟. وأين رسوخ إيمانه برسالة ربه التى شرفه بها قبل فترة الوحي، وأنزل عليه في أول مراتب وحيها في غار حراء قرآناً يتلى، حتى يعود عن عزيمته لإلقاء نفسه من ذرا شواهد الجبال إذا طالت عليه فترة الوحي؟! (فكيف وبعض هذه الألفاظ لا تصح طرقها، وأما بعد إعلام الله تعالى له ولقائه الملك فلا يصح فيه ريب، ولا يجوز عليه شك فيما ألقى إليه) [(151)].

قال القاضي عياض: «وقول معمر في فترة الوحي: «فحزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغناه حزناً غداً منه مراراً كي يتردى من شواهد الجبال»، لا يقدح في هذا الأصل، لقول معمر عنه: «فيما بلغناه» ولم يسنده ولا ذكر رواته ولا من حدث به ولا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله: ولا يعرف مثل هذا إلا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم». [(152)].

ثم إن ما تضمنه هذا البلاغ الضعيف الإسناد يشمل أمرين:

أحدهما: ظاهر محسوس، يمكن مشاهدته، والحكم بوجوده أو عدم وجوده بمقتضى إمكان مشاهدته حساً.

ثانيهما: باطن محبوب في النفس، لا يمكن معرفته إلا بإخبار صاحبه الذي دار في نفسه، أو إخبار من أظهرهم عليه بنقل ثابت عنه. فذهاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أعالي الجبال وشواهقها التي ألف الصعود إليها في أزمان خلواته وتطلعاته للتفكر في عجائب آيات الله، وبدائع ملكوته، أمر محسوس، يمكن الحكم عليه برؤيته ومشاهدته، ولا حرج في أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد حزن في فترة الوحي اشتياقاً للوحي، ولنزول آيات القرآن المبين، حزناً كان يغدو منه إلى ذرا الجبال التي كانت ملتقاه الأول مع أمين الوحي جبريل عليه السلام الذي سبق له أن تجلى في آفاقها.

وكون هذا الذهاب إلى ذرا شواهق الجبال لقصد التردّي منها ليقتل نفسه - كما هو نص عبارة البلاغ الضعيف - أمر باطن محبوب بأستار الضمير في حنايا النفس، لا يعلمه، ولا يطلع عليه إلا الله علام الغيوب، وإلا صاحبه الذي دار في حنايا نفسه، وعزم على تحقيقه عملياً، وإلا من يُطلع عليه صاحبه العليم به، بإخبار منه إليه، وكل ذلك لم يثبت!.

وبذلك يتبين بحمد الله تعالى أن رواية إقدامه صلى الله عليه وسلم على الانتحار من رؤوس الجبال ضعيفة سنداً، لأنه سقط من إسناده اثنان على الأقل، وبلاغات الزهري ليست بشيء كما هو الحال في مراسلاته؛ فهي شبه الريح أي لا أساس لها بمنزلة الريح لا تثبت، كما أنها باطلة متناً إن حملت على معنى الهم بالانتحار، والمرسل ليس حجة في فروع الشريعة في الأحكام (إلا بشروط فصلها أهل العلم) فكيف بأصول العقيدة، ومعلوم تشديد العلماء في قبول الحديث الذي يتعلق بالعقيدة، فقد اشترط الخطابي الحافظ كون الحديث في رتبة المشهور ليقبله حجة في أمور العقائد دون أحاديث الآحاد، وبهذا قال أبو حنيفة وتبعه أهل مذهبه، أما ما نزل عن المشهور عندهم فلا يحتج به في العقائد إلا في الأحكام.

ومن أهل الحديث من يحتج بما دون المشهور إذا صح الحديث بإسناد متصل نظيف، وأتفق على توثيق روايته، ولو لم يروه إلا واحد عن واحد، وذلك لأن أمر العقيدة يتطلب مزيداً من الاحتياط؛ قال ابن السبكي في جمع الجوامع: «وكل خبر أوهم باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوب» [(153)].

فيعلم مما ذكرنا أن ما ذكره بعضهم في الكلام على هذا الحديث من أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يلقي نفسه ويهلكها وينتحر قول باطل لا يجوز الأخذ به. فما ذكره ابن حجر في الفتح يجب الحذر منه فإنه ينقل عن بعضهم قوله: ولم يعقب عليه، «قال: وأما إرادته إلقاء نفسه من رؤوس الجبال بعد ما نبئ فلضعف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة وخوفاً مما يحصل له من القيام بها من مباينة الخلق جميعاً كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى إلى إهلاك نفسه عاجلاً حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقبي المحمود صبر واستقرت نفسه» [(154)] اهـ. وهذا الكلام لا يصح فنقله له من غير تعقيب عليه غير سديد. نعوذ بالله تعالى من الزلل.

وقال بعض العلماء: وهذا الحديث إن صح فيه أن الرسول أراد أكثر من مرة أن يطلع إلى رأس جبل من جبال مكة فيلقي بنفسه فيبدو له جبريل فيقول: «يا محمد أنت رسول الله حقًا»، فليس معناه أن الرسول كان يريد أن يقتل نفسه بإلقاء نفسه من ذروة الجبل، إنما مراده أن يخف عنه الوجد الذي لحقه بفتور الوحي عنه تلك المدة، والوجد شعور يأتي بمعنى الشوق وأحيانًا بمعنى أثر الشوق، والنبى صلى الله عليه وسلم يعلم أن الله يحفظه بأن يخرق العادة له صلى الله عليه وسلم، فلا ينضر بذلك الإلقاء، لأنه علم أنه رسول الله حقًا، أي أنه من شدة شوقه للوحي أراد أن يلقي بنفسه عن ذرا الجبل مع اعتقاده أنه لن ينضر إن فعل ذلك، باعتبار أنه نبيٌ تحصل له معجزات، هذا إن صح الحديث.

وهذا الذي كاد أن يفعله النبي صلى الله عليه وسلم من إلقاء نفسه مع اعتقاد السلامة وإن الله يحفظه حصل لسيدنا يونس عليه السلام يوم ألقى بنفسه من السفينة [155]، فإنه لم يلق بنفسه مع اعتقاده أنه ينضر بل ألقى نفسه وهو يعتقد أن الله يحفظه من الهلاك من باب خرق العادة، وهذا ما حصل بالفعل حيث نجا الله تعالى بعدما ابتلعه الحوت، ولم يكسر له عظمًا، ولم يחדش له لحما، ومثل هذا يحصل مع بعض الأولياء كما حصل مع سيدنا خالد بن الوليد لما شرب السم فلم يضره، وذلك أنه لما نزل خالد بن الوليد الحيرة فقالوا له: «احذر السم لا تسقيكه الأعاجم»، فقال: «أئتوني به»، فأخذه بيده ثم شربه، وقال: «بسم الله»، فلم يضره شيئًا [156]، وهو ما كان ليشره لولا الإشارة السماوية، بل من المعلوم ضرورة أنه يحرم تناول المضّر، ومثل خالد لا يخفى عليه هذا، وهو أتقى لله من أن يفعل هذا المخطور من غير تلك الإشارة. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فكأن المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وقعت كرامة لخالد بن الوليد فلا يتأسى به في ذلك لئلا يفضي إلى قتل المرء نفسه»، أي نحن لا نفتدي بخالد بن الوليد في هذا الأمر، كي لا تُهلك أنفسنا، ثم قال: «ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة في الباب، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به» [157]. فهذا يدل على أن الله سبحانه وتعالى ألهم سيدنا خالد ابن الوليد أنه لن ينضر باقتحامه للسم، فكيف بسيد الأولين والآخرين محمد صلى الله عليه وسلم.

فمن رأى هذا الحديث في كتاب من الكتب على التأويل الفاسد الذي هو الهم بالانتحار فليحذر من اعتقاده فإنه ضلال مبين، فمن طلب السلامة في دينه لا يكون كحاطب ليل بل يثبت على الجادة، اللهم سلمنا في ديننا يا أرحم الراحمين.

فائدة مهمة: ومما في فتح الباري: [158] «ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهري ومعنى الكلام أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وليس موصولاً» - أي أن الخبر ليس صحيحًا - «وقال الكرماني: هذا هو الظاهر ويحتمل أن يكون بلغة بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله (فيما بلغنا) ولفظه (فترة حزن النبي صلى الله عليه وسلم منها حزنًا غدا منه) إلى آخره، فصار كله مدرجًا على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة، والأول هو المعتمد، قوله فيها (فإذا

طالت عليه فترة الوحي) قد يتمسك به من يصحح مرسل الشعبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول بدء الوحي، ولكن يعارضه ما أخرجه بن سعد من حديث بن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري وقوله (مكث أيامًا بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل فحزن حزناً شديداً حتى كاد يغدو إلى ثبير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقي نفسه فينا هو كذلك عامداً لبعض تلك الجبال إذ سمع صوتاً فوق فزعاً ثم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسي بين السماء والأرض متربعا يقول: يا محمد أنت رسول الله حقاً وأنا جبريل فانصرف وقد أقر الله عينه وانبسط جأشه ثم تتابع الوحي)». فيجب الحذر من قولهم: «قال: وأما إرادته إلقاء نفسه من رؤوس الجبال بعد ما نبئ فلضعف قوته عن تحمل ما حمله من أعباء النبوة وخوفاً مما يحصل له من القيام بها من مباينة الخلق جميعاً كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى إلى إهلاك نفسه عاجلاً حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقبى المحمودة صبر واستقرت نفسه» اهـ. والعياذ بالله تعالى.

ورد في البخاري أنه لما فتر الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم أوفى بذروة جبل كي يُلقى منه نفسه، فيرجع هذا من شدة شوقه للوحي مع اعتقاده أنه لن ينضر إن فعل ذلك، وأنه نبيّ تحصل له معجزات فهذا نبي الله يونس عليه الصلاة والسلام، ألقى بنفسه في البحر وهو يعتقد أنه لا يتأذى من ذلك، فلم ينتحر ولا همّ بالانتحار.

ورد في صحيح البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِداً مُخْلِداً فِيهَا أَبَداً».

فإن قيل بأنه عليه السلام لم يكن عالماً بجرمة الانتحار وقتها، فهذا باطل مردود

الحديث نفسه فيه: «وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَنْحَسَاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِداً مُخْلِداً فِيهَا أَبَداً».

ففي دلائل النبوة للبيهقي ، وفي فضائل الصحابة للإمام أحمد ابن حنبل، وفي فتح الباري للحافظ ابن حجر، وفي تاريخ دمشق لابن عساكر وغيرهم، أنه قيل لخالد بن الوليد: «احذر السم لا تسقيكه الأعاجم، فقال: اثتوني، فأتي فأخذه بيده، ثم اقتحمه فقال: بسم الله، فلم يضره شيئاً».

وعند ابن حجر العسقلاني: «فكأن المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وقعت كرامة لخالد بن الوليد فلا يتأسى به في ذلك لئلا يفضي إلى قتل المرء نفسه». أي نحن لا نقندي بخالد بن الوليد في هذا الأمر، كي لا نُهلك أنفسنا.

فهذا يدل على أن الله سبحانه وتعالى ألهم سيدنا خالد بن الوليد أنه لن ينضر باقتحامه للسُّم، فكيف بسيد الأولين والآخريين محمد صلى الله عليه وسلم .

فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام عصمهم الله من الهمّ بالمعاصي الكبيرة كالهَمّ بالانتحار.

[119]. السيدة خديجة بنت خويلد، أول نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يتزوج عليها في حياتها قط، رزق حبها، ورزق منها جميع ولده، عدا إبراهيم رضى الله عنه، وكانت وزيرة صدق له صلى الله عليه وسلم ، تفرج همومه، وتنفس كربيه، ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين بعد وفاة أبي طالب بثلاثة أيام، ولذلك سمي هذا العام بعام الحزن. لها ترجمة في: أسد الغابة (80/7) رقم (6874)، والاستيعاب (1817/4) رقم (3311)، وتاريخ الصحابة (ص/92) رقم (390)، والإصابة (281/4).

[120]. الغط: العصر الشديد، والكبس، ومنه الغط في الماء، الغوص. النهاية في غريب الحديث (335/3).

[121]. الآيات 1 - 3 العلق.

[122]. أي: لفوه: يقال: تزمّل بثوبه إذا التف فيه. النهاية (283/2).

[123]. بالفتح: الثقل من كل ما يتكلف، والكل: العيال، والمراد: من يستقل بأمره، كما قال الله تعالى: {وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ} [جزء من الآية 76 النحل]، ينظر: النهاية (172/4)، وفتح الباري (31/1) رقم (3).

[124]. بضم أوله: هو الفقير، والمراد تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك. النهاية (173/3).

[125]. النوائب: جمع نائبة، وهى الحادثة، وإنما قالت: نوائب الحق، لأن النائبة قد تكون في الخير، وقد تكون في الشر، وهى كلمة جامعة لما تقدم من أوصاف، ولغيرها.

[126]. له ترجمة في: أسد الغابة (416/5) رقم (5465).

[127]. يعنى: شاباً قوياً، حتى أبالغ في نصرتك وحمایتك، وأصل الجذع: من أسنان الدواب، وهو ما

كان منها شاباً قوياً، وهو هنا استعارة. ينظر: النهاية (243/1).

[128]. أخرجه البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب بدء الوحي (30/1، 31) رقم (3)، وفي

كتاب التفسير، باب سورة العلق (585/8) رقم (4953)، وأرقام (4955 - 4957) مختصراً، ومسلم (بشرح النووي) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (474/1 - 475) رقم (252)، والحاكم في المستدرک (202/3) رقم (4843)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ولم يذكره الذهبي في التلخيص، ولا يخفى أن الشيخين قد أخرجاه، ولكن من غير طريقه، وأحمد في مسنده (223/6)، والطيالسي في

مسنده (ص/206) رقم (1467)، (ص/215 - 216) رقم (1539)، وحسن إسناده الحافظ في فتح الباري (33/1) رقم (3).

[129]. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (321/5 - 323) ومن طريقه أحمد في مسنده (232/6 - 233)، والبخاري (بشرح فتح الباري) كتاب التعبير، باب أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة (368/12) رقم (6982)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) كتاب الوحي (119/1 - 120)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (213/1 - 215) رقم (162).

[130]. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (145/1).

[131]. حكاه عنهم الإمام الإسماعيلي، على ما نقله عنه الحافظ ابن حجر، وتبعه في ذلك السيوطي، والقسطلاني، خلافاً للقاضي عياض، حيث جزم بأن البلاغ من قول معمر، ينظر: فتح الباري (376/1) رقم (6982)، والمواهب اللدنية للقسطلاني وشرحها للزرقاني (402/1)، قلت: سواء كان هذا البلاغ من قول معمر أو الزهري فهو غير مسند، وهذا مطعن فيه من جهة السند، فلا وجه لقبوله، لأن البلاغ من قبيل المنقطع وهو من أنواع الضعيف. أما رواية ابن مردويه التي ذكرها الحافظ في فتح الباري (359/12 - 360)، وأنها من طريق محمد بن كثير، عن معمر بإسقاط قوله: (فيما بلغنا) فتصير الرواية كلها من الحديث الأصلي. والجواب: هذه الرواية ضعيفة أيضاً لا يحتج بها؛ لأن محمد بن كثير هذا هو المصيبي، وهو كثير الغلط كما في (التقريب) (6291).

[132]. راجع مثلاً: (صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله الرواية الثالثة).

[133]. فتح الباري شرح صحيح البخاري (376/12).

[134]. وذلك لأن بعض العلماء قالوا إذا كان المرسل للحديث من كبار التابعين قبل لأن جل روايته عن الصحابة وأما إن كان من صغار التابعين فلا. وعلى قول الجمهور المرسل سواء كان من كبار التابعين أو صغارهم غير مقبول حتى يعرف رجال السند وأحوالهم. فعلى القولين مرسل الزهري مردود.

[135]. فتح الباري شرح صحيح البخاري (290/16).

[136]. فتح الباري شرح صحيح البخاري (359/12).

[137]. يحيى بن سعيد بن فروخ، التميمي، أبو سعيد القطان البصري، أحد الأئمة الأعلام، ثقة،

حافظ، متقن، كان رأساً في العلم والعمل، مات سنة 198هـ — له ترجمة في: تقريب التهذيب (303/2) رقم

(7584)، والكاشف (366/2) رقم (6175)، ومشاهير علماء الأمصار (ص/192) رقم (1278)،
وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص/131) رقم (268).

[138]. انظر (شرح علل الترمذي) لابن رجب (284/1). وتذكرة الحفاظ (108/1) رقم
(97)، وتدريب الراوي (196/1، 205).

[139]. ينظر: تقريب التهذيب (25/1) المقدمة.

[140]. وفي هذا رد على الزرقاني في رده على القاضى عياض بأن هذا البلاغ ضعيف، قائلاً: هذا
البلاغ ليس بضعيف، كما ادعى عياض متمسكاً بأنه لم يسنده، لأن عدم إسناده، لا يقدر في صحته، بل الغالب على
الظن أنه بلغه عن الثقات. اهـ، وما قاله الزرقاني: فرض احتمالي، لا يثبت، ولا يقوم على قدم صحيحة، ومجرد الاحتمال
كافٍ لرده وعدم قبوله، ويرده أيضاً ما قاله يحيى بن سعيد القطان. ينظر: شرح الزرقاني على المواهب (403/1)،
والشفا (104/2).

[141]. الفتح (302/12).

[142]. النكت على ابن الصلاح (ج2/ص829).

[143]. في بعض الروايات (فجثت) بمثلثة بدل الهمزة، ومعناها: فرغت منه، وخفت، وذعرت،
وقيل: معناه: قلعت من مكاني. ينظر: النهاية في غريب الحديث (231/1، 225).

[144]. الآيات 1-5 المدثر، وينظر: مصنف عبد الرزاق (5/323، 324)، ودلائل النبوة لأبي
نعيم (213/1 - 215) رقم (162).

[145]. صحيح البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب بدء الوحي (37/1) رقم (4)، وفي كتاب
التفسير، باب سورة اقرأ باسم ربك الذى خلق (8/585 - 586) رقمى (4953، 4954)، وأخرجه في
مواطن أخرى من صحيحه، ينظر: تفسير سورة المدثر (8/545 - 547) أرقام (4922 - 4925)، وفي
كتاب الأدب، باب رفع البصر إلى السماء (611/10) رقم (6214).

[146]. فتح البارى (37/1) رقم (4).

[147]. المسند (6/232 - 233).

[148]. ينظر المسند (3/232 - 233).

[149]. ينظر: صحيح مسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (476/1) رقم (255)، وصحيح ابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) كتاب بدء الوحي، باب ذكر القدر الذى جاور المصطفى صلى الله عليه وسلم بحراء عند نزول الوحي عليه (121/1 - 122)، وينظر: الإتيقان فى علوم القرآن (74/1 - 76) نصوص أرقام (279 - 282)، وهذا الجمع أولى من تضعيف الإمام النووى ومن تبعه لحديث جابر رضى الله عنه اهـ. ينظر: المنهاج شرح مسلم (485/1) رقم (257)، ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحمد عرجون (389/1).

[150]. القول بطول مدة فترة الوحي، قول ضعيف على ما سيأتى إن شاء الله.

[151]. الشفا بتعريف حقوق المصطفى (103/2).

[152]. الشفا بتعريف حقوق المصطفى (104/2).

[153]. حاشية البناني على شرح المحلى: (116/2)، وشرح شرح النخبة لملا علي القاري: (ص/375).

[154]. (فتح الباري (360/12 - 361).

[155]. تنبيه لا بد منه: قال أبو بكر بن العربي: «الاقتراع على إلقاء الأدمي في البحر لا يجوز، فكيف المسلم؟ وإنما كان ذلك في يونس وفي زمانه مقدّمة لتحقيق برهانه، وزيادة في إيمانه، فإنه لا يجوز لمن كان عاصيا أن يقتل، ولا يرمى به في التار والبحر؛ وإنما تجري عليه الحدود والتعزير على مقدار جنايته.

فإن قيل: إنما رمى في البحر، لأنّ السفينة وقفت وأشرفت على الهلاك، فقالوا: هذا من حادثٍ فينا فانظروا من بينكم فلم يتعيّن، فسألوا عليه مسبار الإشكال وهي القرعة، فلما خرجوا بالقرعة إليه مرّة بعد أخرى علم أنّه لا بدّ من رميهم له، فرمى هو بنفسه، وأيقن أنّه بلائٌ من ربّه ورجا حسن العاقبة، ولهذا ظنّ بعض الناس أنّ البحر إذا هال على القوم فاضطّروا إلى تخفيف السفينة أنّ القرعة تضرب عليهم، فيطرح بعضهم تخفيفا، وهذا فاسدٌ، فإنّها لا تخفّ برمي بعض الرجال، وإنما ذلك في الأموال، وإنما يصبرون على قضاء الله، وذلك كلّه مستوفى عند ذكر المسائل الفرعية» انظر أحكام القرآن لابن العربي (497/6).

[156]. دلائل النبوة للبيهقي (106/7) باب ما في تسمية الله عز وجل من الحرز من السم.

[157]. فتح الباري (248/10).

[158]. فتح الباري (ج12/ص376 - 377).

الحديث الرابع

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (وَدَنَا الْجَبَّارُ) فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ

في كتاب التوحيد [(159)]، باب قوله تعالى {...وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} : «وَدَنَا الْجَبَّارُ رَبُّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى».

قال الإمام أبو سليمان الخطَّابي (388هـ) في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» [(160)]: قلتُ: إنما سردنا هذه القصة بطولها ولم نختصر موضع الحاجة منها لبشاعة ما وقع فيها من الكلام الذي لا يليق بصفة الله تعالى، ولا ينبغي لمسلم أن يعتقدَه على ظاهره، وهو قوله: (وَدَنَا الْجَبَّارُ رَبُّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى)، وذلك أن هذا يوجب تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتمييز مكان كل واحدٍ منهما هذا إلى ما في التدلِّي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي يعلو من فوق إلى أسفل، فمن لم يبلُغُه من هذا الحديث إلا الفصلُ مقطوعًا عن غيره منه ولم يعتَبرَه بأول القصة، وآخرها اشتَبَه عليه وجهُ الحديث ومعناه، وكان قُصاراه إمَّا رُدُّ الحديث على وجهه وإمَّا حملُه على أسوأ ما يكون من التأويل الذي هو عين التشبيه، وكلاهما حُطَّتَانِ مرغوبٌ عنهما، وليس في هذا الكتاب حديثٌ أشنعَ ظاهرًا وأبشعَ مذاقًا من هذا الحديث» ثم قال: ألا تراه يقول في أول الحديث: (جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه)» وقال [(161)]: ثم إن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أنس بن مالك، ويُحِبُّ عنها من تلقاء نفسه لم يعزُّها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا رواها عنه ولا أضافها إلى قوله، فحاصلُ الأمر في التَدَلِّي وإطلاقِ اللفظ به على الوجه الذي تضمَّنه الخبر أنه رأيٌ إمَّا أنس بن مالك، وإمَّا راويه شريك بن عبد الله بن أبي نمر، فإنه كثيرُ التَّفَرُّدِ بمناكير الألفاظ في مثل هذه الأحاديث إذا رواها من حيث لا يُتَابَعُه عليها سائر الرواة، وأيُّهما صحَّ هذا القول عنه أضيف إليه فقد خالفه فيه عامة السلف المتقدمين والعلماء وأهلُ التفسير والتأويل منهم ومن المتأخرين» وقال [(162)]: ولم يثبت في شيء مما رُوِيَ عن السلف أن التَدَلِّي مُضافٌ إلى الله سبحانه جلَّ رُتْبَانَا عن صفات المخلوقين وتُعوتِ المربوبين المحدودين. وقد رُوِيَ هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك بن عبد الله، فلم تُذكر فيه هذه الألفاظ البَشِعة، فكان

ذلك مما يُقَوِّي الظَّنَّ أنها صادرةٌ من قِبَلِ شريك، والله أعلم. وفي هذا الحديث لفظةٌ أُخرى تَفَرَّدَ بها شريك أيضًا لم يَدْكُرْها غيرهُ وهي قوله: (فقال وهو مكانه) والمكانُ لا يُضَافُ إلى الله سبحانه، إنما هو مكان النبي صلى الله عليه وسلم ومُقامه الأولُ الذي أُقيم فيه» وقال [(163)]: هذا منتهى القول فيما تيسَّر من تفسير أحاديث الجامع الصحيح، وقد اختصرنا الكلام في عامَّتِها إلا في مواضع لم نجد من إشباع القول فيها بُدًّا لإشكالها وعُموض معانيها» اهـ.

وقال ابن بطَّال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (449هـ) في كتابه «شرح صحيح البخاري» [(164)]: وأما قوله: (فدنا الجبار رب العزة) فهو دنو محبة ورحمة وفضيلة لا دنو مسافة ونقله لاستحالة النقلة والحركة على البارِي إذ لا يجوز أن تحويه الأمكنة» اهـ.

قال القاضي عياض المالكي اليحصبي (544هـ) في كتابه «الشفاء» [(165)]: - الزيادة - (ودنُو الرب عز وجل) الواقعة في هذا الحديث إنما هي من رواية شريك عن أنس فهي منكرة من روايته» اهـ.

وقال محمد بن يوسف الكرمانِي (786هـ) في كتابه «شرح الكرمانِي على صحيح البخاري» [(166)]: - قال - الخطابي: ليس في هذا الكتاب حديث أبشع مذاقًا ولا أشنع ظاهرًا من هذا الحديث لقوله (ودنا الجبار فتدلى حتى كان قاب قوسين أو أدنى) فإن الدنو يوجب تحديد المسافة، والتدلي إذا اعتبر الناظر أول الحديث بآخره لا يشكل عليه، وإن كان في الرؤيا فبعضها مثل ضرب ليتأول على الوجه الذي يجب أن يصرف إليه معنى التعبير في مثله، ثم إن القصة إنما يحكيها أنس بعبارته من تلقاء - نفسه - لم يعزها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا رواها عنه، ولا أضافها إلى قوله، ثم إن شريكًا كثير التَّفَرَّدَ بمناكير لا يتابعه عليها سائر الرواة، ثم إنهم أولوا التدلي، فقيل تدلى جبريل بعد الارتفاع حتى رآه النبي متدليًا كما رآه مرتفعًا، وقيل تدلى محمد شاكراً لربه على كرامته، ولم يثبت في شيء صريحاً أن التدلي مضاف إلى الله تعالى، ثم أولوا المكان بمكان النبي صلى الله عليه وسلم» اهـ. وكذا قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) في كتابه «فتح البارِي بشرح صحيح البخاري» [(167)].

وفي كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري» ومعه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (794هـ) [(168)], يقول الحافظ ابن الجوزي وبدر الدين الزركشي: «ومنها قوله (دنا الجبار) وعائشة تروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي دنا فتدلى جبريل» اهـ.

وقال الحافظ أبو الفرج ابن رجب الحنبلي (795هـ) في «فتح البارِي - لابن رجب» [(169)]: وقد تفرَّدَ شريك بهذه الألفاظ في هذا الحديث، وهي مما أنكرت عليه فيه» اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) في كتابه «فتح البارِي بشرح صحيح البخاري» [(170)]: وفي رواية شريك عن أنس كما سيأتي في التوحيد (حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة تبارك وتعالى فتدلى فكان

قاب قوسين أو أدنى فأوحى إليه خمسين صلاة)، الحديث، وقد استشكلت هذه الزيادة» وقال [(171)]: قوله (ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى) في رواية ميمون المذكورة (فدنا ربك عز وجل فكان قاب قوسين أو أدنى)، قال الخطابي: ليس في هذا الكتاب يعني صحيح البخاري حديث أشنع ظاهرًا ولا أشنع مذاقًا من هذا الفصل؛ فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتمييز مكان كل واحد منهما، هذا إلى ما في التذلي من التشبيه والتمثيل له بالشىء الذي تعلق من فوق إلى أسفل، قال: فمن لم يبلغه من هذا الحديث إلا هذا القدر مقطوعًا عن غيره ولم يعتبره بأول القصة وآخرها اشتبه عليه وجهه ومعناه، وكان قصاره ما رد الحديث من أصله وإما الوقوع في التشبيه، وهما خطتان مرغوب عنهما» اهـ.

-
- [159]. كتاب التوحيد (ص1358 رقم الحديث 7517).
- [160]. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، المسمى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1409هـ الجزء الرابع ص2352).
- [161]. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (ص/2353).
- [162]. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (ص/2354 - 2355).
- [163]. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (ص/2358).
- [164]. شرح صحيح البخاري مكتبة الرشد، (الطبعة الثانية 1423هـ، الجزء العاشر ص510).
- [165]. الشفا (دار الكتب العلمية، الجزء الأول ص193).
- [166]. شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1431هـ - الجزء الثاني عشر ص383 - 384).
- [167]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى 1407هـ، الجزء الثالث عشر ص492).
- [168]. كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري، (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ الجزء الثامن ص400).
- [169]. فتح الباري - لابن رجب، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الثانية 1422هـ، في باب: كيف فُرِضَت الصلاة في الإسراء، (2/ص114).

[170]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري» دار المعرفة-بيروت 1379هـ، الجزء السابع ص216).

[171]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ج13/483).

الحديث الخامس

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ)

روى البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن باب قوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} [(172)]:
حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً فَيَذْهَبُ لَيْسَ سَجْدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا» اهـ.

وأيضًا في كتاب التوحيد [(173)]، باب قول الله تعالى {وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ*} .

نقل الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» [(174)] إنكار الإمام مالك (93هـ) للفظ ساقه: «أبو أحمد بن عدي: حدثنا أحمد بن علي المدائني، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن جابر، حدثنا أبو زيد ابن أبي الغمر، قال: قال ابن القاسم: سألت مالكا عمَّن حَدَّثَ بالحديث، الذين قالوا: (إن الله خلق آدم على صورته)، والحديث الذي جاء: (إن الله

يكشف عن ساقه)، وأنه (يُدخل يده في جهنم حتى يُخرج من أراد). فأنكر مالك ذلك إنكارًا شديدًا، ونهى أن يُحدِّث بها أحد» اهـ. لا شك أن مالكًا أوسع اطلاعًا ممَّن أثبت هذا اللفظ من غير تحقيق فلذلك أكره هذا الإمام الكبير الذي هو من أئمة أهل السنة والجماعة ولا يخفى أنه عاش في زمن السلف الصالح.

وقال الإمام أبو سليمان الخطَّابي (388هـ) في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» [(175)]: قلتُ: وهذا الحديث مما قد تهيَّب القولُ فيه شيوخنا، فأجروه على ظاهر لفظه ولم يكشفوا عن باطن معناه على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يُحيط العلم بكنهه من هذا الباب، وقد تأوَّله بعضهم على معنى قوله (يوم يكشف عن ساق)، فروي عن ابن عباس أنه قال: عن شدَّة وكُرب» اهـ. ونقله البيهقي (458هـ) عنه في كتابه «الأسماء والصفات» [(176)] وعلَّق المحدث الكوثري بقوله [(177)]: «هذا لفظ سعيد بن أبي هلال، وهو لفظ منكر. قال الإسماعيلي في قوله (عن ساقه): نكرة، ثم ساق بطريق حفص ابن ميسرة بلفظ (يكشف عن ساق) من غير ضمير، وقال: هذه أصح لموافقته لفظ القرءان في الجملة، ولا يظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك» اهـ.

ونقل قول الخطَّابي أيضًا محمد بن يوسف الكرمانى (786هـ) في كتابه «شرح الكرمانى على صحيح البخاري» [(178)].

وهو ما نقله الحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» [(179)].

وكذا قال التَّأوُّدي (1209هـ) في «حاشية التَّأوُّدي ابن سودة على صحيح البخاري» [(180)].

وكذا نقله شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (923هـ) في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» [(181)].

وأهل السنة والجماعة ينزهون الله تعالى عن الساق الحقيقية، ويؤولون ما ورد في القرءان على معنى الشدة الشديدة والأمور العظيمة التي يُظهرها الله يوم القيامة، والله منزه عن الجسم والأعضاء والجوارح والآلات والأدوات والحركات والسكنات وكل ما كان من صفات المخلوقين، لأنه سبحانه ليس كمثله شىء، ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر.

وقال بدر الدين العيني الحنفي (855هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» [(182)]: قوله (يكشف ربنا عن ساقه) من المتشابهات، ولأهل العلم في هذا الباب قولان: أحدهما: مذهب معظم السلف أو كلهم تفويض الأمر فيه إلى الله تعالى والإيمان به، واعتقاد معنى يليق لجلال الله عز وجل، والآخر: هو مذهب بعض المتكلمين

أما تتأول على ما يليق به، ولا يسوغ ذلك إلا لمن كان من أهله بأن يكون عارفا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع، فعلى هذا قالوا: المراد بالساق هنا الشدة، أي: يكشف الله عن شدة وأمر مهول وكذا فسر ابن عباس «اه وقال أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (926هـ) في كتابه «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري» [(183)]: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} أي عن أمر شديد» اه.

- [172]. كتاب تفسير القرءان (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ ص 922 رقم الحديث 4919).
- [173]. كتاب التوحيد، (ص 1344 رقم الحديث 7439).
- [174]. سير أعلام النبلاء (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1425هـ، الجزء السادس ص 329).
- [175]. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، المسمى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، (الطبعة الأولى 1409هـ الجزء الثالث ص 1930).
- [176]. الاسماء والصفات (الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ص 325).
- [177]. تعليق المحدث الكوثري (ص/324).
- [178]. شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1431هـ الجزء التاسع ص 161).
- [179]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى 1407هـ، كتاب التفسير، الجزء الثامن ص 532).
- [180]. حاشية التآودي ابن سودة على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1428هـ، الجزء الرابع ص 570).
- [181]. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ، الجزء الحادي عشر ص 171).
- [182]. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، كتاب التفسير، الجزء التاسع عشر ص 369 - 370).

[183]. تحفة الباري بشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1425 هـ، الجزء

الخامس ص 245).

الحديث السادس

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ

الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ)

تنبيه: السحر لا يؤثر في عقل وقلب واعتقاد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، أما أن يؤثر في أجسادهم فيمكن، ولذلك فإن العلماء استنكروا ما رواه البخاري في صحيحه في كتاب الطب [184]: «حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ لَيْبِدُ بْنُ الْأَعْصَمِ حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ» .

وذكر في كتاب «الجزية» [185]، بإشراف محمد بنيس، وفي كتاب «بدء الخلق» [186] في باب «صفة

إبليس وجنوده».

وفي صحيح مسلم في كتاب السلام [187].

قال الإمام أبو سليمان الخطّابي (388هـ) في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» [(188)]:
ودفع آخرون من أهل الكلام هذا الحديث، وقالوا: لو جاز أن يعملَ في نبي الله السحر، أو يكونَ له تأثير فيه، لم يؤمنَ
أن يؤثّر ذلك فيما يوحي إليه من أمور الدين والشريعة، ويكون في ذلك ضلال الأمة، والجواب أن السحر ثابت، وحقيقته
موجودة، اتفق أكثر الأمم من العرب والفرس والهند وبعض الروم على إثباته» اهـ. ونقله عنه المفسر الحسين بن مسعود
البعوي في كتابه «شرح السنة» [(189)]. وكذا قال الحافظ ابن الجوزي في كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على
صحيح البخاري» [(190)].

وقال القاضي عياض اليحصبي المالكي (544هـ) في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في شرحه على
صحيح مسلم [(191)]: قال المازري: أهل السنة وجمهور العلماء من الأمة على إثبات السحر، وأن له حقيقة كحقائق
غيره من الأشياء الثابتة، خلافاً لمن أنكره ونفى حقيقته» وقال بعد كلام ص 79: فقد استبان من معاني هذه الروايات
أن السحر إنما يسلط على جسده وجوارحه، لا على عقله وقلبه واعتقاده» اهـ.

وكذا قاله الحافظ النووي الشافعي [(192)] (676هـ) في شرحه على صحيح مسلم.

وكذا قال محمد بن خليفة الوشتاني الأبيّ (827 أو 828هـ) في شرحه على صحيح مسلم المسمى «إكمال
إكمال المعلم» [(193)].

ونقله التّأودي (1209هـ) عن القاضي عياض في «حاشية التّأودي ابن سودة على صحيح
البخاري» [(194)].

وقال القاضي عياض المالكي في «الشفاء» [(195)]: واعلم أن الأمة مجمعة على عصمة النبي صلى الله عليه
وسلم من الشيطان وكفائته منه لا في جسمه بأنواع الأذى ولا على خاطره بالسواوس». وقال [(196)]: «قال أئمتنا
في هذا الحديث إن النبي صلى الله عليه وسلم غير معصوم من الأمراض وما يكون من عوارضها من شدة وجع غشى
ونحوه مما يطرأ على جسمه معصوم أن يكون منه من القول أثناء ذلك ما يطعن في معجزته ويؤدى إلى فساد في شريعته
من هذيان أو اختلال في الكلام». وقال [(197)]: «وكذلك أقول إنه في هذه الأحوال كلها من وصب ومرض وسحر
وغضب لم يجر على باطنه ما يخل به ولا فاض منه على لسانه وجوارحه ما لا يليق به كما يعتري غيره من البشر» اهـ.

وقال الحافظ المجتهد المجدد الهرري: «والصحيح أنه صلى الله عليه وسلم سُحِرَ ولم يؤثّر السحرُ في عقله بالمرّة،
فما قيل من أنه صلى الله عليه وسلم كان يُحَيَّلُ إليه أنه كان يأتي النساء وما يأتيهنَّ أو يفعل الشيء وما يفعله، فهذا غير
صحيح ولا يليق بعصمة النبي».

فهذه النقول عن أهل العلم تكشف أن متن هذه الرواية مما اعترض عليه العلماء، لأن إثبات الرواية يؤدي إلى الطعن في الشريعة عبر نسبة تأثير السحر في عقل وقلب واعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فليتنبه.

- [184]. كتاب الطب: باب السحر (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ ص1071 رقم الحديث 5763).
- [185]. كتاب الجزية: باب: «هل يُعفى عن الذَّمِّي إذا سَحَرَ» (ص293 المجلد الثاني، طبعة دار المعرفة الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م).
- [186]. بدء الخلق (ص314 - 315، المصدر السابق).
- [187]. كتاب السلام: باب السحر ص864 رقم الحديث 2189 (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ).
- [188]. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، المسمى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1409هـ الجزء الثاني ص1500).
- [189]. شرح السنة (طبعة المكتب المسمى الإسلامي - دمشق - بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ، الجزء الثاني عشر ص187).
- [190]. للزركشي (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ الجزء السابع ص205).
- [191]. إكمال المعلم بفوائد مسلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1427هـ، الجزء السابع ص78).
- [192]. دار الكتاب العربي طبعة 1407هـ، (13/ص174 - 175).
- [193]. إكمال إكمال المعلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ، الجزء السابع ص365).
- [194]. حاشية التَّأوُدي ابن سودة على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1428هـ، الجزء الخامس ص423).
- [195]. الشفا (دار الكتب العلمية، الجزء الثاني ص117).
- [196]. الشفا (ص192).

الحديث السابع تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث قيل: (إنكار عائشة لعذاب القبر)

روى البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات، باب التعوذ من البخل [198]: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَيَّ عَجُوزَانِ مِنْ عَجُزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ فَقَالَتَا لِي إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ فَكَذَّبْتُهُمَا وَلَمْ أَنْعِمِ أَنْ أُصَدِّقَهُمَا فَخَرَجْنَا وَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَجُوزَتَيْنِ وَذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ صَدَقْتَا إِنَّهُنَّ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ كُلُّهَا فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ فِي صَلَاةٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ».

قال محمد بن يوسف الكرماني (786هـ) في كتابه «شرح الكرماني على صحيح البخاري» [199]: (مسروق) بالعطف، هو وَهْمٌ، وإنما يرويه أبو وائل عن مسروق، وما أحفظ لأبي وائل رواية عن عائشة»، ثم قال: (عذاب القبر) ما يترتب بعده على المجرمين» اهـ. وقال سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن (804هـ) في كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» [200]: وقال الجياني في حديث عائشة: كذا إسناد هذا الحديث، وفي نسخة أبي ذر عن أبي إسحاق المستملي (جرير، عن منصور، عن أبي وائل ومسروق عن عائشة)، عطف مسروقاً على أبي وائل وهو وهم، وإنما يرويه أبو وائل عن مسروق، ولا أحفظ لأبي وائل رواية عن عائشة» [201]: ورد في هامش الأصل: قال العلائي في (المراسيل) [202]: قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد ابن حنبل - أبو وائل سمع عن عائشة؟ قال: لا أدري، قد أدخل بينها وبينه مسروق إلى غير شيء» اهـ.

وقال بدر الدين العيني الحنفي (855هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» [(203)]: مطابقته للترجمة التي قبل هذه الترجمة ظاهرة وقد قلنا إن هذه الترجمة غير صحيحة وهذا الحديث هو من أحاديث تلك الترجمة» اهـ.

ويقولون فيما نُبِئَ الحافظ ابن حجر منه: [(204)] «قوله (أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر) وقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في الدعوات دخلت عجوزان من عجز يهود المدينة فقالتا: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم. وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك فنسبت القول إليهما مجازاً، والإفراد يحمل على المتكلمة. ولم أقف على اسم واحدة منهما. وزاد في رواية أبي وائل (فكذبتهما) ووقع عند مسلم من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت (دخلت علي امرأة من اليهود وهي تقول: هل شعرت أنكم تفتنون في القبور، قالت: فارتاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: إنما يفتن يهود، قالت عائشة: فلبثنا ليالي ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل شعرت أنه أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور، قالت عائشة: فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعبد من عذاب القبر). وبين هاتين الروايتين مخالفة، لأن في هذه أنه صلى الله عليه وسلم أنكر على اليهودية وفي الأول أنه أقرها. قال النووي تبعاً للطحاوي وغيره: هما قصتان فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم قول اليهودية في القصة الأولى، ثم أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ولم يُعلم عائشة، فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأنكرت عليها مستندة إلى الإنكار الأول، فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم بأن الوحي نزل بإثباته. انتهى. وقال الكرماني: يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ سرّاً فلما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية أعلن به. انتهى. وكأنه لم يقف على رواية الزهري عن عروة التي ذكرناها عن صحيح مسلم، وقد تقدم في باب التعوذ من عذاب القبر وفي الكسوف من طريق عمرة عن عائشة أن يهودية جاءت تسألها فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتُعذَّبُ الناسُ في قبورهم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عائداً بالله من ذلك. ثم ركب ذات غداة مركباً فحسفت الشمس، فذكر الحديث وفي آخره (ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر) وفي هذا موافقة لرواية الزهري وأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن علم بذلك. وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة أن يهودية كانت تخدمها فلا تصنع عائشة إليها شيئاً من المعروف إلا قالت لها اليهودية: وقاك الله عذاب القبر، قالت: فقلت يا رسول الله هل للقبر عذاب؟ قال: كذبت يهود لا عذاب دون يوم القيامة، ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادي بأعلى صوته: أيها الناس استعينوا بالله من عذاب القبر فإن عذاب القبر حق. وفي هذا كله أنه صلى الله عليه وسلم إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر كما تقدم تاريخ صلاة الكسوف في موضعه. وقد استشكل ذلك بأن الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى {يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا} وكذلك الآية الأخرى المتقدمة وهي قوله تعالى {النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا}

والجواب أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأولى بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان، وكذلك بالمنطوق في الأخرى في حق آل فرعون وأن إلتحق بهم من كان له حكمهم من الكفار، فالذي أنكره النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين ثم أعلم صلى الله عليه وسلم أن ذلك قد يقع على من يشاء الله منهم فجزم به وحذر منه وبالغ في الاستعاذة منه تعليماً لأمته وارشاداً فانتفى التعارض بحمد الله تعالى وفيه دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة بخلاف المسألة ففيها اختلاف» اهـ. والعياذ بالله تعالى، فإنه يستحيل على نبينا صلى الله عليه وسلم أن يكون منكراً لعذاب القبر، وهذا لا يقول به عاقل، والسيدة عائشة رضي الله عنها بريئة من هذا الافتراء والكذب. (بل إن هذا فيه النسبة للنبي أنه أفتى بغير علم والعياذ بالله وهذا مستحيل على النبي).

-
- [198]. كتاب الدعوات: باب: التعمود من البخل (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ ص 1163 - 1164 رقم الحديث 6366).
- [199]. شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1431هـ - الجزء الحادي عشر ص 95).
- [200]. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، إصدارات وزارة الأوقاف - قطر، تحقيق دار الفلاح، (الطبعة الأولى 1429هـ، المجلد التاسع والعشرون ص 301).
- [201]. وفي هامش (ص/302).
- [202]. المراسيل (ص/197).
- [203]. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، الجزء الثالث والعشرون ص 6).
- [204]. فتح الباري (ج3/278 - 279).

الحديث الثامن

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ)

روى البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق، باب الصراط جسرُ جهنم [(205)]: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَالَ هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ فَيَقُولُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ وَيَتَّبِعُ هَذِهِ الْأُمَّةَ فِيهَا مُنَافِقُوهَا فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْكَ هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا فَإِذَا أَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ . وَأَيْضًا فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ [(206)]، باب قول الله تعالى: { وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ * } .

قال الحافظ البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» [(207)]: وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَقِيه، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُمَا أَنَّ النَّاسَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: فَهَلْ تُضَارُونَ الشَّمْسَ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ

كَذَلِكَ، يُخَشِّرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُقَالُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْقَمَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِينَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ...» ثم قال [(208)]: «فَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي الْيَمَانِ دُونَ ذِكْرِ الصُّورَةِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرِ بْنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، وَفِيهِ ذِكْرُ الصُّورَةِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيِّ، عَنْ أَبِي الْيَمَانِ نَحْوَ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ وَفِيهِ ذِكْرُ الصُّورَةِ» اهـ.

وقال المحدث محمد زاهد الكوثري في تعليقه على كتاب الأسماء والصفات للبيهقي [(209)]: اضطربت الروايات في ذكر الصورة والإتيان كما يظهر من استعراض طرق هذا الحديث ومتونه في الصحيحين وجامع الترمذي، وتوحيد ابن خزيمة وسنن الدارمي وغيرها» اهـ.

ونقل الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» [(210)] إنكار الإمام مالك (93هـ) للفظ الصورة: «أبو أحمد بن عدي: حدثنا أحمد ابن علي المدائني، حدثنا إسحاق ابن إبراهيم بن جابر، حدثنا أبو زيد بن أبي الغمر، قال: قال ابن القاسم: سألت مالكا عمَّن حَدَّثَ بالحديث، الذين قالوا: (إن الله خلق آدم على صورته)، والحديث الذي جاء: (إن الله يكشف عن ساقه)، وأنه (يُدخل يده في جهنم حتى يُخرج من أَرَادَ). فأنكر مالك ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يُحَدِّثَ بها أحد» اهـ. لا شك أن مالكا أوسع اطلاعاً مِمَّنْ أثبت هذا اللفظ من غير تحقيق، ومع ذلك مالك يُنكره. فقد استنكر العلماء ما ورد في لفظ الحديث، ولذلك فقد قال الحافظ ابن الجوزي [(211)] في كتابه كشف المشكل من حديث الصحيحين: «وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة (فيأتيهم في غير الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك، فيأتيهم في الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم فيقولون أنت ربنا) وهذا شيء قد تحبط فيه جماعة؛ فالمتقدمون من السلف قرأوه وعبروا ولم ينطقوا بشيء مع علمهم واعتقادهم أن الصورة التي هي تخاطيط لا تجوز على الله عز وجل ولا التغيير، وهذان أصلان لا بد من اعتقادهما، التخاطيط لا تكون إلا في الأجسام، والتغيير لا يصلح أن يطرأ على الإله، فإن الخليل عليه السلام عاب النجم بالأفول فقال {... لا أَحِبُّ الْآفِلِينَ*} [سورة الأنعام]، لأنه علم أن ما يطرأه التغيير لا يصلح أن يكون معبوداً فإذا وقع اعتقاد هذين الأصلين ثم سكت الساكت عن تفسير هذه الكلمات فقد سلك مذهب القدماء...، إلى أن قال: وأما الصورة فتأول على وجهين أحدهما أنها بمعنى الصفة كقول القائل صورة هذا الأمر كذا والثاني أن المذكورات من المعبودات في أول الحديث صور فخرج الكلام على نوع المطابقة، قال: وقوله (في أدنى صورة رأوه فيها) دليل على أن المراد بالصورة الصفة لأنهم ما رأوه قبلها فعلمت أن المراد الصفة التي عرفوه بها، وقال غيره من العلماء يأتيهم بأهوال القيامة وصور الملائكة وما لم يعهدوا مثله في الدنيا فيستعيذون من تلك الحال ويقولون إذا جاء

ربنا - أي إذا أتانا بما نعرفه من لطفه وهي الصورة التي يعرفون فيكشف عن ساق أي عن شدة كأنه يرفع تلك الشدائد فيسجدون شكرًا،...، ثم ساق بإسناده إلى أبي بردة قال حدثني أبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إذا كان يوم القيامة مثل لكل قوم ما كانوا يعبدون في الدنيا ويبقى أهل التوحيد فيقال لهم ما تنتظرون وقد ذهب الناس فيقولون إن لنا ربا كنا نعبد في الدنيا لم نره قال وتعرفونه إذا رأيتموه فيقولون نعم فيقال لهم وكيف تعرفونه ولم تروه قالوا إنه لا شبيه له فيكشف لهم الحجاب فينظرون إلى الله تبارك وتعالى فيخرون له سجداً ويبقى أقوام في ظهورهم مثل صياصي البقر فيريدون السجود فلا يستطيعون فذلك قول الله عز وجل {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ} [سورة القلم] ،...، إلى أن يقول: وكان ابن عقيل يقول الصورة على الحقيقة تقع على التخاطيط والأشكال وذلك من صفات الأجسام والذي صرفنا عن كونه جسمًا من الأدلة النطقية قوله {... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...} [سورة الشورى] ، ومن أدلة العقول أنه لو كان جسمًا لكانت صورته عرضًا ولو كان جسمًا حاملاً للأعراض لجاز عليه ما يجوز على الأجسام واحتاج إلى ما احتاجت إليه من الصانع، ولو جاز قدمه مع كونه جسمًا لما امتنع قدم أحدنا فليس لله سبحانه عندها ولا القوم الذي أنكروا في القيامة صورة من صور الذوات ينكرونها،...، ثم قال: ولو حمل - ونعوذ بالله - على ما قالت المجسمة من صورة ترجع إلى ذاته لكان ذلك تجويرًا لتغيير صفاته وخروجه من صورة فإن كانت حقيقة فهو استحالة، وإن كانت تخيلاً فليس ذاك هو، وإنما يريهم غيره، فما أشنع مقالة من يصدر قوله عن الجهالة ويتعلق بالظواهر كما تعلق النصراني في المسيح وقالوا هو روحه حقيقية» اهـ. والله من أسمائه المصور فلا يكون صورة، وإلا كان مقدراً ذا هيئة وتأليف وهذه صفة المخلوق، قال القرطبي: ولا يستبعد إطلاق الصورة بمعنى الصفة، فمن المتداول أن يقال صورة هذا الأمر كذا أي صفته، وقيل الكلام خرج مخرج المشاكلة للفظ الصورة والله أعلم» اهـ.

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي: «إن الذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن يعلمه أن ربنا ليس بذي صورة ولا هيئة لأن الصورة تقتضي الكيفية والكيفية عن الله وعن صفاته منفية» نقله عنه الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات، وما نقلناه هنا من كلام الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعرض له الحافظ النووي في شرحه على صحيح مسلم والحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهما فراجعهم هناك، لكن يجدر أن ننقل من كلام النووي وابن حجر هنا هذه الملاحظة وهي: «قوله صلى الله عليه وسلم (فيأتيهم) أن الإتيان عبارة عن رؤيتهم إياه، لأن العادة أن من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالإتيان، فعبر بالإتيان والمجيء هنا عن الرؤية مجازًا،...، وقيل المراد به (يأتيهم الله) أي يأتيهم بعض ملائكة الله» اهـ وهذا على غرار الحديث: (مرضت) وحقيقته مرض عبدي».

وهاك نص الحافظ النووي في شرحه على صحيح مسلم [212] حيث قال: «وقوله صلى الله عليه وسلم: (وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها) قال العلماء: إنما بقوا في زمرة المؤمنين، لأنهم كانوا في الدنيا متسترين بهم فيتسترون بهم أيضاً في الآخرة وسلوكوا مسلكهم ودخلوا في جملتهم وتبعوهم ومشوا في نورهم، حتى ضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه

الرحمة وظاهره من قبله العذاب، وذهب عنهم نور المؤمنين، قال بعض العلماء: هؤلاء هم المطرودون عن الحوض الذين يقال لهم: سحقًا سحقًا. والله أعلم.

قوله صلى الله عليه وسلم: (فيأتيهم الله في صورة غير صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربكم فيقولون: نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربكم فيقولون أنت ربنا فيتبعونه)

اعلم أنّ لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين:

أحدهما: وهو مذهب معظم السلف أو كلهم أنّه لا يتكلّم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته مع اعتقادنا الجازم أنّ الله تعالى ليس كمثل شىء وأنّه منزّه عن التّجسّم والانتقال والتّحيّز في جهة وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلّمين، واختاره جماعة من محقّقيهم وهو أسلم.

والقول الثّاني: وهو مذهب معظم المتكلّمين أنّها تتأوّل على ما يليق بها على حسب مواقعها، وإنّما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفًا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم، فعلى هذا المذهب يقال في قوله صلى الله عليه وسلم: (فيأتيهم الله) أنّ الإتيان عبارة عن رؤيتهم إيّاه؛ لأنّ العادة أنّ من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلّا بالإتيان، فعبر بالإتيان والمجيء هنا عن الرّؤية مجازًا، وقيل: الإتيان فعل من أفعال الله تعالى سمّاه إتيانًا، وقيل: المراد (يأتيهم الله) أي: يأتيهم بعض ملائكة الله، قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الوجه أشبه عندي بالحديث، قال: ويكون هذا الملك الذي جاءهم في الصّورة التي أنكروها من سمات الحدث الظّاهرة على الملك والمخلوق، قال: أو يكون معناه: يأتيهم الله في صورة، أي: يأتيهم بصورةٍ ويظهر لهم من صور ملائكته ومخلوقاته التي لا تشبه صفات الإله ليختبرهم، وهذا آخر امتحان المؤمنين، فإذا قال لهم هذا الملك أو هذه الصّورة: (أنا ربكم) رأوا عليه من علامات المخلوق ما ينكرونه ويعلمون أنّه ليس ربّهم، ويستعيذون بالله منه.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: (فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون) فالمراد بالصّورة هنا الصّفة، ومعناه: فيتجلّى الله سبحانه وتعالى لهم على الصّفة التي يعلمونها ويعرفونها بها، وإنّما عرفوه بصفته وإن لم تكن تقدّمت لهم رؤية له سبحانه وتعالى لأنّهم يرونه لا يشبه شيئًا من مخلوقاته، وقد علموا أنّه لا يشبه شيئًا من مخلوقاته، فيعلمون أنّه ربّهم فيقولون: أنت ربّنا، وإنّما عبر بالصّورة عن الصّفة لمشابقتها إيّاها ومجانسة الكلام فإنّه تقدّم ذكر الصّورة.

وأما قولهم: (نعوذ بالله منك) فقال الخطّابي: يحتمل أن تكون هذه الاستعاذة من المنافقين خاصّة، وأنكر القاضي عياض هذا وقال: لا يصحّ أن تكون من قول المنافقين ولا يستقيم الكلام به، وهذا الذي قاله القاضي هو الصّواب،

ولفظ الحديث مصرّح به أو ظاهر فيه وإنما استعاذوا منه لما قدّمناه من كونهم رأوا سمات المخلوق. وأما قوله صلى الله عليه وسلم : (فَيَتَّبِعُونَهُ) فمعناه يَتَّبِعُونَ أمره إياهم بذهابهم إلى الجنّة أو يَتَّبِعُونَ ملائكته الذين يذهبون بهم إلى الجنّة. والله أعلم» اهـ.

قال الكوثري في تعليق له على كتاب الأسماء والصفات للحافظ البيهقي ما نصه [(213)]: «اضطربت الروايات في ذكر الصورة والإتيان كما يظهر من استعراض طرق هذا الحديث ومتونه في الصحيحين وجامع الترمذي... ابن خزيمة وسنن الدارمي وغيرها ولم يسبق أن عرفوه على صورة فعلم أنه قد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما فعلت، على أن المنافقين محبوبون عن ربه يوم القيامة، فيكون هذا الحديث مخالفاً لنص القرءان إلا عند من يؤوله تأويلاً بعيداً، فالقول الفصل هنا هو الإعراض عن ألفاظ انفراد بها هذا الراوي أو ذاك الراوي باختلافهم فيها والأخذ بالقدر المشترك من المعنى الذي اتفقوا عليه فلعلك لا تجد في ذلك ما يوقعك في ريبة أو شبهة... ويقول ابن العربي في عارضة الأحوذى: «إن الناس في هذه الحال لا يرونه سبحانه في قول العلماء، وإنما محل الرؤية الجنة... بإجماع العلماء...» اهـ.

ثم اعلم أن الحجاب يعود إلى المخلوق لا إلى الخالق، بمعنى أن الله حجب الخلق في الدنيا عن أن يروه بأبصارهم ولذلك رأيت في الآية {كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَّخُجُونَ*} . وقال ابن بطّال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (449هـ) في كتابه «شرح صحيح البخاري» [(214)]: «وأما وصفه صلى الله عليه وسلم الله تعالى بالإتيان بقوله: (فيأتيهم الله). فليس على معنى الإتيان المعهود فيما بيننا الذي هو انتقال وحركة؛ لاستحالة وصفه بما توصف به الأجسام» اهـ.

وفي كتاب «كشف المشكل لابن الجوزي على صحيح البخاري» ومعه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (794هـ) يقول الزركشي [(215)]: «قال مسلم في هذا الحديث: فيأتيهم في صورة غير التي يعرفون، أي: بصورة، ففي معنى الباء، قوله تعالى {...يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ} ، أي بظلل» اهـ.

وقال محمد بن خليفة الوشتاني الأبي (827 أو 828هـ) في شرحه على صحيح مسلم المسمى «إكمال إكمال المعلم» [(216)]: قلتُ قال في الإرشاد:... وأنت تعرف أن الإتيان حركة وانتقال، والصورة تُشعر بالتركيب، وكلُّ على الله سبحانه محال» وقال [(217)]: وقد جهل من لم يحصل كلامه ممن تقدم فأثبت صورة لا كالصور وهذا تناقض وتجسيم» اهـ.

وقال بدر الدين العيني الحنفي (855هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» [(218)]: فإن قلت: لا بد للرؤية من المواجهة والمقابلة وخروج الشعاع من الحدقة إليه وانطباع صورة المرئي في حدقة الرائي ونحوها، مما

هو محال على الله تعالى، قلتُ: هذه شروط عادية لا عقلية يمكن حصولها بدون هذه الشروط عقلاً» ثم قال [(219)]:
قال ابن الجوزي: معنى الخبر يأتيهم الله بأهوال يوم القيامة» اهـ.

وكذا قال محمد بن يوسف الكرمانى [(220)] (786هـ) في كتابه «شرح الكرمانى على صحيح البخارى».

[205]. كتاب الرقاق، باب الصراط جسرُ جَهَنَّمَ (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ،
ص1195 رقم الحديث6573).

[206]. كتاب التوحيد (ص1343 رقم الحديث7437).

[207]. الأسماء والصفات (المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى ص278 - 279).

[208]. الأسماء والصفات (ص/281).

[209]. النظر الكتاب (ص/279).

[210]. سير أعلام النبلاء (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1425هـ، الجزء السادس
ص329).

[211]. كشف المشكل من حديث الصحيحين (دار النشر - دار الوطن - الرياض 1418هـ،
الجزء الأول ص765).

[212]. صحيح مسلم (1/323).

[213]. الأسماء والصفات (ص/292).

[214]. شرح صحيح البخارى (مكتبة الرشد، الطبعة الثانية 1423هـ، الجزء العاشر ص462).

[215]. التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ الجزء الثامن
ص61).

[216]. إكمالُ إكمالِ المَعْلَم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ، الجزء الأول
ص557).

[217]. إكمالُ إكمالِ المَعْلَم (ص/559).

[218]. عمدة القاري شرح صحيح البخارى (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، الجزء
الخامس والعشرون ص185).

[219]. (الجزء الخامس والعشرون ص 205).

[220]. شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1431هـ - الجزء

الثاني عشر ص 313).

الحديث التاسع

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)

روى البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد [221]، باب قَوْل النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ» .

قال الإمام أبو سليمان الخطّابي (388هـ) في كتابه «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» [222]: قلت: إطلاق (الشخص) في صفة الله تعالى غير جائز، وذلك لأن (الشخص) لا يكون إلا جسمًا مؤلّفًا، وإنما يُسمى شخصًا ما كان له شُخوصٌ وارتفاعٌ، ومثل هذا النعت منفي عن الله سبحانه، وخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة وأن تكون تصحيفًا من الراوي. والدليل على ذلك أنّ أبا عوانة قد روى هذا الخبر عن عبد الملك، فلم يذكر هذا الحرف، وروته أسماء بنت أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: لا شيء [223] أغير من الله، هكذا رواه أبو عبد الله قال: كتاب النكاح: باب الغيرة: حدّثنا موسى بن إسماعيل قال: حدّثنا همام عن يحيى عن أبي سلمة أنّ عروة بن الزبير حدّثه عن أمّه أسماء أنّها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لا شيء أغير من الله. وعن يحيى أنّ أبا سلمة حدّثه أنّ أبا هريرة حدّثه أنه سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. فدلت رواية أسماء وأبي هريرة قوله: لا شيء أغير من الله، على أنّ (الشخص) وهمّ وتصحيفٌ» ثم قال: فمن لم يُعجن الاستماع لم يأمن الوهم، وليس كلُّ الرواة يُراعون لفظ الحديث حتى لا يتعدّوه، بل كثير منهم يُحدّث على المعنى وليس كلّهم بفقهاء. وفي كلام آحاد الرواة منهم جفاءٌ وتعجرفٌ» ثم قال [224]: «وحرّيتُ أن يكون لفظ (الشخص) إنما جرى من الراوي على هذا السبيل إن لم يكن من قبيل التصحيف، ثم إن عُبيد الله بن عمرو قد تفرّد به عن عبد الملك، ولم يُتابع عليه فاعتوره الفسادُ من هذه الوجوه، فدَلَّ ذلك على صحة

ما قلناه» اهـ. ونقله عنه محمد ابن يوسف الكرمانى (786هـ) في كتابه «شرح الكرمانى على صحيح البخارى» [(225)]. ونقله عنه أيضًا سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصارى الشافعى المعروف بـ ابن الملقّن فى كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» [(226)] ونقله عنه شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعى القسطلانى (923هـ) فى كتابه «إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى» [(227)] ونقله عنه أيضًا التّأودى فى «حاشية التّأودى ابن سودة على صحيح البخارى» [(228)].

وقال ابن بطّال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (449هـ) فى كتابه «شرح صحيح البخارى» [(229)]: اختلفت ألفاظ هذا الحديث فروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا أحد أغير من الله. ذكره فى آخر كتاب النكاح، وفى رواية عبيد الله، ورواية ابن مسعود مبيّنة أن لفظ (شخص) موضوع موضع (أحد)» وقال: وأجمعت الأمة على أن الله لا يجوز أن يوصف بأنه شخص؛ لأن التوقيف لم يرد به». (ونقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلانى فى كتابه «فتح البارى بشرح صحيح البخارى» [(230)]، وكذا قال سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصارى الشافعى المعروف بـ ابن الملقّن فى كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» [(231)].

ثم قال ابن بطال [(232)]: وقد تقدم فى كتاب النكاح فى باب الغيرة، معنى الغيرة من الله أنها معنى: الزجر عن الفواحش والتحريم لها» وقال: باب قوله: {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ...} * [سورة الأنعام] ، فَسَمَى اللَّهُ نَفْسَهُ شَيْئًا» وقال: قال عبد العزيز صاحب كتاب الحيدة: إنما سمى الله نفسه شيئًا إثباتًا للوجود ونفيًا للعدم» اهـ. وكذا قال محمد بن يوسف الكرمانى (786هـ) فى كتابه «شرح الكرمانى على صحيح البخارى» [(233)].

وقال الحافظ ابن الجوزى (597هـ) فى كتابه «دفع شبه التشبيه» [(234)]: لفظه (الشخص) يروىها بعض الرواة ويروى بعضهم (لا شيء أغير من الله)، والرواة يروون بما يظنونونه المعنى، وكذلك (شخص) من تغيير الرواة» وقال: و(الشخص) لا يكون إلا جسمًا مؤلفًا» اهـ. وأورده المحدث محمد زاهد الكوثرى فى كتابه «العقيدة وعلم الكلام» [(235)].

وفى كتاب «كشف المشكل لابن الجوزى على صحيح البخارى» ومعه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشى (794هـ) يقول الزركشى [(236)]: «قال الإسماعيلي: ليس فيما أورد إطلاق هذا اللفظ - الشخص - على الله تعالى» اهـ.

وقال سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصارى الشافعى المعروف بـ ابن الملقّن (804هـ) فى كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» [(237)]: وقال الداودى: قوله: (لا شخص أغير من الله). لم يأت متصلاً ولم تتلقّ الأمة مثل هذه الأحاديث بالقبول» ثم قال: ولم يُسمّ نفسه شخصًا، إنما أتى مرسلًا» وقال [(238)]: وقال ابن

فورك: لفظ (الشخص) غير ثابت من طريق السند، وإنما منعنا من إطلاق لفظ الشخص لأمر: أحدها: أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع. وثانيها: إجماع الأمة على المنع منه. ثالثها: أن معناه أن تكون أجسامًا مؤلفة على نوع من التركيب» اهـ. ونقله عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» [(239)]. ونقله عنه أيضًا شهاب الدين أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني في كتابه «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» [(240)].

وقال بدر الدين العيني الحنفي (855هـ) في كتابه «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» [(241)]: ووقع في بعض النسخ باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا أحد أغير من الله» وقال: قلت اختلاف ألفاظ الحديث هو أن في رواية ابن مسعود (ما من أحد أغير من الله) وفي رواية عائشة (ما أحد أغير من الله) وفي رواية أسماء (لا شيء أغير من الله) وفي رواية أبي هريرة (إن الله تعالى يغار) كل ذلك مضى في كتاب النكاح في باب الغيرة» ثم قال: وقال الداودي في قوله (لا شخص أغير من الله): لم يأت متصلاً ولم تتلقَّ الأمة مثل هذه الأحاديث بالقبول» وقال: وقال الخطابي: إطلاق الشخص في صفات الله غير جائز لأن الشخص إنما يكون جسمًا مؤلفًا، وخليق أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة وأن تكون تصحيفًا من الراوي، وكثير من الرواة يجِدُّ بالمعنى، وليس كلهم فقهاء، وفي كلام آحاد الرواة جفاء وتعجرف» وقال: وبقي أن يكون لفظ الشخص جرى على هذا السبيل فاعتوره الفساد من وجوه؛ أحدها: أن اللفظ لا يثبت إلا من طريق السمع، والثاني: إجماع الأمة على المنع منه، والثالث: أن معناه أن يكون جسمًا مؤلفًا فلا يطلق على الله»، وقال: والخطابي لم ينكر هذه اللفظة وحده وكذلك أنكرها الداودي وابن فورك والقرطبي، قال: أصل وضع (الشخص) في اللغة لجرم الإنسان وجسمه واستعمل في كل شيء ظاهر يقال شخص الشيء إذا ظهر وهذا المعنى محال على الله. انتهى. فكلامه يدل على أنه لا يرضى بإطلاق هذه اللفظة على الله» اهـ.

وقال أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (926هـ) في كتابه «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري» [(242)]: في نسخة (لا أحد أغير من الله)، قيل: إطلاق الشخص على الله ممتنع لأنه إنما يكون جسمًا مؤلفًا» اهـ.

وقد اتفق كل العلماء على أن الغيرة المضافة إلى الله على معنى أنه يكره لعبده المعاصي، لا على معنى التأثير النفساني والتحسر، فالله ليس كمثل شيء وهو منزّه عن الإحساس والشعور واللذة والألم والانبساط والتغير والتطور والتبدل كما قال ربنا سبحانه {فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ} .

وقال زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهما: «لا إله إلا أنت سبحانك لا يحويك مكان لا تُحَسَّ ولا تَمَسَّ ولا تُحَسَّ». رواه الحافظ الزبيدي في الإتحاف.

فهذه جملة من الأحاديث التي أردنا التنبيه عليها مما في صحيح البخاري ومنتقل بعون الله سبحانه إلى بيان ما قاله الحفاظ في تضعيف بعض روايات صحيح مسلم، وكن على دُكرٍ دائماً أن تضعيف بعض روايات البخاري ومسلم لا يقدح في جلالتهما رضي الله عنهما، وإلا لما ألف العلماء والحفاظ والمحدثون في التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل، وقد قال الشاعر: (البيسط)

وفي السماء نجومٌ لا عداد لها

وليس يُكسَفُ إلا الشمس والقمرُ

-
- [221]. كتاب التوحيد (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، ص1340).
- [222]. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري» المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، المسمى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1409هـ — الجزء الرابع ص2344 - 2345).
- [223]. ولفظ (شئ) هنا، أي موجود لا كالموجودات، وليس معناه = (المخلوق والحجم والجسم والكمية) تنزه الله عن ذلك، قال الله تعالى {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ} ، وقال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه: والله شئ لا كالأشياء. وقد استدلل الحفاظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي بهذه الآية على جواز قول (والله شئ لا كالأشياء)، أي موجود لا كالموجودات).
- [224]. أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (ص/2346).
- [225]. شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1431هـ — الجزء الثاني عشر ص299).
- [226]. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (إصدارات وزارة الأوقاف - قطر، تحقيق دار الفلاح، الطبعة الأولى 1429هـ، المجلد الثالث والثلاثون ص278).
- [227]. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ، الجزء الخامس عشر ص383).
- [228]. حاشية التاؤدي ابن سودة على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1428هـ، الجزء السادس ص522).

- [229]. شرح صحيح البخاري (مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة الثانية 1423هـ، الجزء العاشر ص442).
- [230]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان-القاهرة، الطبعة الأولى 1407هـ، الجزء الثالث عشر ص412).
- [231]. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (إصدارات وزارة الأوقاف - قطر، تحقيق دار الفلاح، الطبعة الأولى 1429هـ، المجلد الثالث والثلاثون ص276 - 277).
- [232]. شرح صحيح البخاري (ص/443).
- [233]. شرح الكرماني على صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1431هـ الجزء الثاني عشر ص300).
- [234]. دفع شبه التشبيه (ص/247).
- [235]. العقيدة وعلم الكلام (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1425هـ).
- [236]. التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ الجزء الثامن ص362).
- [237]. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (إصدارات وزارة الأوقاف - قطر، تحقيق دار الفلاح، الطبعة الأولى 1429هـ، المجلد الثالث والثلاثون ص277).
- [238]. التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ص/279).
- [239]. فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار الريان - القاهرة، الطبعة الأولى 1407هـ، الجزء الثالث عشر ص413).
- [240]. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ، الجزء الخامس عشر ص383).
- [241]. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، الجزء الخامس والعشرون ص163 - 164).

الحديث العاشر

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة)

روى البخاري في صحيحه ، كتاب أحاديث الأنبياء [(243)]، باب قول الله تعالى {...وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا*} : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي أَخِي عَبْدُ الْحَمِيدِ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَى وَجْهِ آزَرَ قَتْرَةٌ وَعَبْرَةٌ فَيَقُولُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لَا تَعْصِنِي فَيَقُولُ أَبُوهُ فَالْيَوْمَ لَا أَعْصِيكَ فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ فَأَيُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِي الْأَبْعَدِ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى إِنِّي حَرَمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ ثُمَّ يُقَالُ يَا إِبْرَاهِيمُ مَا تَحْتِ رِجْلَيْكَ فَيَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ بِذَيْحٍ مُلْتَطِحٍ فَيُؤَخِّدُ بِقَوَائِمِهِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ.

يجب الاعتقاد بأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أعلى رتبة وفي أفضل مقام يوم القيامة فلا يصيبهم أدنى عذاب ولا انزعاج ولا قلق ولا خوف لأن الله عز و جل قال: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ*} والأنبياء كما قال الحافظ الطحاوي فيما نقل فيه الإجماع: «ونقول نبي واحد أفضل من جميع الأولياء».

فهذا الحديث الذي فيه: «فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ فَأَيُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِي الْأَبْعَدِ» لا يجوز حمله على الظاهر لأنه انتقاص لنبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو من أولي العزم وهو أفضل العالمين بعد محمد عليهما الصلاة والسلام، ومن حمله على الظاهر فقد عارض الآية التي مر ذكرها آنفاً كما أن الخزي

يقع يوم القيامة على الكافرين كما قال الله تعالى في سورة النحل الآية: { ... إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ * } ومستحيل أن يكون إبراهيم من المخزيين يوم القيامة، وظاهره معارض لقول الله تعالى إخبارًا عن إبراهيم: { رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ * } واجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ * } واجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ * } وَأَغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ * } وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ * } يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * } إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ * } « اهـ فيتبين لك أن الله تعالى استجاب دعاء إبراهيم فحفظه وسلمه من الخزي يوم يبعثون. وأما ما جاء في دعاء إبراهيم واغفر لأبي انه كان من الضالين أي اغفر له بإدخاله في الإسلام اهده للإسلام ليغفر له بالإسلام لا وهو على كفره.

ثم إن هذا الحديث قد طعن في أصله وصحته الحافظ الإسماعيلي وغير واحد، فعلى قول هؤلاء لا حاجة إلى تأويله وظاهره مخالف لنص القرآن والأحاديث والإجماع من أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام محفوظون وسالمون من الخزي والعذاب يوم القيامة. وعلى قول الذين صححوه له تأويل يليق بمنصب إبراهيم النبي الرسول وليس كما يوهمه ظاهر اللفظ.

قال ابن حجر في فتح الباري في باب قوله { وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ * } ما نصه [244]: «قد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحته فقال بعد أن أخرجه: هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيا مع علمه بذلك، وقال غيره: هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى { وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتْيَاءَهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ } « انتهى.

ثم قال: «قال الكرماني فإن قلت إذا أدخل الله أباه النار فقد أخزاه لقوله إنك من تدخل النار فقد أخزيت، وخزي الوالد خزي الولد فيلزم الخلف في الوعد وهو محال» وكذا في عمدة القاري شرح صحيح البخاري باب قوله { وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ * } . ثم قال ابن حجر: «مما في اللفظ من الشناعة».

قال ابن كثير عن هذا الحديث ما نصه [245]: «هذا إسناد غريب، وفيه نكارة».

وبعد أن تكلمنا على بعض الأحاديث التي ضعفها الحفاظ والعلماء من صحيح البخاري نبداً الآن بذكر بعض الأحاديث التي ضعفها الحفاظ والعلماء من صحيح مسلم ونبدأ بالحديث الأول «إنَّ أباي وأباك في النار»

[243]. الجزء الثاني دار المعرفة 1418هـ، ص334 .

[244]. فتح الباري (8/499).

[245]. في تفسيره (طبع دار ومكتبة الهلال بيروت المجلد الرابع طبعة الأولى 1986 ص316).

الحديث الأول

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ)

روى مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعاة ولا تنفعه قرابة المقرّبين [(246)]: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: فِي النَّارِ، فَلَمَّا فَقِيَ دَعَاهُ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ .

قال الحافظ جلال الدين السيوطي (911هـ) في رسائله في «نجاة والدي النبي صلى الله عليه وسلم» في الرسالة الثانية «التعظيم والمِنَّة في أن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة» [(247)]: فصل: ظهر لي في حديث: (إن أبي وأباك في النار)، علتان؛ إحداهما: من حيث الإسناد، وذلك أن الحديث أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس: أن رجلاً قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: في النار. فلما فقِيَ، دعاه فقال: إن أبي وأباك في النار. وهذا الحديث تفرّد به مسلم عن البخاري، وفي أفراد مسلم أحاديث مُتَكَلِّمٌ فيها، ولا شك أن يكون هذا منها. أما أولاً: فنثبت وإن كان إماماً ثقة، فقد ذكره ابن عدي في (كامله) في الضعفاء وقال: إنه وقع في أحاديثه نكرة، وذلك من الرواة عنه، فإنه روى عنه الضعفاء. وأورده الذهبي في الميزان.

وأما ثانياً: فحَمَّادُ بن سَلَمَةَ وإن كان إماماً عابداً عالماً، فقد تكلم جماعة في روايته، وسكت البخاري عنه، فلم يخرج له شيئاً في صحيحه.

وقال الحاكم في (المدخل): ما أخرج مسلم لحماد بن سلمة في الأصول إلا من حديثه عن ثابت، وقد خرَّج له مسلم في الشواهد عن طائفة.

وقال الذهبي: حماد ثقة، له أوهام وله مناكير كثيرة وكان لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنها دُست في كتبه، وقد قيل: إن ابن أبي العرجاء كان ربيُّه وكان يدسّ في كتبه» ثم قال: فبأنّ بهذا: أن الحديث المتنازع فيه لا بدّع أن يكون منكراً، وقد وُصِفَتْ أحاديث كثيرة في مسلم بأنها منكورة» اهـ.

وقال السيد أحمد السايح الحسيني في كتابه «نشر الأعطار ونثر الأزهار في نجات آباء النبي الأطهار» [(248)]: يشير الناظم إلى الحديث الذي يأخذ بظاهره القاصرون وهو ما رواه مسلم عن أنس أن رجلاً قال يا رسول الله أين أبي؟ فقال: إن أبي وأباك في النار» وقال [(249)]: وذكر أبو نعيم في الحلية: أن عمر بن عبد العزيز غضب على كاتبه وعزله من جميع دواوينه لأنه سمع منه ما هو من هذا الباب» وقال [(250)]: «أما حديث رد النبي صلى الله عليه وسلم على من سأله قائلاً: إن أبي وأباك في النار، فإنما هو من رواية حماد بن سلمة، وهو معارض بحديث معمر بن راشد كلاهما أي (حماد ومعمر) عن ثابت» ثم قال: وعند العلماء أن معمرًا أثبت من حماد، لأن حمادًا في أحاديثه مناكير شتى، وقد تكلم علماء الرجال في حفظه، فهو مجروح متهم، ولم يخرج له البخاري ومسلم في الأصول إلا من روايته عن ثابت» ثم قال: وهكذا يسقط حديث حماد علميًا واصطلاحيًا، كسقوطه أدبيًا وذوقيًا، فليس عليه من نور النبوة أو البلاغة المحمدية شيء» اهـ.

وقال الحافظ الإمام المجتهد المجدد الفقيه شيخ الإسلام والمسلمين عبد الله بن محمد الهرري المعروف بالحبشي في بعض إملاءاته: «قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه «والدا الرسول ما ماتا كافرين» لكن بعض النساخ حرّفوا فكتبوا ماتا كافرين وهذا غلط شنيع. نحن لا نقول ماتا كافرين إذ لا مانع من أن يكونا أئلهما الإيمان بالله فعاشا مؤمنين لا يعبدان الوثن. أما حديث «إنّ أبي وأباك في النار» فهو حديث معلول وإن أخرج مسلم.

في مسلم أحاديث انتقدتها بعض المحدثين وهذا الحديث منها. وأما حديث «إن الرسول مكث عند قبر أمه فأطال وبكى فليل له: يا رسول الله رأيناك أطلت عند قبر أمك وبكيت فقال: «إني استأذنت ربي في زيارتها فأذن لي وطلبت أن أستغفر لها فمعني» هذا الحديث أيضًا في مسلم، وهذا الحديث مؤول بأن يقال إنّما منعه من أن يستغفر لها حتى لا يلتبس الأمر على الناس الذين ماتوا بأبائهم وأمّهاتهم على عبادة الوثن فيستغفروا لأبائهم وأمّهاتهم المشركين، لأنّ أمّ الرسول كانت كافرةً، وهكذا يُردُّ على الذين أخذوا بظاهر الحديث فقالوا إنّ والد الرسول مُشركةٌ لذلك ما أُذِنَ له بأن يستغفر لها، والدليل على أنّ أمّه كانت مؤمنةً أنّها لما ولدته أضاء نورًا حتى أبصرت قصور الشام، وبين المدينة والشام مسافةً بعيدةً، رأت قصور بصرى وبصرى هذه من مدن الشام القديمة، وهي تُعدّ من أرض حوران مما يلي الأردن.

فأتمه عليه السلام رأت بهذا التور الذي خرج منها لما ولدته قصور بصرى، وهذا الحديث ثابت رواه الحافظ ابن حجر في الأملية وحسنه، ورؤية ءامنة لقصور بصرى يُعدُّ كرامةً لها لأن هذا خارق للعادة».

[246]. كتاب الإيمان (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ—، ص100 رقم الحديث203).

[247]. التعظيم والمنّة في أن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1432هـ ص98 - 99).

[248]. نشر الأعطار ونثر الأزهار في نجات آباء النبي الأطهار (دار جوامع الكلم - القاهرة، ص124).

[249]. نشر الأعطار ونثر الأزهار في نجات آباء النبي الأطهار (ص/129).

[250]. نشر الأعطار ونثر الأزهار في نجات آباء النبي الأطهار (ص/134).

الحديث الثاني

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث أنس (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

روى مسلم في صحيحه [(251)] في كتاب الصلاة، باب حُجَّةٍ من قال: لا يُجْهَرُ بالبسملة: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ كِلَاهُمَا عَنْ عُنْدَرٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ فَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

الرد على هذه الرواية من رواية البخاري في صحيحه [(252)] في كتاب فضائل القرآن، باب مدِّ القراءة: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ فَتَادَةَ قَالَ سُئِلَ أَنَسٌ كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ كَانَتْ مَدًّا ثُمَّ قَرَأَ { بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * } يَمُدُّ بِسْمِ اللَّهِ وَيَمُدُّ بِالرَّحْمَنِ وَيَمُدُّ بِالرَّحِيمِ». وقال الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد

الرحمن بن الصلاح الشهرزوري (643هـ) في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث»، وفي كتابه «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث» [(253)]: ومثال العلة في المتن: ما انفرد مسلم بإخراجه في حديث أنس، من اللفظ المصرح بنفي قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم)، فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له. ففهم من قوله: كانوا (يستفتحون بالحمد لله) أنهم كانوا لا يبسمون، فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية. وانضم إلى ذلك أمور منها: أنه ثبت عن أنس: أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم» اهـ.

ومثله قال الحافظ النووي (676هـ) في كتابه «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق» [(254)].
ومثله قال أحمد محمد شاکر [(255)] (1377هـ) في حاشيته على كتاب «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لابن كثير.

وقال الحافظ زين الدين العراقي [(256)] (806هـ) في كتابه «التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح»: وربما يعترض معترض على المصنف بأنك قدمت أن ما أخرجه أحد الشيخين البخاري أو مسلم مقطوع بصحته فكيف يضعف هذا وهو فيما أودعه مسلم كتابه، وأيضاً فلم تعين من أعله حتى ينظر محله من العلم وما حكيتاه عن قوم لم تسّمهم أنهم أعلوه معارض بقول أبي الفرج بن الجوزي في التحقيق عقب حديث أنس هذا أن الأئمة اتفقوا على صحته، والجواب عن ذلك أن المصنف لما قدم إنما أخرجه أحد الشيخين مقطوع بصحته قال سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره انتهى كلام المصنف، فقد استثنى أحرفاً يسيرة وهذا منها، وقد أعله جماعة من الحفاظ الشافعي والدارقطني وابن عبد البر، ولنذكر كلامهم في ذلك ليتضح ما أعلوه به، فأما كلام الشافعي رحمه الله فقد ذكره عنه البيهقي في كتاب معرفة السنن والآثار وأنه قاله في سنن حرمله جواباً لسؤال أورده بصورة السؤال فإن قال قائل قد روى مالك عن حميد عن أنس قال صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، قال: قال الشافعي: قل له خالفه سفيان بن عيينة والقفزازي والثقفى وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية مؤمنين مخالفين له، قال: والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» قال الشافعي يعنى يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعنى أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم.

وحكى الترمذي في جامعه عن الشافعي قال: إنما معنى هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين معناه أنهم كانوا يبتدئون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة وليس معناه أنهم كانوا لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم. انتهى.

وما أوله به الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني فكانوا يستفتحون بأم القرآن فيما يجهر به قال الدارقطني هذا صحيح وقال الدارقطني أيضا إن المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس أنهم كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، ليس فيه تعرض لنفي البسمة، وكذا قال البيهقي إن أكثر أصحاب قتادة رووه عن قتادة كذلك قال وهكذا رواه إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة وثابت البناني عن أنس انتهى.

وأما تضعيف ابن عبد البر له بالاضطراب فإنه قال في كتاب الاستذكار اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم، وقال كثير منهم كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، وقال بعضهم فكانوا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم، وقال بعضهم كانوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم، قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم، والذين لا يقرأونها، وقال ابن عبد البر أيضاً في كتاب الإنصاف في البسمة بعد أن رواه من رواية أيوب وشعبة وهشام الدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبي عوانة فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب انتهى.

فهذا كلام أئمة الحديث في تعليل هذا الحديث، فكيف يقول ابن الجوزي إن الأئمة اتفقوا على صحته؟ أفلا يقدح كلام هؤلاء في الاتفاق الذي نقله. وقد رأيت أن أبين علل الرواية التي فيها نفي البسمة من حيث صيغة الإسناد، فأقول: قد ذكر ترك البسمة في حديث أنس من ثلاثة طرق وهي رواية حميد عن أنس ورواية قتادة عن أنس ورواية إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس فأما رواية حميد فقد تقدم أن مالكا رواها في الموطأ عنه وأن الشافعي رضي الله عنه تكلم فيها لمخالفة سبعة أو ثمانية من شيوخه في ذلك وأيضاً فقد ذكر ابن عبد البر في كتاب الإنصاف ما يقتضى انقطاعه بين حميد وأنس فقال ويقولون إن أكثر رواية حميد عن أنس أنه سمعها من قتادة عن أنس وقد ورد التصريح بذكر قتادة بينهما فيما رواه ابن أبي عدي عن حميد عن قتادة عن أنس فألت رواية حميد إلى رواية قتادة وأما رواية مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها فقد بين الأوزاعي في روايته أنه لم يسمعه من قتادة وإنما كتب إليه به والخلاف في صحة الرواية بالكتابة معروف وعلى تقدير صحتها فأصحاب قتادة الذين سمعوه منهم أيوب وأبو عوانة وغيرهما لم يتعرضوا لنفي

البسمة كما تقدم وأيضا ففي طريق مسلم الوليد ابن مسلم وهو مدلس وإن كان قد صرح بسماعه من الأوزاعي فإنه يدللس تدليس التسوية أي يسقط شيخ شيخه الضعيف كما تقدم نقله عنه نعم لمسلم من رواية شعبة عن قتادة عن أنس فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولا يلزم من نفي السماع عدم الوقوع بخلاف الرواية المتقدمة.

وأما رواية إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة فهي عند مسلم أيضا ولم يسق لفظها وإنما ذكرها بعد رواية الأوزاعي عن قتادة عن أنس فقال حدثنا محمد بن مهران حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي أخبرني إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك فاقضى إيراد مسلم لهذه الرواية أن لفظها مثل الرواية التي قبلها وليس كذلك فقد رواها ابن عبد البر في كتاب الانصاف من رواية محمد بن كثير قال حدثنا الأوزاعي فذكرها بلفظ كانوا يفتتحون القراءة بالحمد رب العالمين ليس فيها تعرض لنفي البسمة موافقا لرواية الأكثرين وهذا موافق لما قدمنا نقله عن البيهقي من أن رواية إسحق بن عبد الله عن أنس لهذا الحديث كرواية أكثر أصحاب قتادة أنه ليس فيها تعرض لنفي البسمة فقد اتفق ابن عبد البر والبيهقي على مخالفة رواية إسحق للرواية التي فيها نفي البسمة وعلى هذا فما فعله مسلم رحمه الله هنا ليس بجيد لأنه أحال بحديث على آخر وهو مخالف له بلفظ فذكر ذلك لم يقل نحو ذلك ولا غيره فإن كانت الرواية التي وقعت لمسلم لفظها كالتي قبلها التي أحال عليها فترجح رواية ابن عبد البر عليها لأن رواية مسلم من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي معنئاً ورواية ابن عبد البر من طريق محمد بن كثير حدثنا الأوزاعي وصرح بلفظ الرواية فهي أولى بالصحة ممن اتهم اللفظ وفي طريقه مدلس عنعنه والله أعلم.

«قوله» وانضم إلى ذلك أمور منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى.

وقد اعترض ابن عبد البر في (الإنصاف) على هذا الحديث بأن قال: من حفظه عنه حجة على من سأله في حال نسيانه، واعترض ابن الجوزي في التحقيق على هذا الحديث بأنه ليس في الصحاح فلا يعارض ما في الصحاح انتهى.

والجواب عن الأول ما أجاب به أبو شامة في تصنيفه في البسمة بأنهما مسألتان، فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورة، وفي صحيح مسلم أن قتادة قال نحن سألناه عنه قال أبو شامة وسؤال أبي مسلمة لأنس، وهو هذا السؤال الأخير عن البسمة وتركها انتهى.

ولو تمسكنا بما اعترض به ابن عبد البر من أن من حفظه عنه حجة على من سأله في حالة نسيانه لقلنا قد حفظ عنه قتادة وصفه لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم البسمة كما رواه البخاري في صحيحه من طريقين عن

قتادة عن أنس، قال سئل أنس بن مالك كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كانت مدًا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد «بسم الله ومد الرحمن بمد الرحيم» وهذا إسناد لا شك في صحته.

وقال الدارقطني بعد تخريجه: هذا حديث صحيح، وكلهم ثقات. وقال الحازمي: هذا حديث صحيح لا يعرف له علة، وفيه دلالة على الجهر مطلقًا وإن لم يقيد بحالة الصلاة فيتناول الصلاة وغير الصلاة قال أبو شامة وتقرير هذا أن يقال لو كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم تختلف في الصلاة وخارج الصلاة لقال أنس لمن سأله عن أي قراءته تسأل عن التي في الصلاة أم التي خارج الصلاة، فلما أجاب مطلقًا علم أن الحال لم يختلف في ذلك، وحيث أجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالبسملة في قراءته، ولولا ذلك كان أنس أجاب الحمد لله رب العالمين أو غيرها من الآيات، قال: وهذا واضح.

قال: ولنا أن نقول الظاهر أن السؤال لم يكن إلا عن قراءته في الصلاة، فإن الراوي قتادة وهو راوي حديث أنس ذاك وقال فيه نحن سألناه عنه انتهى.

ولم تختلف على قتادة في حديث البخاري هذا بخلاف حديث مسلم فاختلف فيه عليه كما بيناه وما لم يختلف فيه أولى عند الترجيح بحصول الضبط فيه والله أعلم.

والجواب عن الثاني وهو قول ابن الجوزي ليس في الصحاح أنه إن كان المراد أنه ليس في واحد من الصحيحين فهو كما ذكر ليس في واحد منهما ولكن لا يلزم من كونه ليس في واحد من الصحيحين أن لا يكون صحيحًا لأنهما لم يستوعبا إخراج الصحيح في كتابيهما وإن أراد ليس في كتاب التزم مخرجه الصحة فليس بجيد فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من رواية أبي مسلمة سعيد بن يزيد قال سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك.

وقال الدارقطني بعد تخريجه هذا إسناد صحيح، قال البيهقي في (المعرفة): في هذا دلالة على أن مقصود أنس ما ذكره الشافعي انتهى.

وإن أراد ابن الجوزي بقوله إنه ليس في الصحاح أى ليس في أحد الصحيحين فلا يكون فيه قوة المعارضة لما في أحد الصحيحين وإن كان أيضًا صحيحًا في نفسه لأنه يرجح عند التعارض بالأصح منهما فيقدم ما في الصحيحين.

والجواب عن هذا إن كان أراد من وجهين أحدهما أن هذا إذا اتضحت المعارضة ولم يمكن الجمع فأما مع إمكان الجمع فلا يهمل واحد من الحديثين الصحيحين وقد تقدم حمل من حمله من الحفاظ على أن المراد بحديث الصحيحين الابتداء بالفاتحة لا نفي البسملة وبه يصح الجمع والوجه الثاني إنه إنما يرجح بما في أحد الصحيحين على ما في غيرهما من

الصحيح حيث كان ذلك الصحيح مما لم يضعفه الأئمة فأما ما ضعفوه كهذا الحديث فلا يقدم على غيره لخطأ وقع من بعض والله أعلم.

قوله حكاية عن بعضهم ومن أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول انتهى.

أبهم المصنف قائل ذلك وهو الحافظ أبو يعلى الخليلي فقال في كتاب الإرشاد: إن الأحاديث على أقسام كثيرة صحيح متفق عليه وصحيح معلول وصحيح مختلف فيه إلى آخر كلامه». انتهى كلام الحافظ زين الدين العراقي من كتابه «التقييد والإيضاح».

ومثله قال الحافظ جلال الدين السيوطي (911هـ) في كتابه «تدريب الراوي» [(257)] وقال في رسائله في «نجاة والدِّي النبي صلى الله عليه وسلم» في الرسالة الثانية [(258)] «التعظيم والمِنَّة في أن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة»: وقد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة في هذا النمط، وهم فيها الرواة في بعض الألفاظ ويَبِّنها النقاد، منها: حديث مسلم في نفي قراءة البسملة، وقد أعلَّه الشافعي بذلك وقال: (إن الثابت من طريق آخر نفي سَمَاعِهَا، فَفَهَمَ منه الراوي نفي قراءتها، فَرَوَاهُ بالمعنى على ما فَهَمَهُ، فأخطأ)، في أشياء أُخِرَ مُثَبِّتَةً في كُتُبِ الحديث» اهـ.

ومثل الحافظ العراقي قال محمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (1304هـ) في كتابه «ظفر الأمان» [(259)].

وقال الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (902هـ) في كتاب «الغاية في شرح الهداية» في علم الرواية للحافظ محمد ابن الجزري [(260)]: ثم العلة إما في الإسناد وهو الأكثر، كوصل مرسل أو منقطع، ورفع موقوف. وأما في المتن كالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه من جهة الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه حدثه، أنه قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم، في أول قراءة ولا في آخرها.

فقد أعل الشافعي رحمه الله تعالى وغيره هذه الزيادة التي فيها عدم البسملة، بأن سبعة أو ثمانية اتفقوا على:

الاستفتاح بالحمد لله رب العالمين خاصة دون نفي البسملة، والمعنى أنهم يبدأون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها.

ولا يعني أنهم يتركون البسملة، وحينئذ فكأن بعض رواته فهم من الاستفتاح بالحمد نفي البسملة فصرح بما فهمه وهو مخطئ في ذلك.

ويتأيد بما صح عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه سئل: أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بيسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال للسائل: إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه ولا سألتني عنه أحد قبلك. وأهم من هذا في تعليل حديث الأوزاعي أن قتادة ولد أكمه، وكاتبه لا يعرف» اهـ.

وقال في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» [(261)]:

المعلل

وَسَمَّ مَا بَعْلَةً مَشْمُولُ

مُعَلَّلًا وَلَا تَقُلْ مَعْلُولُ

وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ طَرَتْ

فِيهَا غُمُوضٌ وَخَفَاءٌ أَثَرَتْ

إلى أن قال: وَعِلَّةُ الْمَتْنِ كَنَفِي الْبَسْمَلَةِ

إِذْ ظَنَّ رَاوٍ نَفِيَهَا فَنَقَلَهُ

وَصَحَّ أَنْ أَنْسًا يَقُولُ: لَا

أَحْفَظُ شَيْئًا فِيهِ، حِينَ سُئِلَ

وقد نقل أحمد محمد شاكر (1377هـ) في شرحه على ألفية السيوطي [(262)] قول ابن الصلاح في كتاب

العلوم، وقول العراقي في شرحه على ابن الصلاح، وقول السيوطي في التدريب.

[251]. كتاب الصلاة: باب: حُجَّةٍ مِنْ قَالَ: لَا يُجْهَرُ بِالْبَسْمَلَةِ (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى

1421هـ، ص156 رقم الحديث 399).

[252]. كتاب فضائل القرآن: باب: مَدِّ الْقِرَاءَةِ (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ،

ص952 رقم الحديث 5045).

- [253]. معرفة أنواع علم الحديث (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423 هـ ص191).
- [254]. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق (دار البشائر، الطبعة الثانية 1411 هـ ص102 - 103).
- [255]. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (لابن كثير، دار الكتب العلمية ص63 - 64).
- [256]. التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417 هـ ص98 - 99 - 100 - 101 - 102).
- [257]. تدريب الراوي (دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى 1426 هـ — الجزء الأول ص291 - 292 - 293 - 294 - 295).
- [258]. التعظيم والمِنَّة في أن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1432 هـ ص101).
- [259]. ظفر الأمانى (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418 هـ — ص365 - 366 - 367 - 368 - 369 - 370).
- [260]. الغاية في شرح الهداية (مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية 1422 هـ — المجلد الأول ص312 - 313).
- [261]. فتح المغيـث شرح ألفية الحديث (دار الكتب العلمية، الجزء الأول ص243).
- [262]. ألفية السيوطي (دار اليوسف ص46).

الحديث الثالث

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث تزويج أبي سفيان أم حبيبة للنبي صلى الله عليه وسلم

هذه الرواية من أشهر ما تُكَلِّمَ بها على صحيح مسلم:

فقد أخرج مسلم ، الجزء الرابع، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب، رضي الله عنه : حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري وأحمد ابن جعفر المعقري. قالوا: حدثنا النضر (وهو ابن محمد اليمامي). حدثنا عكرمة. حدثنا أبو زميل. حدثني ابن عباس قال:

كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه. فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا نبي الله! ثلاث أعطينهن. قال «نعم» قال: عندي أحسن العرب وأجمله، أم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها. قال «نعم» قال: ومعاوية، تجعله كاتباً بين يديك. قال «نعم». قال: وتؤمري حتى أقاتل الكفار، كما كنت أقاتل المسلمين. قال «نعم». قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ، ما أعطاه ذلك. لأنه لم يكن يسئل شيئاً إلا قال «نعم» اهـ.

قال النووي في شرح صحيح مسلم [(263)]، تنمة كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه:

واعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال، ووجه الإشكال أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة وهذا مشهور لا خلاف فيه، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل. قال أبو عبيدة وخليفة ابن خياط وابن البرقي والجمهور: تزوجها سنة ست. وقيل: سنة سبع. قال القاضي عياض: واختلفوا أين تزوجها؟ فقيل: بالمدينة بعد قدومها من الحبشة. وقال الجمهور: بأرض الحبشة. قال: واختلفوا فيمن عقد له عليها هناك؟ فقيل: عثمان. وقيل: خالد بن سعيد بن العاصي بإذنها. وقيل: النجاشي لأنه كان أمير الموضع وسلطانه. قال القاضي: والذي في (مسلم) هنا أنه زوجها أبو سفيان غريباً جداً وخبرها مع أبي سفيان حين ورد المدينة في حال كفره مشهور ولم يزد القاضي على هذا.

وقال ابن حزم: هذا الحديث وهم من بعض الرواة لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر، وهي بأرض الحبشة، وأبوها كافر. وفي رواية عن ابن حزم أيضاً أنه قال: موضوع، قال: والآفة فيه من عكرمة بن عمار الراوي عن أبي زميل، وأنكر الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح - رحمه الله - هذا على ابن حزم وبالغ في الشناعة عليه. قال: وهذا القول من جسارته فإنه كان هجومًا على تخطئة الأئمة الكبار وإطلاق اللسان فيهم. قال: ولا نعلم أحدًا من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث، وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وغيرهما، وكان مستجاب الدعوة.

قال: وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة، لأنه يحتمل أنه سأله تجديد عقد النكاح تطييباً لقلبه لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تزوج بنته بغير رضاه أو أنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد.

وقد خفي أوضح من هذا على أكبر مرتبة من أبي سفيان ممن كثر علمه وطالت صحبته، هذا كلام أبي عمرو رحمه الله. وليس في الحديث أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جدد العقد، ولا قال لأبي سفيان أنه يحتاج إلى تجديده فلعله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أراد بقوله: نعم، أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة عقد، والله أعلم اهـ. كلام النووي.

وقال الحافظ البيهقي في سننه الكبرى [(264)]:

فهذا أحد ما اختلف فيه البخاري ومسلم بن الحجاج، فأخرجه مسلم وتركه البخاري وكان لا يحتج في كتابه الصحيح بعكرمة بن عمار، وقال: لم يكن عنده كتاب فاضرب حديثه. قال الشيخ رحمه الله: وهذا الحديث في قصة أم حبيبة رضي الله عنها قد أجمع أهل المغازي على خلافه فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رضي الله عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر، فتزويج أم حبيبة كان قبله وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح فتح مكة بعد نكاحها بستين أو ثلاث، فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسألته وإن كانت مسألته الأولى إياه وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة والمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه لا يحتمل إن كان الحديث محفوظا إلا ذلك والله تعالى أعلم اهـ.

وقال الحافظ الذهبي: في سير أعلام النبلاء: المجلد السابع، [تابع: الطبقة السادسة من التابعين]، عكرمة ابن عمار، أبو عمار العجلي:

قد ساق له مسلم في الأصول حديثا منكرا، وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي، عن ابن عباس، في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيان من النبي صلى الله عليه وسلم اهـ.

ومن تعرّض لهذا الحديث بالنقد ابن قيم الجوزية تلميذ ابن تيمية وهما منتقدان عند من اطلع على فسادهما من أهل السنة والجماعة، فقال - موافقاً أهل السنة والجماعة في هذه المسألة - في كتابه «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام» [(265)]، وتوسّع بنقل أجوبة طوائف العلماء فيه، وقد بلغت نحو عشرة أجوبة. ثم ناقشها جواباً جواباً، ثم قال: «فالصواب أن الحديث غير محفوظ. بل وقع فيه تخليط، والله أعلم». وقال في حاشيته على سنن أبي داود [(266)]: «وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان، وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة، التي يكفي في العلم بفسادها: تصورها وتأمل الحديث».

[264]. السنن الكبرى (140/7).

[265]. جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (ص/159 - 168).

[266]. سنن أبي داود (76/6).

الحديث الرابع

تضعيف الحفاظ والعلماء لحديث الجارية

روى مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة [(267)]: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَتَقَارِبًا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ بَيْنَمَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقُلْتُ: يَرْحَمَكَ اللَّهُ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَ أَكُلُّ أُمِّيَاهُ مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَيَّ أَفْحَادِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونِي لِكَيْ سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبِأَيْ هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِلَّا مَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنَّ مِنَّا رِجَالًا يَأْتُونَ الْكُفَّانَ. قَالَ: فَلَا تَأْتِهِمْ. قُلْتُ: وَمِنَّا رِجَالٌ يَتَطَيَّرُونَ، قَالَ: ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّهُمْ. قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: فَلَا يَصُدُّكُمْ، قَالَ: قُلْتُ وَمِنَّا رِجَالٌ يَخْطُونَ قَالَ كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ، فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَلِكَ. قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أُحُدٍ وَالْجَوَانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لِكَيْ صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَعَظَّمْ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا، قَالَ: اثْبِنِي بِهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا: فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ اللَّهُ، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: مَنْ أَنَا، قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» .

هذا الحديث المعروف بحديث الجارية، ليس معناه أن الله يسكن السماء كما توهم بعض الجهلة، بل معناه أن

الله عالي القدر جدًا. وهذا يوافق اللغة؛ قال النابغة الجعدي [(268)]: (الطويل)

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا

وإننا لنرجو فوق ذلك مظهرها

ثم إن رواية مسلم طعن فيها بعض العلماء سندًا ومتنًا لأمرين، الأول: الاضطراب؛ لأنه ورد بلفظ رواه ابن حبان في صحيحه عن الشريد بن سويد الثقفي قال [(269)]: قلت يا رسول الله: إن أمتي أوصت أن نعتق عنها رقبة وعندي جارية سوداء، قال: «ادع بها» فجاءت فقال: «من ربك» قالت: الله، قال: «من أنا»، قالت: رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»، ورواه البيهقي بلفظ [(270)]: «أين الله»، فأشارت إلى السماء بإصبعها، وروي بلفظ: «من ربك» قالت: الله ربي، قال: «فما دينك» قالت: الإسلام، قال: «فمن أنا» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها». وروي بلفظ عند مالك [(271)]: «أتشهدين أن لا إله إلا الله»، قالت: نعم، قال: «أتشهدين أني رسول الله»، قالت: «نعم»، قال: «أتوقنين بالبعث بعد الموت»، قالت: «نعم»، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعتقها».

فرواية مالك هي الصحيحة التي توافق الأصول لكونها جاءت على الجادة، إلا أنه ليس فيها: «فإنها مؤمنة»، فترجح على رواية مسلم لأنها في معنى الحديث المشهور الذي أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله» الحديث، وفي معنى الحديث الذي رواه النسائي [(272)] عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على غلام من اليهود وهو مريض فقال له: «أسلم». فنظر إلى أبيه، فقال له أبوه: «أطع أبا القاسم». فقال: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله»، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الحمد لله الذي أنقذه بي من النار».

والأمر الثاني: أن رواية: «أين الله» مخالفة للأصول؛ لأن من أصول الشريعة أن الشخص لا يُحكَّم له بالإسلام بقوله: «الله في السماء» لأنها ليست كلمة التوحيد، ولأن هذا القول مشترك بين اليهود والنصارى وغيرهم، وإنما الأصل المعروف في شريعة الله ما جاء في الحديث المشهور المتقدم ذكره.

فإن قيل: كيف تكون رواية مسلم «أين الله، فقالت: في السماء» إلى آخره، مردودة مع رواية مسلم له وكل ما رواه مسلم موسومًا بالصحة؟! فالجواب: أن عددًا من أحاديث مسلم ردها علماء الحديث كما تراه واضحًا في هذه الرسالة التي اعتمدنا فيها النقل عن أهل العلم.

ولو صحَّ حديثُ الجارية لم يكن معناه أن الله ساكنُ السماء كما توهم بعضُ الجهلة، بل لكان معناه أن الله عالي القدرِ جدًّا، وعلى هذا المعنى أقرَّ بعض أهل السنة بصحة رواية مسلم هذه، وحملوها على خلاف الظاهر، وحملها المشبهة على ظاهرها فضلًا، ولا ينجيهم من الضلال قولهم: «إننا نحمل كلمة في السماء بمعنى أنه فوق العرش»؛ لأنه بقولهم ذلك أثبتوا له مثلًا وهو الكتاب الذي كتب الله فيه: «إن رحمتي سبقت غضبي» وهو فوق العرش، فيكونون أثبتوا المماثلة بين

الله وبين ذلك الكتاب لأنهم جعلوا الله وذلك الكتاب مستقرين فوق العرش فيكونون بذلك قد كذبوا قول الله تعالى { ... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ... * } [سورة الشورى] .

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (458هـ) في كتابه «الأسماء والصفات» [(273)]:
وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورِكَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا حَزْبُ
بْنِ شَدَّادٍ، وَأَبَانُ بْنُ يَزِيدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ
السُّلَمِيِّ فَذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ. وَهَذَا صَحِيحٌ قَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مُقَطَّعًا مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ وَحَجَّاجِ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ
دُونَ قِصَّةِ الْجَارِيَةِ، وَأَظْنُهُ إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنَ الْحَدِيثِ لِاخْتِلَافِ الرُّوَاةِ فِي لَفْظِهِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي كِتَابِ الظَّهَارِ مِنَ الشُّنَنِ مُخَالَفَةَ
مَنْ خَالَفَ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ» اهـ.

وقال شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي (483هـ) في كتابه «المبسوط» [(274)]: فأما
الحديث فقد ذكر في بعض الروايات أن الرجل قال: علي عتق رقبة مؤمنة أو عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق
الوحي أن عليه رقبة مؤمنة فلماذا امتحنها بالإيمان مع أن في صحة ذلك الحديث كلامًا. فقد روي أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال: أين الله؟ فأشارت إلى السماء ولا نظن برسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه يطلب من أحد أن يثبت لله
تعالى جهة ولا مكانًا» اهـ.

وفي كتاب «إكمال إكمال المعلم»، في شرح صحيح مسلم لمحمد بن خليفة الوشتاني الأبي (827 أو
828هـ) وشرحه المسمى «مكتمل إكمال الإكمال» لمحمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني
(895هـ) [(275)]: قال القاضي عياض: لم يختلف المسلمون في تأويل ما يوهوم أنه تعالى في السماء كقوله تعالى
{ أَمَّا مَن تَدْعُو مِنْ فِي السَّمَاءِ ... * } [سورة الملك] اهـ.

وقال الحافظ النووي الشافعي (676هـ) في شرحه على صحيح مسلم [(276)]: قال القاضي عياض لا
خلاف بين المسلمين قاطبة فقيههم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء
كقوله تعالى { أَمَّا مَن تَدْعُو مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ } ونحوه ليست على ظاهرها بل متأولة عند جميعهم» اهـ.

قال الإمام الحجة تقي الدين السبكي في ردّه على نونية ابن قيم الجوزية المسمى «السيف الصقيل»: «أما القول
فقوله صلى الله عليه وسلم للجارية: أين الله، قالت: في السماء. وقد تكلم الناس عليه قديمًا وحديثًا، والكلام عليه
معروف ولا يقبله ذهن هذا الرجل لأنه مشاء على بدعة لا يقبل غيرها» اهـ.

وقال الإمام تاج الدين السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» [(277)]: وفي المتبدعة لا سيما المجسمة
زيادة لا توجد في غيرهم، وهو أنهم يرون الكذب لنصرة مذهبهم، والشهادة على من يخالفهم في العقيدة بما يسوءه في

نفسه وماله بالكذب، تأييدًا لاعتقادهم. ويزداد حنقهم وتقرُّبهم إلى الله بالكذب عليه بمقدار زيادته في النيل منهم، فهؤلاء لا يحل لمسلم أن يعتبر كلامهم... ويرون أنهم المسلمون وأهم أهل السنة، ولو عُذُّوا عَدَدًا لما بلغ علماءهم، ولا عالم فيهم على الحقيقة مبلغًا يُعتبر، ويكفِّرون غالب علماء الأمة، ثم يَعْتَرُونَ إلى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وهو منهم بريء» اهـ.

وقال ذلك الحافظ جلال الدين السيوطي (911هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» [(278)].

ويقول السيوطي أيضًا في كتابه «تنوير الحوالك على موطأ مالك» [(279)]: عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم قال النسائي كذا يقول مالك عمر بن الحكم وغيره يقول معاوية بن الحكم السلمي، وقال ابن عبد البر: هكذا قال مالك (عمر بن الحكم)، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث، وليس في الصحابة رجل يقال له عمر بن الحكم وإنما هو معاوية بن الحكم كذا قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره، ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة وحديثه هذا معروف له، وممن نص على أن مالكًا وهم في ذلك البزار وغيره انتهى» وقال [(280)]: عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجزيرة.. الحديث. رواه الحسين بن الوليد عن مالك عن بن شهاب عن عبيد الله عن أبي هريرة موصولاً ورواه معمر عن بن شهاب عن عبيد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة وهو موصول أيضاً ورواه المسعودي عن عون بن عبد الله عن أخيه عبيد الله عن أبي هريرة أيضاً» اهـ.

وقال محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (1122هـ) في شرحه على موطأ مالك [(281)]: ولا يمنع ذلك تجويز أن الوهم منه لما حدث مالكًا وتنبه لما حدث غيره، ويؤيد ذلك ما مر في الفرائض أن معن بن عيسى، قال لمالك: الناس يقولون إنك تخطيء أسامي الرجال تقول عمر بن الحكم وإنما هو معاوية فقال مالك هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي أخرجه أبو الفضل السليمانى» ثم قال: ورواه الحسين بن الوليد عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد عن أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار (جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجزيرة له سوداء فقال يا رسول الله إن علي رقية مؤمنة) نذر عتقها أو وجبت عليه بكفارة قتل ونحوه (فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم، قال: أتشهدين أن محمدًا رسول الله؟ قالت: نعم، أي أشهد بذلك) قال أتوفين بالبعث بعد الموت قالت نعم) أوقن به. وفيه أنه لا بد مع الشهادتين من الإقرار بالبعث فمن أنكره فليس بمؤمن وعليه الإجماع» اهـ.

ومثله قال الشيخ محمد بن زكريا الكاندهلوي (1364هـ) في كتابه «أوجز المسالك إلى موطأ مالك» [(282)] ونقل أقوال النووي وابن عبد البر والزرقاني، ونقل عن البيضاوي قوله [(283)]: لم يرد به السؤال عن المكان فإنه منزه عنه، والرسول أعلى أن يسأل عن ذلك» اهـ.

وقال الحافظ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري في كتابه «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة» [(284)]: الحديث شاذ لا يجوز العمل به وبيان شذوذه من وجوه: مخالفته لما تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أتاه شخص يريد الإسلام سأله عن الشهادتين فإذا قبلهما حكم بإسلامه.

وفي الموطأ عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية سوداء فقال: يا رسول الله عليّ رقبة مؤمنة فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم، قال: أتشهدين أن محمداً رسول الله؟ قالت: نعم، قال: أتوقنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أعتقها . وهذا هو المعلوم من حال النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة.

نعم روى الحافظ أبو إسماعيل الهروي في كتاب الأربعين في دلائل التوحيد من طريق سعيد بن المرزبان عن عكرمة عن ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه جارية أعجمية سوداء فقال: علي رقبة فهل تجزيء هذه عني؟ فقال: أين الله؟ فأشارت بيدها إلى السماء، فقال من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها فإنها مؤمنة. وهذا أيضاً حديث شاذ وضعيف فيه سعيد بن المرزبان متروك منكر الحديث ومدلس.

وجاء حديثان مخالفان لحديث معاوية يؤكدان شذوذه، فروى البيهقي في السنن من طريق عون بن عبد الله بن عتبة حدثني أبي عن جدي قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمة سوداء فقالت: يا رسول الله إن عليّ رقبة مؤمنة أفتجزيء عني هذه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من ربك؟ قالت: الله ربي، قال: فما دينك؟ قالت: الإسلام، قال: فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: فتصلين الخمس وتقيرين بما جئت به من عند الله؟ قالت: نعم، فضرب صلى الله عليه وسلم على ظهرها وقال: أعتقها .

وروى أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن الشريد بن سويد الثقفي قال قلت: يا رسول الله إن أمتي أوصت إلي أن أعتق عنها رقبة وإن عندي جارية سوداء نوبية، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ادع بها، فقال: من ربك؟ قالت: الله، قال: فمن أنا؟ قالت: رسول الله، قال: أعتقها فإنها مؤمنة .

وجاء حديث ثالث، قال أحمد في المسند: ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة سوداء وقال: يا رسول الله إن عليّ رقبة مؤمنة فإن كنت ترى هذه مؤمنة أعتقها، فقال لها

رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم، قال: أتشهدين أني رسول الله؟ قالت: نعم، قال: أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟ قالت: نعم، قال: اعتقها [285]. وهذا الحديث وصل لمرسل الموطأ، وقال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ عَلِيَّ أُمِّي رَقِيبَةٌ وَعِنْدِي أُمَّةٌ سُودَاءُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اتَّيْتَنِي بِهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْتَقَهَا « اهـ.

وقد لبس الألباني وغشَّ وخان إذ أسقط من كلام الحافظ البيهقي ما يُخالف هواه عند ذكر حديث مسلم في كتابه المسمى «مختصر العلو»، فزعم أن ممن صحَّ حديث الجارية الحافظ البيهقي، وهذا نص كلام الألباني [286] بحروفه، حيث قال: «والبيهقي في (الأسماء) قال عَقَبَهُ - أي عقب حديث الجارية - : وهذا صحيح قد أخرج مسلم». لكن كلام الحافظ البيهقي خلاف هذا تمامًا، وإليك نصه بحروفه ليتضح لك الحق ويظهر تلبس هذه الطائفة المجسمة، قال الحافظ البيهقي: «وهذا صحيح، قد أخرج مسلم مقطوعًا من حديث الأوزاعي وحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير دون قصة الجارية، وأظنه - أي مسلمًا - إنما تركها من الحديث لاختلاف الرواة في لفظه، وقد ذكرت في كتاب الظهار من (السنن) مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث».

هل رأيت كيف غشَّ وأسقط من الكلام ما يُخالف هواه وأبقى ما يريد؟

ويقول الحافظ البيهقي أيضًا في كتابه «السنن الكبرى» باب ما يجوز في عتق الكفارات [287]: «أخرج مسلم في الصحيح من حديث الأوزاعي دون قصة الجارية».

وهذا يدلُّ على أنَّ النسخة التي لدى الحافظ البيهقي ليس فيها قصة الجارية. ومُنَّ أشار إلى الاضطراب أيضًا الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» [288] في كتاب الكفارات، حيث قال: «وفي اللفظ مخالفة كثيرة» اهـ. وقال في «فتح الباري» [289] كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فيكل العلم إلى الله، منزَّهاً الله تعالى عن الأين: لا يتوجه عليه في وجوده (أين) و(حيث) اهـ.

[267]. كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة (دار

الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، ص 199 رقم الحديث 537).

[268]. انظر تاج العروس (374/3) مادة (ظ ه ر)، وانظر أيضا لسان العرب (520/4) مادة

(ظ ه ر).

[269]. الإحسان (206/1 و 256/6).

- [270]. السنن الكبرى (388/7).
- [271]. الموطأ: كتاب العتاقة والولاء: باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة.
- [272]. السنن الكبرى (173/5).
- [273]. الأسماء والصفات (دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1405هـ، الجزء الثاني ص164).
- [274]. المبسوط (دار المعرفة - بيروت، ص4).
- [275]. مُكَمَّلُ إِكْمَالِ إِكْمَالِ (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ، الجزء الثاني ص438).
- [276]. صحيح مسلم (دار الكتاب العربي طبعة 1407هـ، الجزء الخامس ص24).
- [277]. طبقات الشافعية الكبرى (دار هجر، الطبعة الثانية 1413هـ — الجزء الثاني ص16 - 17).
- [278]. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (دار الأرقم، المجلد الثاني ص31).
- [279]. تنوير الحوالك على موطأ مالك (دار الكتب العلمية، الجزء الثالث ص5).
- [280]. تنوير الحوالك على موطأ مالك (ص/6).
- [281]. موطأ مالك (دار الكتب العلمية 1411هـ، الجزء الرابع ص107).
- [282]. أوجز المسالك إلى موطأ مالك (دار الكتب العلمية، الجزء العاشر ص444 إلى ص451).
- [283]. قول البيضاوي (ص/446 - 447).
- [284]. الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة (ص/87 - 88 - 89 - 90).
- [285]. مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل (ج3/451).
- [286]. مختصر العلو (ص/82).
- [287]. السنن الكبرى (57/10).
- [288]. التلخيص الحبير « (3/250).

الحديث الخامس

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينَهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ)

روى مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة [(290)]: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَحْبَرَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا لِلَّهِ الْإِمَامُ الْعَادِلُ وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِيَّيَّيْ أَخَافُ اللَّهُ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهُ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ» .

قال القاضي عياض اليحصبي المالكي (544هـ) في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في شرحه على صحيح مسلم [(291)]: وقوله «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ» . كذا روي عن مسلم هنا في جميع النسخ الواصلة إلينا، والمعروف الصحيح (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) وكذا وقع في الموطأ والبخاري وهو وجه الكلام، لأن النفقة المعهود فيها باليمين ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم، بدليل إدخاله بعده حديث مالك. وقال بمثل حديث عبيد الله وتحرسى الخلاف فيه في قوله «وقال [(292)]: وقد ترجم البخاري على الحديث الصدقة باليمين» اهـ.

ومثله قال الحافظ النووي الشافعي (676هـ) ونقل قول القاضي عياض، في «صحيح مسلم بشرح النووي» [(293)].

وقال الحافظ السخاوي (902هـ) في كتابه «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» بتعليق صلاح محمد عويضة [(294)]: وأمثله في المتن قليله كحديث «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» فإنه جاء مقلوبًا بلفظ (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) وفي الحاشية: ونص الحديث كما في صحيح البخاري: ... ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» اهـ.

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي (911هـ) في كتابه «تدريب الراوي» تحقيق الدكتور بديع اللحام [(295)]: وفي المتن بحديث مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله (رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) قال: فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما هو: (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) كما في الصحيحين».

وقال السيوطي أيضًا في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» [(296)]: «لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» كذا وقع في جميع روايات مسلم والمعروف في غيره «لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» وهو وجه الكلام، لأن المعروف في النفقة أن محلها اليمين».

وقال الشيخ زكريا الأنصاري (926هـ) في كتابه «فتح الباقي شرح ألفية العراقي» [(297)]: وأما المقلوبُ متناً وهو قليل، فهو أن يُعطي أحدَ الشئيين ما اشتهر للآخر، كحديث «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، فإنه جاء مقلوبًا بلفظ «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» اهـ.

[290]. كتاب المساجد ومواضع الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، ص 370 رقم الحديث 1031).

[291]. إكمال المعلم بفوائد مسلم (الطبعة الأولى 1427هـ، الجزء الثالث ص 491).

[292]. إكمال المعلم بفوائد مسلم (ص/492).

[293]. صحيح مسلم بشرح النووي» (دار الكتاب العربي طبعة 1407هـ، الجزء السابع ص 122).

[294]. فتح المغيث شرح ألفية الحديث (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ، الجزء الأول ص 305).

[295]. تدريب الراوي» (دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى 1426هـ الجزء الأول ص 339).

[296]. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (دار الأرقم بن أبي الأرقم، المجلد الثاني ص/598 - 599).

[297]. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي» دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ، الجزء الأول ص(301).

الحديث السادس

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَنْتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً)

روى مسلم في صحيحه في كتاب الطلاق [(298)]: حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَنْتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ» .

قال الإمام أحمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي (321هـ) في كتابه «شرح معاني الآثار» [(299)]: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ الرَّمَادِيِّ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِثْلَ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا أَبَا الصَّهْبَاءِ وَلَا سُؤَالَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَا مِثْلَ جَوَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ، وَذَكَرَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا الْحَدِيثِ.

فَخَاطَبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِذَلِكَ النَّاسَ جَمِيعًا، وَفِيهِمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ عَنْهُمْ، الَّذِينَ قَدْ عَلِمُوا مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ، فِي ذَلِكَ، فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهِ مِنْهُمْ مُنْكَرٌ، وَلَمْ يَدْفَعْهُ دَافِعٌ، فَكَانَ ذَلِكَ أَكْبَرَ الْحُجَّةِ فِي نَسْخِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ.

لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِعْلُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعًا، فِعْلًا يَجِبُ بِهِ الْحُجَّةُ، كَانَ كَذَلِكَ أَيْضًا
إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ إِجْمَاعًا يَجِبُ بِهِ الْحُجَّةُ.

وَكَمَا كَانَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى النَّقْلِ بَرِيئًا مِنَ الْوَهْمِ وَالزَّلِيلِ، كَانَ كَذَلِكَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الرَّأْيِ بَرِيئًا مِنَ الْوَهْمِ وَالزَّلِيلِ»

اهـ.

وقال القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي (494هـ) في كتابه «المنتقى شرح موطأ مالك» [(300)]: «فَمَنْ أَوْقَعَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بِلَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ لَزِمَهُ مَا أَوْقَعَهُ مِنَ الثَّلَاثِ وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ، وَحَكَى الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ فِي إِشْرَافِهِ عَنِ بَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ يَلْزِمُهُ طَلْقًا وَاحِدَةً، وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ هَلْ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ، إِنَّمَا يُرَوَى هَذَا عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَالِدَلِيلِ عَلَى مَا نَقُولُهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَرْوِيٌّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ وَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ طَاوُسٍ قَالَ فِيهِ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ: هُوَ وَهْمٌ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ خِلَافَ ذَلِكَ، إِنَّمَا وَقَعَ الْوَهْمُ فِي التَّأْوِيلِ» اهـ.

وقال الحافظ النووي الشافعي (676هـ) في شرحه على صحيح مسلم [(301)]: وهو معدود من الأحاديث

المشكلة» اهـ.

وقال الحافظ أبو الفرج ابن رجب الحنبلي (795هـ) في كتابه «شرح علل الترمذي» [(302)]: كذلك

حديث طائوس عن ابن عباس في الطلاق الثلاث، وقد تقدم في كتاب الطلاق كلام أحمد وغيره من الأئمة فيه وأنه شاذ مطرّح. قال إبراهيم بن أبي عبلة: من حمل شاذ العلماء حمل شرًا كثيرًا» اهـ.

وقال محمد بن خليفة الوشتاني الأبي (827 أو 828هـ) في شرحه على صحيح مسلم المسمى «إكمال

إكمال المعلم» [(303)]: قال المازري: مذهب الكافة أن المطلق ثلاثًا في كلمة واحدة تلزمه الثلاث» اهـ.

وقال مفتي المدينة المنورة الشيخ محمد الحضر بن عبد الله الشنقيطي (1353هـ) في كتابه «لزوم طلاق الثلاث

دُفْعَةً بِمَا لَا يَسْتطِيعُ الْعَالِمُ دَفْعَهُ» [(304)]: «وَكَيْفَ يَسُوغُ لِمُسْلِمٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُوَ عَلَى مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى جِلْيَةِ الْمُبْتَوْتَةِ بِالثَّلَاثِ الْمُجْتَمِعَةِ بِقَوْلِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَقَدْ نَصَّ عُلَمَاءُ زَمَانِهِ الْأَجْلَاءُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَالْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ السَّبْكَيِّ وَالْعَزَّابِيِّ وَغَيْرِهِمَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِهِ الَّتِي خَرَقَ فِيهَا الْإِجْمَاعَ وَلَمْ يَسْبِقْهُ إِلَى الْقَوْلِ بِهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ تَقْرِيرِ الْمَذَاهِبِ فِي الْقَرْنِ الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ إِلَى وُجُودِهِ هُوَ، وَظُهُورِهِ فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ؟! وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ سَبِقَهُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ عَالِمٌ مَعْرُوفٌ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فَلْيَذْكُرْهُ لَنَا فَإِنَّا لَمْ نَطَّلِعْ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ

في كتب الحديث والفقه، وأما بعد أن قال هو ما قال فيمكن أن يتبعه في ذلك بعض من تلامذته من متأخري الحنابلة» اهـ.

وقال المحدث محمد زاهد الكوثري في كتابه «الإشفاق على أحكام الطلاق» [(305)]: ففيه مخالفة لرأي الراوي الصحابي، فكم رد النقاد أحاديث بمخالفتها لآراء رواةها كما بسط ابن رجب في شرح علل الترمذي، وهو مذهب يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن المديني»، ثم قال: «وقد تواتر عن ابن عباس أنه يرى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثاً وقد سبق رواية ذلك عنه بطريق عطاء وعمرو بن دينار وسعيد بن جبير ومجاهد وغيرهم بل بطريق طاوس نفسه. وفيه أيضاً انفراد طاوس على خلاف رواية الآخرين وهذا شذوذ يرد به الحديث كما يرد الأول» اهـ.

فلا عبرة برأي أحمد بن تيمية الذي خرق به الإجماع في قوله إن الطلاق المعلق المحلوف به لا يقع من الحنث وليس عليه إلا كفارة اليمين، فرأى ابن تيمية هذا خلافاً للإجماع، وقد نقل الإجماع على هذا الحكم الفقيه المحدث الحافظ الثقة الجليل محمد بن نصر المروزي وجماعة غيره.

وقد نقل الشيخ أحمد بن عبد العزيز آل مبارك، رئيس القضاة بدولة الإمارات العربية المتحدة، قول الباجي والنووي وابن رجب الحنبلي والغماري، في كتابه «لزوم الطلاق الثلاث في كلمة واحدة» [(306)].

وقال الشيخ محمد أمين أر في كتابه «الحجة الدامغة في الرد على من يفتي بأن الطلاق الثلاث دفعة واحدة تقع به واحدة» [(307)]: إن انفراد الراوي بالحديث مخالفاً للأكثرين وإن كان ثقة هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه، ويكون شاذاً منكرًا إذا لم يرد معناه من وجه يصح، وهذا الحديث ما رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما غير طاوس، وقال الإمام أحمد: كل أصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما رواه طاوس.

إن الجوزجاني قال: هو حديث شاذ، وقد عنيت بهذا الحديث فلم أجد له أصلاً. وكذا قال الحافظ ابن رجب.

إنه قد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو راوي هذا الحديث: أنه أفتى بخلاف هذا الحديث وبلزوم الثلاث المجموعة، وقد علل بهذا أحمد والشافعي كما ذكره ابن قدامة في المغني، وهو أيضاً علة في الحديث بانفراده، فكيف إذا انضم إليها علة الشذوذ والإنكار وإجماع الأمة على خلافه، كذا قاله الحافظ ابن رجب.

إن القاضي إسماعيل قال: إن طاوس مع فضله وصلاحه يروي أشياء منكراً، ومنها هذا الحديث، وعن أيوب أنه كان يتعجب من كثرة خطأ طاوس، وقال ابن عبد البر: شذَّ طاوس في هذا الحديث، وكان علماء مكة ينكرون على طاوس ما انفرد به من شواذ الأقوال» اهـ.

- [298]. كتاب الطلاق: باب: طلاق الثلاث (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، ص560 رقم الحديث 1472).
- [299]. شرح معاني الآثار (دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1427هـ، الجزء الثاني ص/419 - 420).
- [300]. المنتقى شرح موطأ مالك (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1420هـ - الجزء الخامس ص/184 - 185).
- [301]. صحيح مسلم (دار الكتاب العربي 1407هـ، المجلد الخامس الجزء العاشر ص/70).
- [302]. شرح علل الترمذي (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1428هـ ص163).
- [303]. إكمال إكمال المعلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1415هـ، الجزء الخامس ص/196).
- [304]. لزوم طلاق الثلاث دُفعة بما لا يستطيع العالم دفعه (مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1408هـ ص/12 - 13).
- [305]. الإشفاق على أحكام الطلاق (دار ابن زيدون - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، الطبعة الأولى ص46).
- [306]. لزوم الطلاق الثلاث في كلمة واحدة (دار ظفیر - أبو ظبي، ص/35 - 44 - 45 - 46 - 47).
- [307]. الحجة الدامغة في الرد على من يفتي بأن الطلاق الثلاث دفعة واحدة تقع به واحدة (المكتبة الإسلامية - ديار بكر 1389هـ ص/33 - 34).

الحديث السابع

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث أن بعض الصحابة كأي بكر رضي الله عنه أشار على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفداء يوم بدر ثم إنه رأى العذاب قد نزل ودنا واقترب منهم فبكى

روى مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم [(308)]: حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ حَدَّثَنِي سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ. (ح) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ هُوَ سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثٌ مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقِبْلَةَ ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ: اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنَّ مُهْلِكَ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ، فَمَا زَالَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ مَا دَا يَدَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ، فَأَتَاهُ أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ التَزَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ وَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ كَفَاكَ مُنَاشِدَتِكَ رَبِّكَ فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ { إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ } * فَأَمَدَهُ اللَّهُ بِالْمَلَائِكَةِ، قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسَّوْطِ فَوْقَهُ وَصَوْتِ الْفَارِسِ يَقُولُ: أَقْدِمْ حَيْرُومَ، فَنَظَرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ فَخَرَّ مُسْتَلْقِيًا فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ وَشُقَّ وَجْهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَاحْضَرَ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: صَدَقْتَ ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ وَأَسْرُوا سَبْعِينَ، قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَلَمَّا أَسْرُوا الْأَسَارَى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: مَا تَرَوْنَ فِي

هؤلاء الأَسَارَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةً عَلَى الْكُفَّارِ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ وَلِكَيْتِي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَنَا فَتَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ فَتُمَكِّنَ عَلَيْنَا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمَكِّنِي مِنْ فُلَانٍ نَسِيبًا لِعُمَرَ فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَيْمَةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَمَ يَهُوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ حِثُّ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْبَبْتَنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتٍ وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ تَبَاكَيْتُ لِيُكَائِكُمَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أُبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخَذِهِمُ الْفِدَاءَ لَقَدْ عَرَضَ عَلَيَّ عَدَاؤُهُمْ أَذْنِي مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُخْرَجَ فِي الْأَرْضِ} إِلَى قَوْلِهِ {فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا} فَأَحَلَّ اللَّهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ».

هذا الحديث مما انفرد به مسلم، وهي رواية معلولة لا يُتَّجَّحُ بها، فهي مخالفة للأصول لأن ما وافق عليه الرسول أبا بكر مستحيل شرعاً أن يكون سبباً للعذاب، فهذه الرواية خالفت القاعدة الدينية، والرسول صلى الله عليه وسلم خيرٌ جبريلُ بين أن يأخذ الفداء من الكفار وبين أن يقتلهم فاختر الفداء.

فقد ذكر كثير من المفسرين ما لا يجوز، ذكروا ما هو خلاف حديث صحيح ثابت رواه ابن حبان وغيره أن جبريل عليه السلام خيرٌ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بين الفداء وبين تركه، وأخبره أنه إن أخذ الفداء يُصاب من المسلمين العدد الذي أصاب المسلمون من الكفار، فاختر رسول الله الفداء، وذلك ليس حباً في المال الذي يأخذونه من الكفار الذين يُطلق سراحهم بعد أن وقعوا في الأسر، إنما غرضه من ذلك رجاء أن يسلم هؤلاء بعد فداءهم كلهم أو بعضهم، كان عنده هذا الاحتمال، فأخذ من كل رأس منهم ما لا فأطلقه، عدل عن إبادتهم إلى هذا الفداء لأجل هذا، ثم تحقق ما أخبر به جبريل إذ حصل للمسلمين في وقعة أحد التي هي بعد بدر إصابة عدد أي قتل سبعين نفساً من المؤمنين.

الرسول صلى الله عليه وسلم فعل ما فعل من أخذ الفداء بإذن الله، ليس كما يقول بعض المفسرين وبعض المحدثين إنه فعل ذلك برأي منه موافقة لآراء بعض الصحابة الذين أشاروا عليه بالفداء كأبي بكر رضي الله عنه، ثم إنه رأى العذاب قد نزل ودنا واقترب منهم فبكى، هذا غير صحيح، مهما كثر من يروي هذا من المفسرين وغيرهم فهو غير صحيح، فإذا مرَّ عليك - أخي المسلم - قصة الفداء في تفسير أو كتاب من كتب الحديث فلا تعتقد هذا بل احذره، واعتقد أن القول الصحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم ما أخذ الفداء إلا بوحى جاء به جبريل، خيرٌ جبريل بين الفداء على أن يقتل العام المقبل منهم عدتهم، مثل العدد الذي قتل من الكفار في بدر، وبين الإثخان أي إبادتهم.

وقد ورد في صحيح ابن حبان ذكر تخيير الله عز وجل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر بين الفداء والقتل: عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه أن جبريل عليه السلام هبط عليه صلى الله عليه وسلم فقال له: خيرهم - يعني أصحابه صلى الله عليه وسلم - في الأسارى إن شاءوا القتل وإن شاءوا الفداء على أن يقتل العام المقبل منهم عدتهم قالوا: الفداء ويقتل منا عدتهم.

قال القاضي عياض اليحصبي المالكي (544هـ) في كتابه «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في شرحه على صحيح مسلم [(309)]: إذ ورد في بعض الأخبار أنه أمر صلى الله عليه وسلم بتخييرهم على أن يقتلوا الأسرى أو يفادوهم على أن يُقتل من عام قابل مثلهم» اهـ

[308]. كتاب الجهاد والسير: باب: الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، ص700 رقم الحديث 1763).

[309]. إكمال المعلم بفوائد مسلم (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1427هـ، الجزء السادس ص96).

الحديث الثامن

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا فَيَقُولُ هَذَا فِكَأُكَّكَ مِنَ النَّارِ)

روى مسلم في صحيحه في كتاب التوبة، باب قبُولِ توبة القاتل وإن كَثُرَ قتله [(310)]: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا فَيَقُولُ هَذَا فِكَأُكَّكَ مِنَ النَّارِ.

قال البيهقي في «البعث والنشور» ما نصه [(311)]: رواه مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة. إلا أن اللفظ الذي تفرد به شداد أبو طلحة بروايته في هذا الحديث وهو قوله ويضعيها على اليهود والنصارى مع شك الراوي فيه لا

أراه محفوظًا. والكافر لا يعاقب بذنب غيره. قال الله عز وجل: {...وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} وإنما لفظ الحديث على ما رواه سعيد ابن أبي بردة وغيره عن أبي بردة ووجهه ما ذكرناه، وقد علل البخاري حديث أبي بردة باختلاف الرواة عليه في إسناده والله أعلم.

وذكر أيضًا [(312)] في «شعب الإيمان» بأن أبا طلحة متكلم فيه مع كونه من رجال مسلم وقد خالف في حديثه هذا عدد ممن هم أحفظ منه ثم قال فلا معنى للاشتغال بتأويل ما رواه مع خلاف ظاهر ما رواه الأصول الصحيحة الممهدة في {...وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} .

وقال الحافظ النووي الشافعي (676هـ) في كتابه «صحيح مسلم بشرح النووي» [(313)]: ومعنى هذا الحديث ما جاء في حديث أبي هريرة لكل أحد منزل في الجنة ومنزل في النار فالمؤمن إذا دخل الجنة خلفه الكافر في النار لاستحقاقه ذلك بكفره، ومعنى (فكاكك من النار) أنك كنت معرضًا لدخول النار وهذا فكاكك لأن الله تعالى قدر لها عددًا يملؤها فإذا دخلها الكفار بكفرهم وذنوبهم صاروا في معنى الفكاك للمسلمين، وأما رواية (يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب) فمعناه أن الله تعالى يغفر تلك الذنوب للمسلمين ويسقطها عنهم ويضع على اليهود والنصارى مثلها بكفرهم وذنوبهم فيدخلهم النار بأعمالهم لا بذنوب المسلمين ولا بد من هذا التأويل لقوله تعالى {...وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} «أخرى» اهـ. ونقله عنه الحافظ جلال الدين السيوطي (911هـ) في كتابه «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» دار الأرقم بن أبي الأرقم [(314)].

[310]. كتاب التوبة: باب: قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ وَإِنْ كَثُرَ قَتْلُهُ (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، ص 1061 رقم الحديث 2767).

[311]. البعث والنشور (الطبعة الأولى ص/96 97).

[312]. شعب الإيمان (1/343).

[313]. صحيح مسلم بشرح النووي (دار الكتاب العربي 1407هـ، الجزء السابع عشر ص 85).

[314]. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (دار الأرقم بن أبي الأرقم، المجلد السادس ص/182

الحديث التاسع

تضعيف الحفاظ والعلماء

لحديث (خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ)

روى مسلم في صحيحه في كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام [(315)]: حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْدِي فَقَالَ: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي آخِرِ الْخَلْقِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ حَدَّثَنَا الْبِسْطَامِيُّ وَهُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَيْسَى وَسَهْلُ بْنُ عَمَّارٍ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنُ بَنْتِ حَفْصٍ وَغَيْرُهُمْ عَنْ حَجَّاجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ».

قال الحافظ أبو عبد الله البخاري (256هـ) في كتابه «التاريخ الكبير» [(316)]: عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خلق الله التربة يوم السبت. وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب وهو أصح» اهـ.

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (578هـ) في كتابه «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» [(317)]: قلت: وهذه الرواية ليست بشيء، لأن الأرض خُلِقَتْ بعد الماء كما قال تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ...﴾* [سورة هود] ، أي: قبل خلق السماوات والأرض» ثم قال: وتحقيق هذا أنه لم يُذكر في هذا الحديث نصًّا على خلق السماوات، مع أنه ذكر فيه أيام الأسبوع كلها، وذكر ما خلق الله تعالى فيها، فلو خُلِقَ السماوات في يوم زائد على أيام الأسبوع كلها لكان خُلِقَ السماوات والأرض في ثمانية أيام، وذلك خلاف المنصوص عليه في القرآن، ولا صائر إليه. وقد رُوي هذا الحديث في غير كتاب مسلم بروايات مختلفة مضطربة، وفي بعضها: أنه خلق الأرض يوم الأحد والاثنين، والجبال يوم الثلاثاء، والشجر والأنهار والعمران يوم الأربعاء،

والسماوات والشمس والقمر والنجوم والملائكة يوم الخميس، وآدم يوم الجمعة. فهذه أخبارٌ آحادٌ مضطربة فيما لا يقتضي عملاً، فلا يُعتمد على ما تضمنته من ترتيب المخلوقات في تلك الأيام» اهـ.

حتى إن المجسم ابن تيمية (728هـ) - مع كثرة ضلالاته - ذكر أن هذا الحديث معلول، كما في كتابه «مجموعة الفتاوى» حيث قال [(318)]: «ابتدأ الله خلق السموات والأرض وما بينهما. كما دل عليه القرآن والأحاديث الصحيحة، فإن القرآن أخبر في غير موضع: أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام. وقد ثبت في الحديث الصحيح المتفق على صحته: أن آخر المخلوقات كان آدم، خلق يوم الجمعة. وإذا كان آخر الخلق كان يوم الجمعة دل على أن أوله كان يوم الأحد؛ لأنها ستة.

وأما الحديث الذي رواه مسلم في قوله: (خلق الله التربة يوم السبت) فهو حديث معلول، قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره، قال البخاري: الصحيح أنه موقوف على كعب، وقد ذكر تعليقه البيهقي أيضاً. وبينوا أنه غلط ليس مما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مما أنكر الحدائق على مسلم إخراجها إياه، كما أنكروا عليه إخراج أشياء يسيرة. وقد بسط هذا في مواضع أخر، وقد ذكر أبو الفرج ابن الجوزي في قوله تعالى: {خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ} [سورة فصلت]، قال ابن عباس: خلق الأرض في يوم الأحد والاثنين، وبه قال عبد الله بن سلام والضحاك ومجاهد وابن جريج والسدي والأكثرين. وقال مقاتل: في يوم الثلاثاء والأربعاء.

قال: وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة: (خلق الله التربة يوم السبت) قال: وهذا الحديث مخالف لما تقدم، وهو أصح، فصحح هذا لظنه صحة الحديث، إذ رواه مسلم، ولكن هذا له نظائر روي مسلم أحاديث قد عرف أنها غلط، مثل قول أبي سفيان لما أسلم: أريد أن أزوجه أم حبيبة، ولا خلاف بين الناس أنه تزوجها قبل إسلام أبي سفيان، ولكن هذا قليل جداً» اهـ. وقد ذكر مثل ذلك أيضاً [(319)].

وقال ابن كثير (774هـ) في تفسيره [(320)]: الحديث الذي رواه مسلم والنسائي «إلى أن قال: «وهذا الحديث من غرائب صحيح مسلم، وقد تكلم عليه علي بن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأنَّ أبا هريرة إنما سمعه من كلام كعب الأخبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة فجعلوه مرفوعاً، وقد حرَّر ذلك البيهقي» اهـ.

ونقله عنه الحافظ بدر الدين الزركشي (794هـ) في كتابه «الآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» المعروف بـ «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» [(321)].

وقال الحافظ بدر الدين الزركشي (794هـ) في كتابه «النُّكْت على مقدمة ابن الصلاح» [(322)]: - قال أبو سعيد العلائي -: ولهذا انتقد العلماء على أبي الفرج في كتابه الموضوعات وتوسعه بالحكم بذلك على كثير من

أحاديث ليست بهذه المثابة، ويحيىء بعده من لا يد له في علم الحديث فيقلده فيما حكم به من الوضع، وفي هذا من الضرر العظيم مالا يخفى، وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله تعالى التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يحيىء بعدهم مساو لهم ولا مقارب، فمتى وُجد في كلام أحد من المتقدمين الحكم بوضع شيء كان متعمداً لما أعطاهم الله عز وجل من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح. انتهى.

وفيما قاله - أبو سعيد العلائي - نظر، فقد حكم جمع من المتقدمين على أحاديث بأنه لا أصل لها ثم وُجد الأمر بخلاف ذلك» ثم قال: وجعلوا من دلائل الوضع أيضاً أن يخالف نصّ الكتاب كما قال علي بن المديني في حديث إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن أبي رافع عن أبي هريرة يرفعه (خلق الله التربة يوم السبت) الحديث. قال: لعل إسماعيل سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، وقال البخاري: (الصواب أنه من قول كعب الأخبار). وكذا ضعفه البيهقي وغيره من الحفاظ، وقالوا: هو خلاف ظاهر القرآن من أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه من جهة ابن جريج عن إسماعيل به» اهـ.

وقد نقل محمد عبد الرؤوف المناوي (1031هـ) كلام الزركشي وابن كثير كما في كتابه «فيض القدير شرح الجامع الصغير» [(323)].

وقال المحدث أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (1380هـ) في كتابه «فتح الملك العلي» [(324)]:
وكالحديث الذي رواه مسلم عن أبي هريرة (خلق الله التربة يوم السبت) وذكر باقي الأيام، فقد حكموا بوضعه لمخالفته نص القرآن في أن الخلق كان في ستة أيام لا في سبعة، وإجماع أهل الأخبار على أن السبت لم يُخلق فيه شيء، وقد بين علته البيهقي في الأسماء والصفات. وأشار إلى بعضها ابن كثير في سورة البقرة، وإنه مما غلط فيه بعض الرواة فرفعه، وإنما سمعه أبو هريرة من كعب الأخبار إلى غير ذلك من أحرف وقعت في الصحيحين من هذا» اهـ.

[315]. كتاب صفة القيامة والجنة والنار: باب: ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ، ص/1074 - 1075 رقم الحديث 2789).

[316]. التاريخ الكبير (دار الكتب العلمية، القسم الأول من الجزء الأول ص/413 - 414).

[317]. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (دار ابن كثير، الجزء السابع ص/343).

[318]. مجموعة الفتاوى (المجلد السابع عشر ص/131 - 132).

[319]. في المجلد الثامن عشر (ص/14).

- [320]. دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى 1986م، المجلد الأول ص103).
- [321]. التذكرة في الأحاديث المشتهرة (دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1406هـ ص/212 - 213).
- [322]. النُّكْت على مقدمة ابن الصلاح (دار الكتب العلمية، الطبعة = الأولى 1425هـ ص235).
- [323]. فيض القدير شرح الجامع الصغير (دار الكتب العلمية 1422هـ، الجزء الثالث ص596).
- [324]. فتح الملك العلي (الطبعة الثانية 1428هـ، ص132).

